



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



عنوان المذكرة

التنافس الروسي - التركي على الطاقة في البحر الأسود (2015-2020)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير أكاديمي في شعبة العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

تحت إشراف: الأستاذ

- بوالزوالغ خالد

من إعداد:

- صروب طارق

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
فيصل بوالجدي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
خالد بوالزوالغ	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
صورية باراك	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر و تقدير

... الحمد والشكر لله تعالى...

...أتقدم بالشكر لأستاذي بوالزوالغ خالد لإشرافه على هذه المذكرة المتواضعة...

...إلى لجنة المناقشة الكريمة...

...وكل الشكر لقسم العلوم السياسية...

الإهداء

...إلى روح أبي رحمة الله عليه...

...إلى أُمي العزيزة حفظها الله ورعاها...

...إلى كل أفراد عائلتي...

...إلى قسم العلوم السياسية...

إلى أعز أصدقائي الأستاذ وشان مراد

أهدي هذا العمل المتواضع

ملخص الدراسة

يتمتع حوض البحر الأسود بركة واسعة في مجال البحوث العلمية والدراسات الجيوبوليتيكية والإستراتيجية وله دور بارز في حركة التفاعلات الدولية، ويشكل إحدى مفترقات الطرق الإستراتيجية الرئيسية للقارة الأوراسية ويعتبر ممرا حيويا لنقل الموارد الطاقوية كما يشكل فضاء لعبور السفن التجارية والبضائع اضافة لاعتباره منطقة استراتيجية لمرور مسارات الطاقة من روسيا الى تركيا هذه الأخيرة شكلت ولازالت تشكل مصدراً للتنافس أحيانا والتعاون في أحيان كثيرة ، وعليه تسعى هذه الدراسة الى البحث في مصالح كل من روسيا وتركيا في مجال الطاقة في حوض البحر الأسود من خلال إشكالية الدراسة التالية: **ماهي مظاهر التنافس التركي-الروسي على الطاقة في حوض البحر الأسود؟** حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن حوض البحر الأسود يعتبر منطقة جيو استراتيجية مهمة في حركة التفاعلات الدولية أكثر منه منطقة طاقوية، بل يعتبر ممر وشريانا حيويا لنقل الموارد الطاقوية من البلدان المنتجة إلى البلدان المستوردة عبر دول العبور كتركيا وبذلك فهو فضاء للتعاون الطاقوي بينهما أكثر منه مجال للتنافس حول الطاقة، بل إن التنافس الطاقوي بينهما تجلى في مناطق أخرى من العالم كحوض البحر الأبيض المتوسط، وبحر قزوين، وأيضا تجلى التنافس والاختلاف بين الدولتين في القضايا ذات الأبعاد الأمنية كالقضية الأوكرانية وقضية الفصائل الانفصالية في كلا البلدين.

الكلمات المفتاحية: التنافس، حوض البحر الأسود، الطاقة، تركيا، روسيا

The abstract of study

The Black Sea basin has a wide area in the field of scientific research and geopolitical and strategic studies. It has a prominent role in the movement of international interactions, and it constitutes one of the main strategic crossroads of the Eurasian continent and is considered a vital passage for the transfer of energy resources. It also constitutes a space for the passage of commercial ships and goods, in addition to being considered a strategic area for the passage of energy routes from Russia to Turkey. The latter has formed and continues to form a source of competition sometimes and cooperation in many cases. Accordingly, this study seeks to investigate the interests of both Russia and Turkey in the field of energy in the Black Sea region through the following study problem: What are the manifestations of Turkish-Russian competition over energy in the Black Sea basin? The study reached several results, the most prominent of which is that the Black Sea Basin is considered an important geostrategic region in the movement of international interactions more than an energy region, but rather it is considered a vital passage and artery for transporting energy resources from producing countries to importing countries through transit countries such as Turkey, and thus it is a space for energy cooperation between them more than an area for competition over energy, but rather the energy competition between them was evident in other regions of the world such as the Mediterranean Basin and the Caspian Sea, and this competition and difference was also evident in issues with security dimensions such as the Ukrainian issue and the issue of separatist factions in both countries. **Keywords:** Competition, Black Sea Basin, Energy, Turkey, Russia.

العنوان
مقدمة
الفصل الأول: ماهية الامن الطاقوي وجيوسياسية حوض البحر الأسود
المبحث الأول: ماهية أمن الطاقة
المطلب الأول: مفهوم الامن الطاقوي
المطلب الثاني: أبعاد وقضايا الامن الطاقوي
المطلب الثالث: وسائل ضمان الامن الطاقوي
المطلب الرابع: مهددات امن الطاقة
المبحث الثاني: حوض البحر الأسود: الموقع والأهمية
المطلب الأول: التحديد الجغرافي والقانوني لحوض البحر الأسود
المطلب الثاني: الأهمية الطاقوية والجيوسياسية لحوض البحر الأسود
المطلب الثالث: دور حوض البحر الأسود في حركة التفاعلات الدولية
الفصل الثاني: مرتكزات السياسات الطاقوية الروسية-التركية
المبحث الأول: السياسة الطاقوية الروسية
المطلب الأول: موقع روسيا الجغرافي وقدراتها الطاقوية
المطلب الثاني: أهمية القطاع الطاقوي الروسي في بناء الدولة وضمان امن الطاقة
المطلب الثالث: توظيف الطاقة في سياسة روسيا الخارجية
المبحث الثاني: السياسة الطاقوية التركية
المطلب الأول: موقع تركيا الجغرافي وأهميتها الإستراتيجية
المطلب الثاني: السياسات الطاقوية التركية لتأمين الطاقة
الفصل الثالث: إمتدادات التنافس الطاقوي والأمني الروسي-التركي إقليميا ودوليا
المبحث الأول: تأثير متغير الطاقة في العلاقات الروسية-التركية
المطلب الأول: تاريخ العلاقات الروسية-التركية
المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الطاقوية بين روسيا وتركيا
المطلب الثالث: أهم المشاريع الطاقوية الروسية- التركية في البحر الأسود
المبحث الثاني: إمتدادات التنافس الطاقوي والأمني الروسي-التركي
المطلب الأول: إمتدادات التنافس الطاقوي الروسي-التركي

المطلب الثاني: الارتدادات الأمنية للتنافس الروسي-التركي في حوض البحر الأسود

المطلب الثالث: تطور العلاقات الثنائية في ظل الأزمات المتعددة

خاتمة

مقدمة

مقدمة

تكتسي الطاقة أهمية قصوى في الإستراتيجيات الدولية خاصة وانها المحرك الأساسي للصناعة سواء المدنية منها والعسكرية وبالتالي فهي الدافع الأول لحركة التنمية في العالم، وفي التقسيم الجيوبوليتيكي ينقسم العالم الى عدة مناطق مهمة وذات أهمية جيواستراتيجية وطاقوية ومن ابرزها نجد حوض البحر الأسود فهو إحدى أكثر المناطق توترًا في العالم وأكثرها تسلخًا أيضًا، فلطالما اعتبرته روسيا منطقة استراتيجية لها وليس ذلك بغريب فهو حلقة الرابط بين أوروبا والشرق الأوسط ومدخل روسيا الوحيد إلى البحر الأبيض المتوسط ، حيث يمثل حوض البحر الأسود لكل منهم أهمية استراتيجية وحيوية ومجالًا أساسيًا للنفوذ والهيمنة، زادت تلك الأهمية خاصة في مجال الطاقة بين روسيا وتركيا مع وجود دول محيطة غنية بموارد الطاقة كدول اقليم البلقان وبحر قزوين وروسيا ابرز الدول المنتجة والمصدرة للطاقة فهي بحاجة ماسة للوصول الى أوروبا وجنوب اسيا لتصريف منتجاتها الطاقوية الا ان كل هذا يجب ان يمر اما على حوض البحر الأسود مرورا بتركيا او بجوارها، خاصة وان معظم هذه الدول دول مستهلكة يحتاج اقتصادها لضخ مزيد من الطاقة لانعاشها وسد حاجاتها خاصة تركيا البلد الصاعد كقوة صناعية واقتصادية في المنطقة، من هنا برزت اهمية امن الطاقة بالنسبة لروسيا والزامية تصريف مواردها الطاقوية، و تركيا وضرورة سد حاجاتها الطاقوية وهو ما يدفعنا الى طرح اشكالية الدراسة التالية:

إشكالية الدراسة

ماهي مظاهر التنافس التركي- الروسي على الطاقة في البحر الأسود؟

كما تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو الاتي:

- ماهي الأهمية التي يمثلها حوض البحر الأسود؟ على الصعيد الجيوسياسي والطاقوي؟
- ماهي السياسات الطاقوية التي إتبعها كل من روسيا وتركيا لتأمين إحتياجاتهما الطاقوية؟
- ما واقع وإمتداد التنافس الروسي-التركي اقليميا ودوليا؟ وهل إقتصر التنافس في مجال الطاقة أو إمتد إلى القضايا الأمنية في المنطقة؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الاشكالية المطروحة تم صياغة الفرضية التالية:

- في ظل الإقتصاد المتنامي لكل من روسيا وتركيا فإنه كلما زاد الطلب على الموارد الطاقوية كلما زاد التنافس عليها وهذا لضمان أمن الطاقة في حوض البحر الأسود.

أهمية الدراسة

برزت أهمية الطاقة مع تزايد التنافس الدولي على مصادرها وتأمين خطوط إمداداتها ليشمل بذلك أمن الطاقة أبعادا سياسية واقتصادية واستراتيجية، ويصبح محور التنافس الدولي مستقبلا هو الموارد الطاقوية التي تتميز بقلتها، ومع تزايد الطلب عليها نتيجة التنامي المستمر لاقتصاديات الدول، وبروز اقطاب إقتصادية جديدة على المستويين الدولي كالصين والإقليمي كتركيا التي تحتاج موارد الطاقة للمحافظة على نموها الإقتصادي من جهة وتعزيز مكانتها الدولية من جهة أخرى هذا على غرار الأقطاب الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والإتحاد الأوروبي وبحكم أن البحر الأسود من المناطق الحيوية في العالم خاصة بما شهدته الفترة الاخيرة من إكتشافات جديدة فقد أصبح محور إهتمامات أجندة تركيا وروسيا الطاقوية.

مجالات الدراسة

- **المجال المكاني:** سنحاول من خلال هذه الدراسة، أن نبرز معالم ومظاهر التنافس بين قوتين متجاورتين في محيطهما في حوض البحر الأسود، ثم ننتقل إلى تحديد أكثر دقة لمظاهر هذا التنافس، من خلال مظاهر التنافس أو التعاون على الطاقة كدراسة حالة، تجسد هذه العلاقة الموجودة بين البلدين، إذا فالمجال المكاني لهذه الدراسة هو حوض البحر الأسود عامة والمناطق المجاورة له، والتنافس على الطاقة بين روسيا وتركيا كدراسة حالة، فالملاحظ تعدد مظاهر التنافس بين القوتين سواء تنافس عسكري إقتصادي،... إلا أننا حددنا وحصرنا حالة التنافس في مجال الطاقة في حوض البحر الأسود.

- **المجال الزمني:** ستركز الدراسة على فترة زمنية محددة وهي من سنة 2015 إلى سنة 2020 وإنطلقنا في دراستنا، من إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال زيارته لتركيا في أواخر سنة 2014 وبداية 2015 عن إلغاء مشروع السيل الجنوبي، والذي كان سينقل الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا عبر أوروبا الشرقية والوسطى عبر خط أنابيب يمر بالبحر الأسود، وإستبداله بمشروع آخر وهو السيل التركي الذي يهدف إلى إيصال الغاز الروسي إلى اليونان عبر البحر الأسود مروراً بتركيا.

منهجية الدراسة

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الإستراتيجية والتي تسعى إلى إبراز طبيعة العلاقة القائمة في مجال استراتيجي مهم بين قوتين إقليميتين متجاورتين، وللوصول إلى الحقيقة من خلال الدراسة العلمية لابد من انتهاج منهج ملائم للموضوع محل الدراسة، ما يكفل الإحاطة الكافية بجميع جوانب الموضوع، وعليها إعتمدت الدراسة على توليفة من مناهج البحث وهي كالاتي:

• المنهج التاريخي

والذي يساعد في رصد مختلف محطات التنافس بين روسيا وتركيا حول موارد الطاقة في حوض البحر الأسود وكذلك مختلف محطات الصراع الأمني من أجل السيطرة على حوض البحر الأسود والمناطق المجاورة له وكذلك المضائق البحرية التي تربطه بالمسطحات المائية الأخرى.

و لأنه يهتم بإدخال الظروف المحيطة فمیل الظاهرة للمنهج التاريخي هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية ثم فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها ليعرضها ويرتبها ويفسرها ومن ثمة استخلاص التعميمات والنتائج العامة منها، والتي لا تقف فائدتها على فهم الأحداث الماضية فحسب بل تتعداها إلى المساعدة في تفسير الأحداث والظواهر الحالية وفي توجيه التخطيط للمستقبل، إنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة، حيث يتضح ذلك من خلال سرد تاريخ المنطقة والعلاقات التاريخية بين دول الإقليم، والتحويلات الأمنية التي سادتها.

• المنهج المقارن

يعتبر المنهج المقارن أداة تحليلية قوية لفهم العلاقات المعقدة بين الدول، وخاصة في مجالات حيوية مثل الطاقة، حيث تتسم العلاقات الطاقوية بين روسيا وتركيا بتشابك مصالحهما وتباين استراتيجياتهما، مما يخلق مزيجاً متبايناً بين التنافس أحيانا والتعاون أحيانا أخرى.

يُتيح المنهج المقارن مقارنة الأبعاد المختلفة لعلاقات الدول عبر الزمن، مما يوفر فهماً عميقاً للدوافع والسياسات المتبعة. وفي حالة روسيا وتركيا فقد استعملت المنهج المقارن في المقارنة بين الإستراتيجيتين الروسية والتركية والتوجهات الطاقوية لكل منهما في حوض البحر الأسود برصد أوجه التنافس والتنسيق بين القوتين لتأمين الطاقة.

المقاربات المنهجية

تم الإعتماد على مجموعة من المقاربات النظرية في هذه الدراسة هي كالآتي:

• النظرية الواقعية

تعتبر المدرسة الواقعية من أبرز وأهم المدارس في حقل التنظير في العلاقات الدولية، عقب الحرب العالمية الثانية حيث نجحت في التنبؤ بها في حين فشلت المدرسة المثالية في ذلك لتأسس بذلك نظرية جديدة في حقل العلاقات الدولية، إستحوذت النظرية الواقعية على رقعة كبيرة في النقاشات الفكرية التي ساهمت في تطورها من جهة، وبقائها واستمرارها في مقابل النظريات الأخرى من جهة أخرى لتكون بذلك بمثابة نظرية مهيمنة على التحليلات والتفسيرات لمعظم الظواهر الدولية، ومن أهم المنطلقات التي قامت عليها الواقعية نجد:

تشير الواقعية إلى فوضوية النظام الدولي، أي غياب سلطة مركزية على المستوى الدولي تحكم وتنظم العلاقات بين الدول مايدفع بهذه الأخيرة على التصرف وفق تصورها لتحقيق غاياتها وأهدافها بالوسيلة التي تراها مناسبة.

- تنطلق النظرية الواقعية من أن الدولة تتخذ نموذج الفاعل العقلاني، حيث سلوك الدولة مبني على حسابات عقلانية لتكاليف الربح والخسارة وفقاً للموارد المتاحة لها والأهداف المراد تحقيقها والموضوعة مسبقاً بمعنى آخر، سعي الدولة لتحقيق أهدافها المسطرة بأقل التكاليف الممكنة.
- يعتبر الواقعيون أن السياسة الدولية تمثل صراعاً من أجل القوة أو صراعاً من أجل السلطة فالواقعيون يرفضون مسلمات النظرية المثالية القائلة بوجود تناسق في مصالح الدول، ويرون أن الدول في الغالب تتضارب مصالحها إلى درجة قد تقود بعضها للحرب من أجل تحقيقها والحفاظ عليها¹.

¹ جيمس دورتي، وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، سنة 1985، ص 59.

- حسب الواقعيين طبيعة العلاقات بين الدول مبنية بشكل أساسي على متغير القوة، إذ أن الدول مدفوعة بحوافز الحصول على مزيد من القوة وإنتهاج سلوكيات كالتنافس من أجل زيادة قوة كل دولة مهما كانت طبيعة الوسائل المتبعة من أجل تحقيق ذلك، وبهذا المعنى تكون القوة بالنسبة للواقعيين وسيلة وغاية في نفس الوقت².

- تعتبر الواقعية السياسة بمثابة محصلة الصراع من أجل القوة والهيمنة وتحقيق المصلحة القومية بين الدول ذات السيادة، وبالنسبة للواقعيين فإن القوة هي تجميع لقدرات الدولة العسكرية والإقتصادية والتكنولوجية لتحديد سلوكها الخارجي، بمعنى أن القوة بمثابة وسيلة لتحقيق المصلحة الوطنية³.

- تعتبر المصلحة جوهر السياسة عند الواقعيين خاصة لدى هانس مورغانو الذي إتخذ من مفهوم المصلحة الوطنية كوحدة لتحليل السلوك الدولي، بمعنى أن الدول تتصرف في المحيط الدولي وفق ما تمليه عليها مصالحها الوطنية، ويتفاوت مفهوم هذه المصالح من دولة لأخرى، فهناك من الدول من لم يتجاوز الحد الأدنى من الأمن والسيادة والإستقرار، وبالتالي فإن مصحتها الوطنية تتمركز حول قضايا الأمن، وحماية السيادة وتحقيق الإستقرار، وهناك من الدول من تجاوزت قضايا الأمن هذه وهي بصدد البحث عن الهيمنة والنفوذ⁴.

- يرتبط مفهوم توازن القوى كما حدده هانس مورغانو بعنصرين أساسيين يرتكز عليها هذا المفهوم الأول مادي، يشير الوجود تعادل أو تساوي حسابي بين مقدرات القوة العسكرية التي تمتلكها القوى الدولية أو الإقليمية والثاني إدراكي، خاص بتوافر إدراك لدى تلك القوى بأهمية وجود ذلك التعادل بإعتباره الوسيلة المثلى للحفاظ على الأمن، وحسب مورغانو تعتمد القوى على قدراتها الذاتية لتحقيق التوازن مع غيرها من القوى حيث يرفض إنشاء الأحلاف كأداة لتحقيقه، وذلك لإيمانه بالإعتماد على الذات كمبدأ حاكم لتصرف تلك القوى، وحسب رأي مورغانو فإن توازن القوى لا يحقق السلام الدولي وإنما الإجماع الدولي الذي يؤدي وظيفة توازن القوى⁵.

تركز الواقعية الجديدة على أهمية الدولة كفاعل أساسي في سياسة أمن الطاقة، كما تهتم بتحليل سياق المصالح الوطنية والأمنية والمواجهات العسكرية والصراعات الإقليمية في مجال الطاقة وتعتبر الإجراءات العسكرية القوية لضمان أمن الطاقة من بين الموضوعات البحثية الرئيسية في الواقعية الجديدة، ومن منظري

² نفس المرجع السابق، ص 61

³ عبد الرزاق بوزيدي، عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الأمريكي-الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010/2014، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة: 2014/2015)، ص 22

⁴ نفس المرجع السابق، ص 22

⁵ نفس المرجع السابق، ص 22

الواقعية الجديدة نجد كلا من **كاليكي** و**غولدين** اللذان ينظران إلى أمن الطاقة في سياق الأمن القومي فقط ويعتقدان أن تحديات التي تواجهها الدولة يجب أن تنعكس بقوة في إستراتيجية سياستها الخارجية⁶.

- كما يهتم **الواقعيون الجدد** بضرورة السيطرة على الموارد الطبيعية الموجودة في المحيطات فوفقا **لنيسيك** فإن النزاعات بين الدول حول الوصول إلى الوقود الأحفوري سيكون حتمية نظرا لأن إحتياطات النفط والغاز المستقبلية تقع في الخارج ويعتمد إستخراجها على نتائج المناقشات حول ترسيم الحدود في المحيط العالمي، ويعتبر **ويلسون** أن الأمن البحري هو الشرط الرئيسي لضمان توصيل موثوق للطاقة وبالتالي يجب أن تضمن الدول معالجة الأنشطة غير القانونية وحالات الطوارئ التي قد تحدث في الطرق المائية.

- ويعتقد **الواقعيون الجدد** أن المصالح الوطنية يجب أن تهيمن على سياسة الطاقة سواء من حيث ضرورة تعزيز سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية أو من حيث تأمين إستيراد الطاقة الكافية وبالتالي تعتبر الصفقات الثنائية الخاصة باتفاقيات الطاقة أكثر أهمية بالنسبة لهم من العقود متعددة الأطراف التي يرى أنصار ذلك الإتجاه أنها ستترجع بسبب تعقد التنسيق بين مصالح الدول المتعددة⁷.

- أما بالنسبة للصراع على الطاقة فيركز **الواقعيون الجدد** على التغيرات الأمنية الهيكلية المتعلقة بمصالح الطاقة التي تزيد من إحتماالية وقوع العنف العالمي والهجمات الإرهابية وذلك لإيمانهم بأن تأمين الوصول إلى موارد الطاقة في ظل الإعتماد الكبير للإقتصاد العالمي على النفط والغاز مع المنافسة الشرسة على موارد الطاقة وتقنياتها بين الدول، يزيد من فرض النزاع والصراع العالمي الذي يتطلب تعزيز القدرات العسكرية ويؤدي بالتالي إلى تعقيد التعاون الدولي⁸.

- كما يجادل **الواقعيون الجدد** بأن موارد الطاقة مرتبطة إرتباطا وثيقا بالسلطة لمجرد أنها تخلق نفودا سياسيا، وبسبب محدودية مصدر الطاقة التقليدية، فإنها تحتل دورا رئيسيا في الدبلوماسية الدولية وبالتالي فإن العامل الإقتصادي يحمي الأمن القومي الذي يخلق النفوذ السياسي للدولة⁹.

⁶ سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة السياسة والإقتصاد، المجلد 14، العدد 13: مصر، سنة 2022، ص 4.

⁷ نفس المرجع السابق، ص 5

⁸ نفس المرجع السابق، ص 5

⁹ نفس المرجع السابق، ص 6

لهذا تعتبر الطاقة بالنسبة لروسيا مصلحة من مصالحها الحيوية واداة من ادوات القوة في الوقت نفسه وبالنسبة لتركيا تعتبر الطاقة من مصالحها العليا المرتبطة بأمنها الطاقوي وادراكها ضرورة التعامل مع متغيرات البيئة الدولية بصورة براغماتية.

• النظرية الليبرالية

تركز الليبرالية الجديدة على التعاون الدولي والجهات الفاعلة غير الحكومية، ونظرا لأن الدول غير قادرة على التحكم في أسعار الطاقة من وجهة نظر الليبراليون الجدد، يتم وضع سياسة الطاقة من قبل الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية ومراكز الفكر ووسائل الإعلام والمنظمات الإرهابية والإجرامية التي قد يكون لها تأثير كبير على نظام الطاقة العالمي وعلى إقتصاديات الدول¹⁰.

- بالنسبة لليبراليون الجدد فقد أدى ظهور سوق الطاقة العالمي وانخفاض عدد الصراعات وحدتها إلى تقليل احتمالية "حروب الموارد" حيث أكد **fettweis** على أن نظام الطاقة العالمي الذي تم تطويره في العقود الأخيرة مناسب لجميع الفاعلين الرئيسيين في السوق بغض النظر عن حجم أصول مواردهم وبالتالي فهم غير مهتمين بنزاع عسكري يمكن أن يزعزع إستقرار تجارة الطاقة العالمية أو الإقليمية، علاوة على ذلك فإن التكاليف المرتفعة للعمليات العسكرية والمشاكل السياسية ذات الصلة لا تبرر الإستيلاء على حقول النفط والغاز، لأن شراء النفط والغاز من السوق سيكون أرخص وأسهل بكثير¹¹.

- ويولى الليبراليون الجدد إهتماما خاصا لدور المؤسسات الدولية في تشكيل صناعة الطاقة العالمية ويظهر ذلك من خلال عدة نقاط أولها: أنهم يمكنهم التدخل في حالات فشل السوق وفي حالات المواقف غير العادية (مثل المشاكل الإقتصادية أو الكوارث) حدثت مثل هذه التدخلات في السبعينيات في سياق أزمة النفط من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول ووكالة الطاقة الدولية **ثانيا:** تعمل المؤسسات مثل منتدى الطاقة الدولي على تحسين شفافية المعلومات وزيادة الثقة بين الجهات الفاعلة العالمية في مجال الطاقة، **ثالثا:** تم تصميم المؤسسات (منظمة التجارة العالمية ومعاهدة ميثاق الطاقة) لوضع قواعد ومعايير للتعاون الدولي في مجال الطاقة التي تستند إلى نظرية الترابط التي اقترحها كوهان ونبي¹²، وبالتالي يضمن السوق تأمين إمدادات الطاقة من خلال

¹⁰ نفس المرجع السابق، ص 6

¹¹ نفس المرجع السابق، ص 7

¹² نفس المرجع السابق، ص 7

المنافسة، والتكافل يضمن التعاون، كما ركزت الليبرالية الجديدة على أمننة الطاقة بسبب ثلاثة أنواع من التحديات، ضمان إمدادات الطاقة، وضمان إستخراج الطاقة ونقلها وإستهلاكها بشكل امن، وتحسين كفاءة الطاقة للأغراض البيئية والإقتصادية والإجتماعية وعلى عكس الواقعيين الجدد يعتقد الليبراليون الجدد أن العلاقة بين الجهات الفاعلة في سوق الطاقة ومكاسب أمن الطاقة لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها لعبة محصلتها صفر، فأحدى نتائج هذا التعاون الذي أدى إلى زيادة أمن الطاقة هو سوق النفط العالمي وبالتالي فإن التحدى الرئيسي المتبقى لأمن الطاقة هو ضمان مزيد من التنمية للإقتصاد الليبرالي¹³.

● نظرية الدور

تسعى نظرية الدور إلى تبيان الدور الذي تسعى الدول لعبه على المستوى الاقليمي مقابل أدوار الدول الاخرى، وفي منطقة البحر الأسود وشرق المتوسط تسعى تركيا الى لعب دور مركزي إقليمي مهيم على خطوط إمدادات الطاقة نحو اوربا ليظهر هنا الدور الروسي المهيم على تصدير موارد الطاقة لأوروبا وسعيها للحفاظ على هذا الدور بتعزيز وجودها في المنطقة.

يتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد كل وحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، والوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي يمكن أن تؤديها في إطاره بشكل مستمر وماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي¹⁴.

بمعنى أن تصور صانع القرار لهذا الدور لا يقف عند هذا الحد فقط، بل يتعدى ليشمل كيفية ممارسة هذا الدور على مستوى ضمن النسق الدولي، هذا إلى جانب ادراكه لأدوار الوحدات الاخرى.

حيث يعتبر توزيع القوة في النظام العالمي الحالي والإتجاه نحو ظهور عالم متعدد الأقطاب، عاملا زاد من التنافس على النفوذ من جانبالعديد من الأقطاب الإقليمية القائمة والمحتملة قيامها، وسعى كل قطب في إنشاء أو وضع حدود للإقليم الخاص به وإحدى جوانب هذه المحاولة رسم خطوط فاصلة جديدة على يد القوى الإقليمية، وعليه فإن دولا كثيرة تسعى حاليا للقيام بدور جديد، فهي تريد صياغة مكانة جديدة على المسرح الجيواستراتيجي المتغير، ونتيجة هذه المحاولات ستكون تعزيزا لدور تلك الدول، وسواء لعبت الدول

¹³ نفس المرجع السابق، ص 7

¹⁴ عبد الله حجاب، السياسة الإقليمية لإيران في اسيا الوسطى والخليج (1979-2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: 2012/2011)، ص 29

المهيمنة المحتملة أو القوى الإقليمية المحورية دورا تجميعيا أو تفريquia فإنها سوف تبعث دائما ديناميكية جديدة في عملية التوجه الإقليمي حيثما ظهرت¹⁵.

● **المقاربات الجيوسياسية (مقاربة القوة البحرية لماهان):** ترتبط الطاقة بشكل وثيق بالجيوسياسية لأن توزع موارد الطاقة طبيعيا بشكل غير عادل عبر العالم يجعل المناطق الغنية بهذه الموارد متنافس عليها من قبل الدول، وهذا ماينطبق على حوض البحر الأسود والمناطق المجاورة. نركز في دراستنا على مقاربة القوة البحرية لماهان والتي تتلخص في: حيث يؤكد ماهان على أهمية السيطرة على البحر، والممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية، كما يعتبر أن العامل البحري أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة ليس في حجم المساحة التي تشغلها بقدر ماهي في طول سواحلها وطبيعة موانئها¹⁶.

تتلخص نظرية ماهان حول القوة البحرية بأن السيطرة على البحر ضرورة أولية للسيادة العالمية وقد أكد ماهان على أهمية التطور البحري في تاريخ الدول كما أكد ان أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة لا يكمن في عدد الكيلومترات المربعة من الأراضي، فالقوة البحرية أساس قوة الدولة وأن أي دولة تريد السيطرة على العالم يجب أن تتحكم في قوة بحرية كبيرة كما يجب أن تكون لها السيطرة على البحار¹⁷ وهو ماتسعى روسيا لتحقيقه من خلال السيطرة على البحر الأسود وهذا بالسيطرة على أهم الموانئ في هذا المسطح والسعي للوصول لأهم المسطحات الدافئة بالبحر الأبيض المتوسط.

نفس المرجع السابق، ص 30.15
16 شفيعة حداد، ونور الصباح عنكوش، الجغرافيا السياسية للمتوسط وأهميتها في الإستراتيجية الأمريكية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 1، الجزائر، سنة 2021، ص 360
17 نفس المرجع السابق، ص 261

المفاهيم الأساسية للدراسة

أولاً: مفهوم التنافس والمفاهيم المشابهة له

تعتبر ظاهرة التنافس في العلاقات الدولية ظاهرة ديناميكية تميز معظم علاقات الدول فيما بينها من أجل تحقيق مصالح إستراتيجية في مختلف المجالات، ومفهوم **التنافس** شأنه شأن المفاهيم الأخرى في العلاقات الدولية، فقد تعددت التعاريف التي قدمت بشأنه في العلاقات الدولية إلى جانب ذلك هناك بعض المفاهيم المتداخلة والمشابهة لمفهوم التنافس.

يرجع مصطلح التنافس Concurrence إلى الأصل اللاتيني Curn-Ludere والتي تعني بالفرنسية Jouer ensemble وترجمتها في اللغة العربية تعني اللعب معا، في حين تعرف كلمة التنافس في اللغة العربية بمعنى المنافسة وهي نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التفوق¹⁸.

يحمل المفهوم من جانب آخر معنى مستوحى من الشيء ذي القيمة النفسية، الذي يدفع أطرافاً (أفراداً أو جماعات) للتسابق والتزاحم بهدف بلوغ هذه القيمة، حيث يعرف بأنه مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الإختلاف بين الدول لاتصل إلى مرحلة الصراع، وتأخذ أبعاداً إقتصادية او سياسية لتحقيق مصالح معينة وتحصيل مكانة في الإطار الدولي أو الإقليمي¹⁹.

كما يعرف على أنه عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف ولهذا يتفاوت التنافس كما وكيفا من مجتمع لآخر وفي داخل المجتمع الواحد²⁰.

من جهة أخرى يقصد بالتنافس الدولي الإختلالات الموجودة في المجتمع الدولي، وهي إختلالات تتضخم وتأخذ صورة الصراع إذا لم تتم معالجتها، فالدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها وفقاً لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد يتناقض مع مصالح دول أخرى مما قد يولد حالة من التنافس، وقد يشمل التنافس مجالاً محدداً

¹⁸ محمد نذير حمدي، ظاهرة التنافس في العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2013، تم تصفح الموقع يوم: 18 أبريل 2022، democratica.de/

¹⁹ عبد الله فلاح عودة العضايلة، التنافس في اسيا الوسطى، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 4.

²⁰ اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، جامعة القاهرة، ص 128.

وقد يتسع ليشمل مجالات عديدة كالتنافس الإقتصادي والسياسي والحضاري خاصة إذا كانت الدول التي يطبع علاقاتها التنافس، متباينة إيديولوجيا أو متباينة في المنهجين الإقتصادي والسياسي لكل منهما²¹.

يمكن تعريف التنافس إجرائيا كإطار لتفاعلات الفواعل الدولية ثنائية كانت أم متعددة الاطراف والهدف الجوهري هو تحقيق المصالح والأهداف المرجوة.

● مفهوم الصراع في العلاقات الدولية

المفهوم الأقرب والاكثر تداخلا مع مصطلح التنافس هو الصراع، وهو مصطلح يستخدم عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد-سواء كانت مجموعة قبلية أو عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية أو أيأ كانت طبيعتها- تتخربط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كلا من هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو على انها كذلك²².

أما عن بعض الباحثين فيذهبون إلى إعتبار الصراع على أنه تنافس، مثل لويس كوسر الذي عرف الصراع على أنه تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المنافسين تحييد أو تصفية أو الإضرار بالخصوم²³، إلى جانب ذلك نجد تعريفا لريمون ارون الذي يعرف الصراع على أنه ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة وهو نتيجة لتضاد المصالح²⁴.

قد يرقى التنافس ليصبح صراعا عندما تحاول الأطراف دعم مراكزها على حساب مراكز الاخرين وتعمل على الحيلولة دون تحقيق الاخرين لغاياتهم أو تحييدهم بإخراجهم من اللعبة أو حتى بتدميرهم.

والصراع قد يكون عنيفا أو غير عنيف (بالمعنى المادي للعنف)، وقد يكون مستمرا كما يمكن التحكم فيه أو يكون خارج نطاق السيطرة، وقد يكون قابلا للحل أو غير قابل في ظل مجموعة من الظروف²⁵.

²¹ عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 11

²² جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، مرجع سبق ذكره، ص 140

²³ نفس المرجع السابق، ص 140

²⁴ عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 13

²⁵ جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، مرجع سبق ذكره، ص 140

يمكن تقديم تعريف للصراع وفقا لما سبق على أنه: "تناقض في المصالح غالبا ماتكون مفاجئة بين طرفين أو أكثر تؤدي إلى التصعيد في الموقف بهدف الحفاظ على المصالح المهددة، مع الإستعداد والإستخدام الفعلي لوسائل الضغط ومستوياته المختلفة سواء كانت سياسية أو إقتصادية أو عسكرية"²⁶.

وكتعريف إجرائي للصراع فهو تضارب في المصالح بين طرفين أو أكثر مع الإستخدام الفعلي للقوة العسكرية نتيجة للتصعيد وتمسك الأطراف بأقصى الأهداف.

● مفهوم الحرب في العلاقات الدولية

المفهوم الاخر المشابه لمفهوم التنافس هو مفهوم الحرب، فالحرب حسب كلاوزفيتز تعبر عن ظاهرة إستخدام العنف والإكراه كوسيلة لحماية مصالح أو لتوسيع نفوذ أو لحسم خلاف حول مصالح متعارضة بين طرفين من البشر بوسيلة العنف وأقصى ماتوصل إليه الإنسان من وسائل إدارة الحروب²⁷.

نجد تعريفا اخر لغاستون بوتول الذي يعرف الحرب بانها العنف الهائج والمنتظم الذي تصبغ عليه صفة القداسة، وهي المجابهة الدموية بين مجموعات داخلية أو دولية لأغراض سياسية، وهي أيضا الحالة التي تكون فيها نسبة الموتى بالقتل الجماعي مرتفعة جدا من الناحية العددية²⁸، ويعرف جون جاك روسو الحرب على أنها عبارة عن صراع مسلح يقع بين الدول بهدف فرض التوجهات السياسية، بإستخدام وسائل تم تنظيمها بموجب القوانين الدولية²⁹.

● مفهوم الأزمة في العلاقات الدولية

تعتبر الأزمة من بين المفاهيم محل الإختلاف في تحديد معناها الدقيق، وذلك لاختلاف المستويات التي تحدث فيها الأزمة سواء كانت إقتصادية، نقدية، سياسية، نفسية... فالأزمة بذلك يمكن أن تحدث في أي مجال من المجالات وفقا لمؤشرات وأسباب معينة.

أما في مجال العلاقات الدولية أصبحت الأزمة في بعدها الدولي محل إهتمام الباحثين محاولة منهم لإيجاد تعريف واضح للأزمة، لكن إختلفت تلك التعاريف بإختلاف التوجهات الفكرية للباحثين، من بين تلك التعريفات نجد تعريف تشارلز ماكلييلاند الذي يرى أن الأزمة الدولية هي نوع خاص من التغيير الجوهرى

²⁶عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 14

²⁷ نفس المرجع السابق، ص 14

²⁸ نفس المرجع السابق، ص 14

²⁹ نفس المرجع السابق، ص 14.

في نمط العلاقات بين أطراف صراع ما، ويرجع هذا التغيير إلى التغيير في نمط تدفق الأفعال والتحركات المتبادلة بين أطراف الصراع³⁰.

بمعنى أنه في بداية الأزمة تتزايد الأفعال الدالة على إستعراض القوة المادية أو حتى إستخدامها، أما التغيير الثاني فنلاحظه في مرحلة إنخفاض حدتها أو إنتهائها أو تسويتها حيث يقل معدل الأفعال الدالة على إستعمال القوة، ووفقا لهذا التعريف تعتبر الازمات مرحلة وسطا بين حالة السلم والحرب، فالأزمة قد تكون بداية فعلية للتوجه إلى الحرب أو تجنبها³¹.

كما نجد أيضا تعريف روبرت نورث للأزمة الدولية بأنها عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل مما يؤدي إلى زيادة درجة التهديد والإكراه، ويرى نورث أن الأزمات غالبا ماتسبق الحروب ولكن ليس بالضرورة كل الأزمات تؤدي إلى الحرب³².

يعرف جون سبانيير الأزمة بأنها موقف تطالب فيه الدولة بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه الدول الأخرى مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال إندلاع الحرب³³، ومن جهة أخرى يعرفها تشارلز هيرمان بأنها تهديد كبير ومفاجئ تتميز بالوقت القصير³⁴.

يمكن من خلال هذه التعاريف تعريف الأزمة **تعريفا إجرائيا** على أنها: "عبارة عن وضع صراعي مؤقت يتميز بالمفاجأة وبالتهديد وعدم الثبات وكثرة الأحداث في زمن قصير".

● مفهوم التوتر في العلاقات الدولية

التوتر هو حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر، قد يكون التوتر سابقا وسببا في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا (حرب) إذا لم يتم إحتوائه بالطرق السلمية، وعموما تكون أسباب التوتر في الغالب مرتبطة بأسباب النزاع.

³⁰ خليل عرنوس سليمان، "الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة، 2011، ص 6

³¹ نفس المرجع السابق، ص 7

³² نفس المرجع السابق، ص 8

³³ نفس المرجع السابق، ص 9

³⁴ عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 17

يعتبر التوتر بداية لحالة نزاعية، كما أن التوتر كمرحلة سابقة للصراع لا يؤدي وحده إلى الصراع وإنما ذلك يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع، بمعنى أن الشك والريبة وعدم الثقة بين الأطراف ليست كافية لتوليد الصراع بين الأطراف، وإنما الموقف المتعارض لأطراف النزاع، ويذهب أول هولستي في هذا الإطار إلأن العداوة والريبة والشك قد لاتكون شروطا كافية لحدوث صراع أو أزمة أي أن التوتر قد لايتحول إلى صراع إذا تمكن الأطراف من الحد من شدة التعارض في الموقف³⁵.

بالتالي فإن التوتر يميز معظم العلاقات التي تتطور فيما بعد لتأخذ منحى الأزمة أو الحرب أو الصراع في شكله الأسوأ والمتطور، بمعنى آخر فإن التوتر هو المرحلة الأولى التي تسبق تأزم العلاقات قبل تحولها إلى أزمات أو حروب أو صراعات.

ثانيا: مفهوم الطاقة والمفاهيم المشابهة له

يرجع أصل كلمة طاقة إلى الكلمة اليونانية **energie** بمعنى القوة في حالة الحركة، وهي عنصر أساسي يعتمد عليه الإنسان في حياته اليومية، ويصعب تحديد تعريف دقيق للطاقة لأنها ليست شيئا، ولا تأخذ شكلا مميزا كمادة، ولا تشغل حيزا، فهي ليست شيئا ماديا كباقي الأشياء، غير أنها مصدر كل حركة وقد حاول البعض تعريفها بالقول أنها: "القدرة على أداء عمل، فالطاقة الكلية لأي جسم تعتمد على موضعه وحالة حركته وحالته الداخلية وتركيبته الكيميائية"³⁶.

كما تعرف على أنها: "قدرة مادة على إعطاء قوى قادر على إنجاز عمل معين وهي تتواجد على عدة أشكال كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكامنة في الوقود الأحفوري كالفحم والبتترول والغاز"³⁷.

- هناك نوعين من الطاقة **طاقة أولية**: ويتم الحصول عليها من مصادر الطاقة المتجددة أو الغير المتجددة أي مصادرها الطبيعة، و**الطاقة الثانوية**: وهي نتاج عن تحول طاقة أولية، كالطاقة الكهربائية، ويمكن تصنيف مصادر الطاقة إلى ثلاث مصادر أساسية وهي: الوقود الأحفوري، الطاقات المتجددة والطاقة النووية.

³⁵ نفس المرجع السابق، ص 16
³⁶ الوليد أبو حنيفة، الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، مصر، 2017، ص 02
³⁷ أحمد مدحت إسلام، الطاقة ومصادرها المختلفة، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1995، ص10

- ويحتل النفط المركز الأول ضمن الوقود الأحفوري، يأتي بعده مباشرة الغاز والفحم الحجري كأهم مصادر التدفئة وتوليد الكهرباء.

● مفهوم السياسة الطاقوية

يندرج قطاع الطاقة ضمن القطاعات الإستراتيجية في كل دول العالم سواء أكانت منتجة لها أم من الدول المستهلكة للمنتجات الطاقوية، لذلك فإن **السياسة الطاقوية** تحتل مكانة أساسية، ضمن السياسة العامة للدول، والتي إحتفظت لنفسها بصلاحيات واسعة، في رسم وتنفيذ هذه السياسة، حتى في الدول ذات النهج الليبرالي، الذي تمارس فيه الدول دوراً أقل بروزاً في المجالات الإقتصادية، فقد أصبح قطاع الطاقة يرتبط بمفهوم الأمن الوطني من خلال ما يعرف بإسم الأمن الطاقوي، والذي لا ينفصل عن بقية قطاعات الأمن الوطني³⁸.

تتضمن **سياسات الطاقة** من حيث المفهوم قواعد تتعلق بمصادر الطاقة، الكفاءة والأسعار، البنية التحتية والجوانب البيئية لإنتاج الطاقة، وإستخدامها ونقلها و تسويقها، وهذا ما يعني أن السياسة الطاقوية هي مجال يتجاوز الحدود القطاعية، بحيث يؤثر إتخاذ القرار في قطاع الطاقة على قطاعات أخرى مثل المناخ الزراعة، الصحة، العلاقات العامة، العلاقات الخارجية... إلخ³⁹، فهي مجال شامل لعدة مجالات وعابر للحدود، مما يعني أن هذه السياسة تتأثر بالقرارات المتخذة في المجالات المجاورة، مثل المتعلقة بالزراعة أو السياسات البيئية، وكذلك السياسة الخارجية أو حتى الصحة العامة، كما أن هذه السياسة وعلى العكس من الكثير من القطاعات الأخرى للدولة تتم بتدخل فاعلين داخليين وخارجيين، حكوميين وغير حكوميين⁴⁰، ورغم أن مختلف القطاعات تشهد بشكل متفاوت هذه الحالة، إلا أن الوضع يكون أكثر وضوحاً في مجال الطاقة، ويرجع ذلك إلى طبيعة المصالح التي يتضمنها هذا المجال.

تعتبر **السياسة الطاقوية** على أنها: " نتاج تفاعل العوامل المادية والتكنولوجية مع العوامل المؤسسية السياسية، أي أنها ليست فقط ثمرة ظروف التنمية الإجتماعية والإقتصادية، بل يتم تحديدها أيضاً من خلال التفاعل بين الجهات الفاعلة، المشاركة في صنع سياسة الطاقة"⁴¹، وإنطلاقاً من ذلك فإن سياسات الطاقة،

³⁸jean marie chevalier, sphiemeritet :politique de l'énergie. <http://wp.meritet.net/uploaded/1319360762.pdf>

(تم التصفح بتاريخ 2022/04/22).

³⁹ أحمد مدحت إسلام، مرجع سبق ذكره، ص 12

⁴⁰ نفس المرجع السابق، ص 12

⁴¹ نفس المرجع السابق، ص 13

لا تقتصر فقط على تلبية الأهداف الاقتصادية والسياسية، بل هي نتاج تفاعل مجموعة متعددة من العوامل، المادية وغير المادية في مجالات متعددة ومختلفة.

وعلى الصعيد التقني الإقتصادي، تعرف السياسة الطاقوية على أنها الإجراءات التي تتخذها الحكومات للتأثير على عرض وطلب الطاقة، حيث تشكل هذه الإجراءات الطرق التي تتعامل بها الحكومات، مع إنقطاع الإمدادات، للتأثير على إستهلاك الطاقة، والنمو الإقتصادي بشكل يساهم في ترشيد الإستهلاك ورفع كفاءة الطاقة، مع المحافظة على مستوى النمو الإقتصادي⁴²، مع العلم أن هذه الأهداف قد تختلف باختلاف موقع الدولة، أي قد تختلف بين الدول المنتجة للطاقة، والدول المستهلكة لها، رغم الإشتراك في الأهداف العامة بين مختلف السياسات الطاقوية الوطنية.

تمتد هذه السياسة لتشمل إتاحة الخدمات الطاقوية على نطاق واسع، بغض النظر عن إختلاف ظروف المناطق المستهدفة، إضافة إلى التأثير على أنماط الإستهلاك السائد على المستوى الداخلي للدول والعمل على تخفيض تكلفة توفير الطاقة، والبحث عن بدائل نظيفة ومنخفضة التكاليف، للأشكال السائدة بالدول عادة ما تدرج أهداف مثل تعميم إستعمال الطاقة، في الأماكن البعيدة عن مراكز المدن، أو توفير بدائل تتناسب مع وضع تلك المناطق، كما تعمل بعض الدول الأوروبية مثلا على التخلي عن المحروقات والتوجه نحو الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، أو توليد الكهرباء عن طريق قوة الرياح، وذلك من أجل الإستجابة للمطالب الإجتماعية فيما يخص تخفيض التكاليف بالنسبة للمستهلكين المحليين أو مطالب الحركات الإجتماعية المتعلقة بالبيئة⁴³.

● مفهوم المعضلة الأمنية الطاقوية

المعضلة الأمنية أو المشكلة الأمنية أو المأزق الأمني حسب التعبير الواقعي والتي يقصد بها: "وجود تهديد اتجاه قيم مكتسبة واقتترانه بمشاعر الريبة والشك ضد الآخر"⁴⁴، أي أن كل إجراء تتخذه دولة ما لزيادة أمنها الداخلي تعتبره الدول الأخرى تهديدا لأمنها، وانتقل هذا المفهوم إلى حقل العلاقات الطاقوية للتعبير عن السياسات التي تنتهجها الدول المنتجة والدول المستوردة.

⁴² هاجر سي ناصر، دور السياسات الطاقوية والتكنولوجية الحديثة في تأمين الإمدادات الطاقوية ضمن متطلبات التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، سنة 2014، ص 81

⁴³ نفس المرجع السابق، ص 81

²¹ وليد يونس، المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الجديدة واستراتيجية المواجهة، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 11، العدد 02، سنة 2019، ص 350

إن المعضلة الأمنية هو المفهوم الذي وضعه **جون هرتز** وأوضح فكرة معضلة الأمن في خمسينيات القرن العشرين حيث يقول: "إنها مفهوم بنيوي تقوم فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطراً محتملاً⁴⁵.

نستخلص من هذا التعريف أن المجتمع الدولي يكون فوضوياً من خلال وجود تهديد اتجاه قيم مكتسبة وإقترانه بالمخاوف والشك ضد الآخر، والذي يؤدي بالطرف الآخر إلى التخوف الدائم المنتج لترشيح إنعدام الأمن على المستوى الدولي والذي يمثل إحدى صور التهديد الأمني المباشر مما يستدعي القيام بإجراءات ردعية دفاعية تتطور إلى سياسات هجومية ما يجعل الدول تفهمه على أساس تهديد أمني ليشكل بدوره المأزق الأمني، ولذلك نفهم أن المعضلة الأمنية لا تنشأ بين الوحدات المتصارعة وإنما بين جميع وحدات النظام الدولي الفوضوي⁴⁶.

تعرف **معضلة أمن الطاقة** بأنها: "سعي الدولة نحو تحقيق أمن الطاقة الخاص بها، وهذا سوف يؤثر في سياسات الطاقة للدول الأخرى"⁴⁷، حيث تنحصر المعضلة أو المشكلة الأمنية الطاقوية بين قلة العرض وقلة الطلب، فالوضع الأول يضع الدول المستوردة أمام مأزق نقص الموارد الأولية لدعم إقتصادها ما يدفعها إلى ضرورة تأمين مصادرها بكل الوسائل والسبل، حتى ولو استدعى ذلك استخدام القوة العسكرية أما الوضع الثاني فيضع الدول المصدرة أمام مأزق قلة الطلب وبالتالي نقص المداخيل ما يؤثر على إقتصادها ومعدلات النمو فيها، وبين ذلك وذلك تتدخل عدة عوامل لترجيح كفة على أخرى، من بينها الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية ذات الطابع الطاقوي كالأوبك والوكالة الدولية للطاقة، وعوامل أخرى ذات تهديدات لا تماثلية كالجماعات الإرهابية⁴⁸.

وبناء على تصورات الأطراف الثلاث في معادلة سوق الطاقة من منتجين، مستهلكين، ودول عبور يمكن تحديد ثلاث مستويات ترتكز عليها **المعضلة الأمنية الطاقوية**، **فالمستوى الأول** وهو المستوى الأعلى **UP Stream**، ويتعلق بعامل التنقيب، الإستخراج والإنتاج وما يؤثر عليها من عوامل مختلفة سواء داخلية أو

⁴⁵ جون بيلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، سنة 2004، ص 418.

⁴⁶ نفس المرجع السابق، ص 419

⁴⁷ عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، قطر، سنة 2014، ص 03

⁴⁸ محمد دردور، مرجع سبق ذكره، ص 219

خارجية، وكذا العوامل المناخية والأمنية، أما المستوى الثاني وهو المستوى المتوسط MID Stream، ويتعلق بخطوط النقل البرية والبحرية، والتهديدات التي تعترضها من هجمات إرهابية إضافة إلى تعرضها لمشاكل تقنية، في حين يتعلق المستوى الثالث وهو المستوى الأدنى DOWNStream، بالتوزيع والوصول الأمن للموارد الطاقوية للبلدان المستهلكة، وكذا صيانة محطات التكرير وشبكات النقل⁴⁹.

الأدبيات السابقة

حظي موضوع الطاقة بدراسات عديدة خاصة وأن الموارد الطاقوية آخذة في النفاذ وزاد الصراع عليها، خاصة في المناطق المشتركة بين عدة دول ومن هذه المناطق حوض البحر الأسود، ومن أهم تلك الدراسات:

● مقال لأسماء بن مشيرح بعنوان جيوبوليتيك التنافس الدولي في البحر الأسود: الجغرافيا وإعادة توزيع القوة، العدد 02 لسنة 2022، حيث هدف المقال إلى الإجابة عن إشكالية مدى قدرة جغرافيا البحر الأسود على المساهمة في إعادة توزيع القوة العالمية في ظل التنافس الدولي، حيث توفر جغرافيا البحر الأسود ممرات مهمة لنقل النفط والسلع التجارية والحبوب، وهو ما يجعلها نقطة إختناق يؤثر أي توتر أمني بها على أمن الطاقة والغذاء العالميين، كما أشار المقال إلى سعي القوى الصاعدة كالصين والهند إلى إيجاد مواقع مهمة لها في حوض البحر الأسود، فالصين ومن خلال مبادرة الحزام والطريق عززت شراكتها الإقتصادية مع دول المنطقة، وهو الأمر الذي يفتح فضاء جديدا للتنافس بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وينقله من جنوبي اسيا والمحيطات الكبرى إلى البحار الداخلية، كما أعطى هذا التنافس فرصة للقوى الإقليمية كتركيا لإعادة التموقع في خارطة التوازنات الإستراتيجية بما تملكه من موقع جغرافي ومن قدرة على لعب دور الموازن الإقليمي، كما تسعى أيضا دول منطقة البحر الأسود الأخرى إلى الإستفادة من علاقاتها الإقتصادية مع الصين وروسيا، دون التخلي عن رغبتها في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والحماية الأمنية التي توفرها لها الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت من بين النتائج المتوصل إليها أن ما يحدث من تفاعلات جيواستراتيجية في حوض البحر الأسود له تأثيرات على الترتيبات والقضايا الأمنية والجيواقتصادية والسياسة الدولية وهذا ما يؤسس لإعادة هيكلة النظام الدولي وفق تعددية قطبية، حيث يظهر تشكل نمط تعددي لتوزيع القوة يفرضه منطوق الطاقة والغذاء والأمن من جهة، ورغبة كل طرف إلى تحقيق مكاسب توفر له النفوذ من جهة أخرى وهذا ما يتعكس على تراتبية القوة العالمية.

⁴⁹ إلياس قسباسة، الأمن الطاقوي العربي من معضلة أمن الأسواق إلى التهديدات اللاتماثلية، مداخلة في الملتقى الوطني للأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات، جامعة قالمة، 25-26 أكتوبر 2016، ص-ص 332، 331.

النقد الموجه للدراسة: يمكن القول أن المقال أهمل العوامل الداخلية السياسية والأمنية للدول المعنية بالتنافس في حوض البحر الأسود، والذي يؤثر بشكل كبير على الوضع العام وعلى التنافس الدولي في حوض البحر الأسود، كما تجاهل المقال السيناريوهات المستقبلية والتطورات التي يمكن أن تحدث من جراء التنافس الطاقوي في المنطقة خاصة التطورات الأمنية.

● **كتاب لأحمد نوري النعيمي، بعنوان العلاقات التركية الروسية. دراسة في الصراع والتعاون، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.**

يتمحور هذا الكتاب حول العلاقات الروسية القيصرية قديماً بالدولة العثمانية (والجمهورية التركية فيما بعد) بين أيديولوجيات الصراع والتعاون المشترك، قسم إلى أربعة فصول إحتوى الفصل الأول: على العلاقات التركية السوفيتية عبر التاريخ ومن خلال السياسة الخارجية العثمانية تجاه روسيا القيصرية مع التأكيد على الجوانب الجغرافية والدينية في العلاقات بينهما، كذلك على موضوع الصراع والتعاون بين تركيا والاتحاد السوفيتي في العهد الأتاتوركي، اما الفصل الثاني: فقد تضمن العوامل المؤثرة في العلاقات التركية السوفيتية الذي احتوى الموقع الجغرافي التركي والمضايق التركية واعتبارات الانتماء التركي إلى حلف شمال الاطلسي والحركات اليسارية التركية. اما الفصل الثالث: فقد احتوى على دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد السوفيتي السابق والذي تضمن سيناريوهات الصراع والتعاون بين تركيا والاتحاد السوفياتي، اما الفصل الرابع: فقد تناول فيه تركيا والجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى والقوقاز ومن خلال مباحث عدة مع التأكيد على التطورات المعاصرة في سياسة تركيا الخارجية مع هذه الجمهوريات ودول القوقاز ومن خلال علاقتها مع روسيا الاتحادية.

النقد الموجه: يعتبر الكتاب مرجع أساسي لفهم تعقيدات العلاقة بين تركيا وروسيا، حيث يقدم رؤية متوازنة تبرز الجوانب المختلفة لهذه العلاقة التاريخية والمعاصرة. يساهم الكتاب في توضيح كيف يمكن للتعاون والصراع أن يتعايشا في إطار العلاقات الدولية، ويوفر إطاراً تحليلياً لفهم التطورات المستقبلية المحتملة في هذه العلاقات.

● **كتاب لمحمد سليمان الزواوي بعنوان: بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، الرياض، مكتبة الملك فهد، الصادرة سنة 2015،** سلط الكتاب الضوء على العوامل التي تساهم في تأجيج الصراع في المنطقة، بما في ذلك النزاعات التاريخية، التوترات الدينية، والثقافية، بالإضافة إلى المشكلات الحضارية

والإقليمية، كما يتطرق الكتاب إلى كيفية تأثير هذه التحولات على الصراعات المستقبلية وشكل المنطقة الجيوسياسي وأهم القضايا الأمنية في منطقة شرق المتوسط بما في ذلك قضية الطاقة، لكن الدراسة ركزت بشكل كبير على المنطقة الشرقية وتنافس القوى الإقليمية بالدرجة الأولى. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ مستقبل المنطقة يعتمد بشكل كبير على مدى عقلانية اللاعبين الإقليميين والدوليين، وكيفية السيطرة على النزاعات البينية بين بلدان المنطقة والوصول إلى حلول للصراعات التاريخية والحدودية والطاقوية في المنطقة.

• **مقال لإسماعيل خناس بعنوان تحديّ الطاقة في حوض البحر الأبيض المتوسط،** الصادرة سنة 1994 وقد تطرق الكاتب إلى الطاقة وما تشكله من تحدّ للدول الغربية للنفوذ لهذه الموارد في هذه المنطقة، حيث تناول الكتاب التحليل التركيبي لمآلات الطاقة ومصائرهما في منطقة المتوسط والخليج العربي، وشكل العلاقات بين دول الشمال والجنوب وتنافس الدول الغربية على النفوذ إلى نبط الشرق الأوسط وسبل استغلال العرب لهذه الثروات في الدفع بعجلة التنمية. لتخلص الدراسة إلى نتائج مفادها أنّ علاقات الطاقة في المتوسط تتخذ شكل الاستثمارات بين الدول المنتجة - المصدرّة والدول المستهلكة، لتبقى هذه التجارة اللامتكافئة بين الشمال والجنوب هي المسيطرة، إلى جانب أنّ ميزان القوّة بين دول العالم الثالث المنتجة والبلدان الصناعية الكبرى سيزيد من توثيق الترابط الطاقوي.

تقسيم الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة وإختبار صحة الفرضية، وضعنا خطة للدراسة تتألف من ثلاثة فصول كل فصل يتضمن مجموعة من المطالب حسب ما تقتضيه الدراسة على النحو الآتي:

جاء الفصل الأول كدراسة جيوسياسية لمنطقة حوض البحر الأسود و مفاهيمية حول ماهية الامن الطاقوي وقسمناه إلى مبحثين، **المبحث الأول** تضمن تحليل لماهية الأمن الطاقوي بإعتباره من المفاهيم الرئيسية التي تدور حوله استراتيجية الدول ومحور دراستنا وقد تضمن أربع مطالب متسلسلة توضح وتحلل مفهوم أمن الطاقة كمفهوم الامن الطاقوي وأبعاده وقضاياه وكذلك وسائل ضمانه وفي الأخير مهاداته، أما المبحث الثاني فخصص لجغرافية والأهمية الجيوستراتيجية والطاقوية لمنطقة حوض البحر الأسود، و فيه ثلاث مطالب الأول بعنوان التحديد الجغرافي والقانوني للبحر الاسود والثاني بعنوان الأهمية الجيوسياسية والطاقوية لمنطقة حوض البحر الأسود، أما المطلب الثالث فقد خصص لإبراز دور حوض البحر الأسود في حركة التفاعلات الدولية خاصة وأنه نقطة إنتقاء لعدة مناطق بل ويعد بوابة لعدة دول تطل عليه.

أما **الفصل الثاني**: والذي جاء بعنوان مرتكزات السياسات الطاقوية الروسية-التركية فقد تضمن **مبحثين**، **المبحث الأول** كان بعنوان الإستراتيجية الطاقوية الروسية، إحتوى على **ثلاث مطالب** في المقام الأول حددنا موقع روسيا الجغرافي وقدراتها الطاقوية خاصة وأنها احد متغيرات الدراسة والدولة الطاقوية الأكبر بما تزخر به من قدرات وموارد طاقوية هائلة، **والمطلب الثاني** جاء بعنوان السياسة الروسية لضمان امن الطاقة، ليكون **المطلب الثالث** عن كيفية توظيف الطاقة في سياسة روسيا الخارجية خاصة وأن روسيا تسعى لبسط نفوذها السياسي ونظرتها لذا فهي تسعى لتمير سياساتها عن طريق ما يعرف بدبلوماسية الطاقة الروسية أما **المبحث الثاني** فقد خصص لتركيا الطرف الثاني في دراستنا جاء بعنوان مرتكزات السياسات الطاقوية التركية، ومكون من **مطلبين**، **المطلب الأول** خصص لموقع تركيا الجغرافي وأهميتها الإستراتيجية خاصة وأنها دولة تتمتع بموقع جغرافي يتوسط عدة مناطق إضافة لسيطرتها على عدة مضائق إستراتيجية تعتبر المنتفس للعديد من الدول كروسيا وأوكرانيا **والمطلب الثاني** فخصص لعرض السياسات الطاقوية التركية من أجل تأمين احتياجاتها الطاقوية وهي متعددة، لنختتم هذا المبحث بذكر أوجه الشبه والاختلاف في سياسات الطاقة لكلا البلدين موضوع دراستنا.

أما **الفصل الثالث**: فجاء بعنوان إمتدادات التنافس الطاقوي والأمني بين روسيا وتركيا إقليميا ودوليا حيث افتتحنا هذا الفصل بمبحث أبرزنا فيه دور متغير الطاقة في العلاقات الروسية التركية من خلال ثلاث مطالب في البداية تطرقنا لتاريخ العلاقات الروسية-التركية بشكل عام، لندرس ونحلل في المبحث الثاني طبيعة العلاقات الطاقوية بين روسيا وتركيا خاصة وأن روسيا من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للطاقة في حين أن تركيا من أكبر المستهلكين للطاقة في العالم بحكم إقتصادها الصاعد لنختتم هذا المبحث بالمطلب الثالث والذي نعرض فيه أهم المشاريع الطاقوية المشتركة بين البلدين، اما المبحث الثاني حاولنا من خلاله توضيح فكرة انتقال التنافس الطاقوي بين البلدين لمناطق أخرى كبحر قزوين وشرق المتوسط وشمال إفريقيا لننتقل في المطلب الثاني ونوضح ان البلدين لايربطهما تنافس طاقوي فقط بل وحتى اختلافات في عدة قضايا أمنية في حوض البحر الأسود، ليكون المطلب الثالث عن مدى التقارب بينهما رغم وجود عدة خلافات في عدة مسائل أمنية وطاقوية.

الفصل الأول

ماهية الأمن الطاقوي

و جيوسياسة حوض البحر

الأسود

شهدت البيئة الدولية بعد الحرب الباردة الكثير من الديناميكيات التي أدت إلى إحداث تغييرات وتحولات تفاعلية وهيكلية على مستوى البيئة الأمنية، إنعكست على الجانب المفاهيمي للدراسات الأمنية، هذه الأخيرة شهدت بدورها تعمقا وتوسعا بإستيعاب مفاهيم جديدة من بينها مفهوم أمن الطاقة، والذي إرتبط في الأصل بأمن الإمدادات النفطية كمورد أساسي تعتمد عليه جميع الفواعل الدولية سواء المنتجين أو المستهلكين وتطور ليشمل أبعادا جديدة بمضامين موسعة، ومن اهم المناطق الجغرافية تأثرا بهذه التفاعلات نجد جغرافيا حوض البحر الأسود ذات الأهمية الاستراتيجية، فهي منطقة عبور تجاري وطاقوي ومجال حيوي تتنافس فيه القوى الكبرى روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، مع إخرائط القوى الإقليمية الأوربية والآسيوية كتركيا في تفاعلات النفوذ بها، فحوض البحر الأسود يعد منطقة مهمة ضمن ترتيبات القوى العالمية، فإطلالتها الجغرافية المتوسطة لأوراسيا، جعلتها مجالا حيويا لروسيا من جهة وللدول الأوربية من جهة أخرى ضمن سعي الاتحاد الأوروبي إلى التوسع من خلال سياسة الجوار و تزايدت أهمية المنطقة مع عودة روسيا عام 2014م، وضمها لشبه جزيرة القرم، وتبع ذلك تحوّل غربي من إمتداد ذلك إلى دول أخرى، هذا ما جعل التنافس ينتقل مرة أخرى إلى المنطقة، بعد أن كان مرتكزا في الشرق الأوسط ضمن المشاريع الأمريكية، وتزامن هذا أيضا مع تمدد التنافس نحو المحيطات، خاصة في منطقة الهندو باسيفيك بين قوى البر الشرقية وقوى البحر الغربية.

المبحث الأول: ماهية الامن الطاقوي

تحتل الطاقة مكانة هامة في سياسات وإستراتيجيات الدول، فلا يمكن لأي إقتصاد في وقتنا الحالي أن ينمو ويتحرك بدون طاقة تحركه وتنميه، لهذا دأب الباحثون والمحللون منذ عقود من الزمن على دراسة الطاقة، وكل مايتعلق بها والأليات الكفيلة بتطويرها وإكتسابها، وهو ماجعل الدول تدخل في صراعات ونزاعات محتدمة كان السبب الرئيسي لها هو الطاقة والأكثر دقة محاولة حفاظها على أمنها الطاقوي والذي تزايد الاهتمام به بدرجة أكبر مع التنافس الذي حصل على مصادر الطاقة.

المطلب الأول: مفهوم الامن الطاقوي

الطاقة واحدة من الضروريات الأساسية للحياة الحديثة للإنسان كالصناعة والنقل. وتشمل الموارد الطاقوية: الموارد الناضبة غير المتجددة كالغاز الطبيعي / الفحم / النفط / اليورانيوم الذي هو أساس الطاقة النووية، والمتجددة، كالطاقة الشمسية/الرياح والمياه لتوليد الطاقة الكهربائية، ويعتبر التدخل الحكومي في مجال الطاقة تبرره أهميتها فيما يتعلق بالأمن القومي والتنمية الإقتصادية وتوزيع الثروة داخل وبين الدول، لذلك فإن أمن الطاقة يرتبط مع الظروف الاجتماعية والإقتصادية لتطوير دولة الرفاه.

تم الإهتمام بمفهوم الأمن الطاقوي في إطار المفهوم الموسع للأمن الذي انتقل من مفهوم الأمن في جانبه العسكري ليشمل قطاعات متعددة؛ الأمن المائي / الأمن البيئي الأمن الغذائي...، وعلى الرغم من تركيز العديد من الحكومات على أهمية أمن الطاقة (وإنّ ليس هناك إجماع حول ما يفترض بأمن الطاقة أن يعني)، ونتيجة لذلك كان هناك عدد من التعريفات للأمن الطاقوي نذكرها على النحو التالي⁵⁰:

هناك العشرات من التعاريف المختلفة لأمن الطاقة، على الرغم من أنّ هذه التعاريف تشترك في المضامين وأحياناً يتشابه بعضها البعض. فوفقاً لقاموس أكسفورد الانجليزي الطاقة من القوة والحيوية اللازمة لممارسة النشاط البدني أو العقلي المستمر و/أو السلطة المستمدة من استخدام الموارد الفيزيائية والكيميائية خاصة لتوفير الضوء والحرارة أو لعمل الآلات، والأمن يعني الحالة الخالية من الخطر أو التهديد والجمع بين الطاقة والأمن، نجد أنّ أمن الطاقة يعني تدفق الطاقة بشكل ثابت (...)، هذا ما كان عليه الحال خلال منتصف القرن العشرين، لكن الفرق الأكثر تمييزاً في مفاهيم الأمن الطاقوي بعد ذلك كان في الفرق بين منظور الدول المستوردة لموارد الطاقة ومنظور الدول المصدرة لها، وقد كانت النتيجة التركيز على أمن

⁵⁰"International Energy Security: Common Concept for Energy Producing, Consuming and Transit Countries, Energy Charter Secretariat", (March 2015), 10.

الإمدادات بالنسبة للمستوردين، وعلى أمن الطلب بالنسبة للمصدرين، حيث يمكن التمييز بين هذين المنظورين:

● **فأمن الطاقة من منظور الدول المستوردة لمرارد الطاقة وهي المعنية بأمن إمدادات الطاقة**

يعتمد هذا المنظور على توفير المرارد الطاقوية بشكل مستمر وبأسعار مقبولة بحيث يعتمد أمنها الطاقوي في الحصول على المرارد بكلفة بسيطة وبالشكل الذي لا يؤثر على ميزانيتها العامة.

حيث تعرفها وكالة الطاقة الدولية - التي تتألف من معظم الدول المستوردة لمرارد الطاقة - أن أمن الطاقة ببساطة يعرف على أنه "توافر مصادر الطاقة دون انقطاع وبأسعار في متناول الجميع".

تتفق الدول المستهلكة للطاقة على ضرورة تطوير سياساتها الطاقوية بالشكل الذي يضمن لها تنوع مصادر وارداتها من الطاقة والتقليل من الإعتماد على مصدر واحد، وتشبيث مصادر الطاقة البديلة لتقليل استيراد النفط والغاز الطبيعي⁵¹، وهو ما يؤكد مفهوم الأمن الطاقوي من وجهة النظر الأمريكية إذ يعرف على أنه: "خفض الإعتماد الأمريكي على المصادر الخارجية للطاقة (النفط)، والإعتماد على مصادر داخلية للوقود مثل: الإثانول، إضافة إلى خفض مخاطر الصدمات السعرية، بتنوع المصدرين والموردين" وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن الإعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة تعد أهم مقومات الأمن القومي الأمريكي⁵².

أما من وجهة النظر الصينية فيقوم الأمن الطاقوي على تأمين الحاجيات الصينية من الطاقة بالتحرك على المسارين الداخلي والخارجي، لتنوع الإمدادات وتحقيق تأمين تلك الإمدادات وإستقرارها⁵³

● **أما أمن الطاقة من منظور الدول المصدرة لمرارد الطاقة**

حيث تركز معظم الأدبيات على أن أمن الطاقة يتمحور حول أمن إمدادات الطاقة بالنسبة للدول المستوردة، والواقع أنه بالنسبة لكثير من الدول المصدرة لمرارد الطاقة، وحسب تعريف الأمم المتحدة لأمن الطاقة والذي عرفته بأنه تدفق صادرات مستقرة من المرارد الطاقوية بسعر معقول، الى جانب الدول المصدرة والدول المستوردة للمرارد الطاقوية، نجد دول العبور: والتي يتم نقل المرارد والإمدادات الطاقوية عبر أراضيها سواء عن طريق إمدادات أنابيب النفط والغاز، لتكون في هذه الحالة تمثل دول عبور برية فضلاً عن تأمين التدفقات عبر المياه الإقليمية وتتم معظم هذه التدفقات عن طريق الناقلات عبر نقاط الاختناق الرئيسة المتمثلة في المضائق والقنوات والمرات البحرية الخاضعة لسيادة هذه الدول، في هذا الصدد تلعب هذه

51 خديجة عرفة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 59.

52 عمرو عبد العاطي، "أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، سنة 2014، ص 54

53 نفس المرجع السابق، ص 54

الدول دوراً جوهرياً في تأمين الموارد الطاقوية وتحظى بأهمية كبيرة لا تقل عن أهمية الدول المنتجة لهذه الموارد، فذلك يخوّل لها بحكم موقعها الجيوبوليتيكي التحكم في خطوط الإمدادات وتدفقات الطاقة نظراً لمرورها بأراضيها .

من جهة أخرى، يتطلب تزايد حجم التجارة الطاقوية بين كل من الدول المصدرة والدول المستهلكة الى جانب دول العبور تزايد الترابط الطاقوي بينها كما يتطلب استمرار التعاون بين كل من المنتجين والمستهلكين ضمان أمن سلسلة التوريد بأكملها لمسافات طويلة لتصبح بذلك خطوط الأنابيب عبر الحدود لاعباً أساسياً في استمرار تجارة الطاقة العالمية. وفي كثير من الحالات هناك أيضاً العديد من نقاط الاختناق على طول طرق نقل النفط والغاز الطبيعي المسال عن طريق البحر التي قد تخلق نقاط ضعف معينة، من أهم هذه النقاط مضيق هرمز الذي يقع عند مدخل الخليج الفارسي، قناة السويس التي تربط بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، مضيق باب المندب الذي يطل على مدخل البحر الأحمر بالإضافة الى مضيق البوسفور وهو الممر الرئيس لتصدير النفط الروسي وبنفط بحر قزوين، حدوث خروقات في هذه الممرات المائية الاستراتيجية قد يعطل خطوط الإمداد لفترات طويلة، و بالتالي فإنّ تأمين خطوط الأنابيب ونقاط التصادم تتطلب مراقبة متزايدة فضلاً عن تطوير قدرات الاستجابة السريعة متعددة الأطراف⁵⁴ ومع تطور طبيعة التحديات ذات الصلة بالموارد الطاقوية مع مرور الوقت، فإن مفهوم الأمن الطاقوي والى غاية السبعينيات، كان يركز أساساً على توافر الموارد الطاقوية فعلياً، خاصة النفط لكن بعد أزمات النفط بدأ هذا المفهوم يذكر من حيث مستوى الأسعار، أمّا على المستوى الحاضر فإنّ تعريف أمن الإمدادات هو "استمرار توافر الطاقة بأشكال متنوعة وبكميات كافية وبأسعار معقولة"⁵⁵. ليكون بذلك النموذج الحالي لأمن الطاقة، والذي تولّد جرّاء أزمة عام 1973، والذي يركز على مفهوم أمن الطاقة في المقام الأول على كيفية التعامل مع أي انقطاع لإمدادات النفط من الدول المنتجة، وأنه لا بد من توسيعها لتشمل حماية كامل سلسلة إمدادات الطاقة والبنى التحتية.

تم لفت الإنتباه إلى مفهوم أمن الإمدادات النفطية من قبل رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل خلال الحرب العالمية الثانية غير أنّه لم يظهر في ساحة الاهتمامات إلا بعد أزمة النفط الأولى سنة 1973⁵⁶

⁵⁴Daniel Yerg in, "Ensuring Energy Security", foreign affairs, (Cambridge: March/April 2006), 78-79.

⁵⁵"International Energy Security", 10.

⁵⁶أزمة النفط الأولى في 15 أكتوبر 1973، حيث قام أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول بإعلان حظر نفطي وأنها ستوقف امدادات النفط الى الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان المساندة لإسرائيل في اطار الصراع العربي الاسرائيلي لإجبارها على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967.

وقد ارتبط هذا المفهوم بعدد من المخاوف التي أثرت على سلوك المستهلكين وجعلت من النفط سلعة تخرج عن الإطار التقليدي لعلاقات التبادل الدولي، حيث عرف أمن الامدادات على أنه: "الحالة التي يتم فيها تدفق الامدادات النفطية من الدول المنتجة الى الدول المستهلكة بصورة طبيعية وبأسعار مناسبة"⁵⁷.

يطرح هذا التعريف حول أمن الامدادات من جهتين الأولى: أمن امدادات الطاقة للدول المنتجة، بعبارة أخرى ضمان الطلب على موارد الطاقة خاصة في الأسواق العالمية، ومن جهة ثانية أمن امدادات الطاقة للدول المستهلكة أي ضمان العرض على الموارد الطاقوية في الأسواق العالمية، ولقد شجعت الأزمة النفطية الأولى على السعي للرفع من كفاءة استخدام الطاقة والحفاظ عليها بهدف خفض الاستهلاك مع الحفاظ على مستويات النمو الاقتصادي.

وفي هذا السياق يأتي مفهوم السياسة الطاقوية التي عرفت على أنها " وضع سياسة على المدى الطويل لتحقيق أهداف طويلة الأجل، تعتمد على مسارين الأول التوسع السريع في التكنولوجيات العالية المركزية لزيادة إمدادات الطاقة والثاني الالتزام الفوري والجاد بالاستخدام الفعال للطاقة من حيث الحجم والجودة" تعكس التعاريف السابقة الأبعاد المختلفة لمفهوم الأمن الطاقوي، سواء من ناحية تأمين تدفقات الطاقة أو ضمان امدادات الأنابيب أو الاستراتيجيات الموضوعية لتحقيق الأهداف على مستوى قطاع الطاقة، وعليه فإنّ الطاقة تعتبر من العناصر المكوّنة للقوة المؤثرة في سلوك الوحدات الدولية كما تعدّ الموارد الطاقوية مهمة في اعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للمناطق الحيوية في اطار الصراع على الموارد، وعلى ضوء ما سبق يمكن وضع تعريف اجرائي لمفهوم الأمن الطاقوي حيث يعرف على أنه "ضمان تدفقات الموارد الطاقوية عبر سلسلة آمنة من الامدادات مع وضع استراتيجيات على المدى الطويل تضمن الكفاءة والجودة".

المطلب الثاني: أبعاد وقضايا الأمن الطاقوي

يستمد الأمن الطاقوي أهميته من الأبعاد التي أصبح يثيرها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكذا القضايا التي ينطوي عليها، وهو ماسنوضحه من خلال هذا المطلب:

⁵⁷وصاف سعدي، "سياسة أمن الامدادات النفطية وانعكاساتها"، مداخلة في مؤتمر علمي دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف 2008، ص 4

الفرع الأول: أبعاد الأمن الطاقوي

للأمن الطاقوي عديد الأبعاد وهذا راجع لأهميته وما مدى تأثيره في سياسات الدول، ويمكن حصر هذه الأخيرة في مجموع النقاط التالية:

● **بعد السياسة الداخلية:** يعتبر أمن الطاقة من أولويات الدول في سياساتها الداخلية، وهو مادفع بالدول المستهلكة بصفة خاصة إلى الدعوة إلى المزيد من التضامن وتوحيد الخطاب في التعامل مع مسألة الطاقة، وإلى التوسيع في إنتاج الطاقات البديلة للبترول والغاز والتحكم فيها، والإعتماد على هذه السياسة له إنعكاس إيجابي على حماية البيئة والمناخ، وذلك بتقليص إنبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري⁵⁸، هذا البعد مهم بالنسبة للدول المستهلكة والتي تعاني من التبعية من أجل خلق نوع من إستقلالية الطاقة وتحقيق الإكتفاء الذاتي.

● **البعد الإقتصادي:** يتم تحديد إستراتيجية طاقوية على أساس محددات الطلب الداخلي على الطاقة، صحيح أن كفاية العرض شرط أساسي لضمان أمن الطاقة إلا أنه غير كافي، حيث لابد من ضبط السوق الطاقوية والموازنة بين العرض والطلب وأسعارها والمتدخلين في سلسلة التزود بالطاقة⁵⁹.

ويظهر البعد الإقتصادي للطاقة من حيث تكلفة إنتاج الطاقة والبحث عن تكنولوجيات جديدة لتقليص الإستهلاك الكبير للطاقة، مما يؤدي إلى تقليص فاتورة الإستيراد.

● **البعد الجيوسياسي:** بإعتبار أن الطاقة عبارة عن مادة يتم نقلها لمسافات طويلة فهي تمر بعدة دول لتصل من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة، وفي بعض الأحيان يؤدي تدفق موارد الطاقة في هذه المناطق إلى إحتما لإستهدافها و حدوث إضطرابات في الإمدادات، كما تشير النزعة نحو تأمين موارد الطاقة في الدول المنتجة تداعيات من شأنها أن تعيق عمل اليات السوق، وتجعل الجانب السياسي هو المهيمن على الإقتصادي مما يزيد من إحتما لاتإستخدام النفط كورقة ضغط في السياسة الدولية كما حدث في حرب 1973⁶⁰.

● **بعد السياسة الأمنية:** فقد برز نمط جديد من التهديدات الأمنية بصفة عامة والطاقوية بشكل خاص على الساحة الدولية، له علاقة بالإرهاب الدولي، أعمال القرصنة وعدم الإستقرار السياسي وهي تهديدات ذات

⁵⁸ Florian Baumann, energy Security as multidimensional concept, center for Applied policy research, C.A.P, policy Analysis, N°1, March 2008, p 4,

⁵⁹ Richard youngs, energy Security: Europe's New foreign policy challenges, Routledge advances in European politics, 1st edition, 2009, p 27.

⁶⁰ Florian Baumann, op, cit, p4.

صلة وثيقة بأمن الطاقة، وتحتاج إلى تضافر الجهود لمواجهتها وهذا عبر تقديم الدعم والإعانات للمناطق الغير مستقرة والتي تشكل مناطق حيوية في الإنتاج أو في نقل إمدادات الطاقة، إضافة إلى أن القوة العسكرية في مثل هذه الحالات يمكن أن تلعب دورا هاما في حماية إمدادات الطاقة وذلك بالقيام بعمليات تدخل سريعة لمواجهة تهديدات جدية في حالة الطوارئ⁶¹، كما أن مواجهة التهديدات المؤثرة على الإمدادات الطاقوية يعتبر الهاجس الرئيسي للدول المستهلكة والمنتجة على حد سواء.

الفرع الثاني: قضايا الأمن الطاقوي

إنطوى الأمن الطاقوي على مجموعة من القضايا الأساسية منها إشكالية الإمدادات، تأمين الطاقة والأمن البيئي:

● **إشكالية الامدادات:** يتحقق أمن الطاقة لأي دولة من خلال توفر موارد الطاقة لديها بصفة امنة وكافية وهذا التعريف أثاره تدخل القوى الكبرى في العديد من الدول، كالتدخل الأمريكي في العراق والتدخل الروسي في أوكرانيا، ويعرف أمن العرض على أنه: "تجنب أزمات الطاقة Energy crisis وهو ذلك الموقف الذي تعاني منه دولة ما من نقص في العرض من مصادر الطاقة بشكل يهدد الأمن القومي والإقتصادي"، وإرتبطت هذه الأزمات بنقص الإمدادات ما يعني أن أمن الإمدادات يعتبر القضية الأولى لأمن الطاقة في المرحلة التقليدية، أما بعد الأزمة النفطية عام 1973م، شهد سوق الطاقة العالمية مجموعة من الأزمات التي لم ترتبط بوقف الإمدادات ما استدعى إعادة النظر في المفهوم التقليدي لأمن الطاقة، وأبرز تلك التحولات بروز ما يطلق عليه بوطنية الطاقة⁶².

● تأمين الطاقة أو وطنية الطاقة Energy Nationalism

لم يعد وقف الإمدادات الطاقوية السلاح المناسب لكي تستخدمه الدول بشكل إستراتيجي في علاقاتها الدولية، بل إتجهت الحكومات لإحكام السيطرة على هذا القطاع الإقتصادي المهم من خلال عملية التأمين، كما إتجهت أغلب الدول المنتجة لإنشاء شركات وطنية للطاقة، وبالتالي فإن ما يعادل 80% من مصادر الطاقة أصبح في يد الحكومات، وفي مقابل وطنية الطاقة في الدول المنتجة فإن الدول المستهلكة دعت بدورها إلى وطنية الطاقة من خلال إيجاد بدائل للطاقة التقليدية، وبهذا فإن الطاقة إكتسبت عدة قضايا منها من يراها ذات طابع إقتصادي ومنه من يربطها بقضايا أخرى كالقضايا البيئية⁶³.

⁶¹Florian Baumann, op, cit, p5

⁶² فاطمة أمحمدي، وعبد الكريم كبيش، مرجع سبق ذكره، ص60.

⁶³ نفس المرجع السابق، ص60

• أمن الطاقة كقضية بيئية

أصبح الأمن الطاقوي من القضايا البيئية نظراً للنقاشات المكثفة الخاصة بالتغيرات المناخية الناتجة عن إنبعاثات الغازات الدفيئة، والمتعلقة بإنتاج الطاقة على مستوى العالم والتي تتجم عنها العديد من المشاكل والمخاطر المهددة للبيئة بشكل عام ولحياة وتواجد الإنسان بشكل خاص، على سبيل المثال نجد أن الوقود الأحفوري هو المسؤول عن ما يعادل 56,6% من إنبعاثات الغازات الدفيئة، هذا بالإضافة إلى قطاع النقل والذي يعتمد بدوره على الطاقة، ويعد المسؤول الأول عن إنبعاثات كبيرة لثاني أكسيد الكربون⁶⁴.

المطلب الثالث: وسائل ضمان الأمن الطاقوي

لايزال للطاقة تأثير في السياسة الدولية، باعتبارها المورد الحيوي الأبرز المحرك لتفاعلات الوحدات في النظام الدولي، إذ لايزال استمرار الحاجة إليها ودخول دول تتنافس عليها ليس من أجل السيطرة على منابعها كما كان الأمر سابقاً، وإنما التنافس في إطار حماية طرق إمداداتها وتنويع مصادر الاستيراد وتعزيز قوتها لحماية الموارد الطاقوية ولهذا تسعى الدول لضمان أمنها الطاقوي بوسائل نذكرها كما يلي:

• الإعتدال على الحلفاء

كانت الطاقة سبباً في نشوب العديد من الحروب والصراعات في القرن العشرين، ومع ذلك لا تزال تعتبر ظاهرة ديناميكية متغيرة في العلاقات الدولية، حيث تسعى الدول لكسب حلفاء بهدف الوصول إلى احتياطات الطاقة سواء بالنسبة للدول المستهلكة الباحثة عن مصادر الطاقة أو الدول المنتجة في ضمان عائدات النفط في إطار العرض والطلب في سوق الطاقة العالمية. هذا فضلاً عن تأمين استقرار هذه المناطق والذي يعتبر مصلحة حيوية من أجل تأمين إمدادات الطاقة، ما يدفع بالدول إلى إقامة قواعد عسكرية أو بحرية أو جوية لحماية هذه المصالح في إطار التحالفات الدولية على سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة قادرة على ضمان مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط في فترة الحرب الباردة من خلال الإعتدال على حلفاء موثوقين مثل السعودية وإيران قبل 1979 وتركيا وإسرائيل، وكان هذا الوضع مفيداً للولايات المتحدة آنذاك لأنه أتاح لها الفرصة لوضع مزيد من القوة العسكرية في أوروبا وآسيا حيث كان تعاضم التهديد السوفيتي مستمراً هناك. وبعد انتهاء الحرب الباردة لم تعد المتغيرات الإقليمية ذات قيمة كبيرة لها في الشرق الأوسط، فقد تردت العلاقات مع السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ولكن مع وجود احتياطي نفطي كبير في السعودية يقدر بـ 264.2 مليار برميل من مخزون النفط المؤكد، وهذا يشكل ربع مخزون النفط العالمي

⁶⁴ نفس المرجع السابق، ص 60

فانّ السعودية أصبحت طرفاً مؤثراً في أسواق النفط العالمية، وهي أقوى مؤثر على خفض اسعار النفط العالمية بما لديها من قدرة انتاجية عالية، اضافة الى أنّها تعتبر المورد الأول للنفط منذ العام 1993 مع استثناء واحد بين عامي 1973 و 1974⁶⁵.

هذا فضلا عن التواجد الأمريكي العسكري في أفغانستان منذ أواخر عام 2001 واقتربها من نفط بحر قزوين وغزوها للعراق في سنة 2003 والذي كان النفط السبب الجوهري فيه الى جانب تمركز القواعد البحرية كالقاعدة الروسية المتواجدة بميناء طرطوس السوري بالحوض المتوسط على غرار الأسطول الأمريكي.

● تنوع مصادر استيراد الموارد الطاقوية

يمكن وصفها بمضاعفة الدول لفرصها في أسواق العرض وذلك لتقادي الأزمات التي قد تؤثر على أمنها الطاقوي الى جانب الاستفادة من الاختلاف في اتفاقيات الطاقة من منطقة الى أخرى.

● الاستقرار السياسي وضمان أمن الطاقة

يشكل استقرار المناطق الحيوية أو الدول المنتجة للموارد الطاقوية الى جانب دول العبور، عاملاً مهماً لضمان أمن الطاقة، فالدول التي تشهد اضطرابات تكون عرضة لتهديد منابع النفط والغاز وتهديد البنى التحتية لشبكات امدادات الموارد الطاقوية والتي تكون بدورها أكثر عرضة للهجمات.

● حماية امدادات الطاقة

يستدعي حماية أمن الامدادات على نشر قوات عسكرية حيث خطوط أنابيب نقل الغاز والنفط، أو توسيع القوات البحرية وتواجدها في البحار حيث يتم نقل الإمدادات النفطية عن طريق الناقلات، و على سبيل المثال أضفت روسيا أهمية كبير على أمن امداداتها النفطية والمعدنية وأراضيها الواسعة البعيدة عن الشواطئ، ويلاحظ أنّ روسيا أكدت في العقيدة العسكرية التي أعلن عنها الرئيس فلاديمير بوتين في 21 مارس من العام 2000، على أنّ وظائف القوات المسلحة الروسية تتضمن خلق الشروط لأجل أمن النشاط الاقتصادي وحماية المصالح القومية الروسية في البحار الإقليمية على الجرف القاري وفي النطاق الاقتصادي قبالة الشواطئ الروسية، كما وسعت توجّوها نحو بحر قزوين الى جانب تواجدها في حوض المتوسط بقاعدة طرطوس منافسة في ذلك الولايات المتحدة على النفوذ في دول آسيا الوسطى⁶⁶ وكذلك في حوض البحر الأسود من خلال شبه جزيرة القرم.

⁶⁵توفيق سعد حقي، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية العدد 43، سنة 2011، ص 11

⁶⁶ نفس المرجع السابق، ص 20

● توسيع سياسات الاستثمارات

تلجأ الدول هنا الى تنويع مصادر الطاقة، أي عدم الاعتماد على مصدر واحد فقط ما يجعلها تضاعف فرصها في السوق الطاقوية وبالتالي مضاعفة المكاسب، هذا الى جانب توسيع رقعة استثماراتها في الدول المنتجة للطاقة كالاستكشاف والتنقيب ومد خطوط الأنابيب⁶⁷.

المطلب الرابع: مهددات امن الطاقة

يرتبط أمن الطاقة بصفة عامة بالعديد من التحديات التي لها اثارها الواضحة على استراتيجية أمن الطاقة العالمية والإقليمية، وهو الأمر الذي يدفع بالدول الكبرى إلى تبني السياسات والعمل على إمتلاك أدوات متنوعة تتفق مع الأوضاع الراهنة على الصعيدين الداخلي والخارجي ومن أهم تلك التهديدات:

- حدوث تغيرات سياسية وأمنية جوهرية في الدول المنتجة للطاقة والبتترول كالإنقلابات العسكرية والتي تحدث خاصة في الدول الإفريقية، والتي يمتلك أغلبها ثروات طاقوية ومعدنية مهمة.
- التحديات التي من الممكن أن تواجهها شركات البترول العالمية، وهذه التحديات يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط رئيسية والتي من الممكن أن تحد من قدرة وفاعلية تلك الشركات، وبالتالي قدرتها على التصدير إلى السوق العالمية: كالتحديات الأمنية التي قد يتعرض لها موظفيها ومنشأتها، وكذلك التهديدات التي قد تنتج من مصالح سياسية عن طريق تغيير قوانين عقود الإستثمار، إضافة إلى الصورة السلبية عند الشعوب بحق الشركات العالمية التي توصف بأنها شركات عدوة للشعوب وسارقة لخيراتها.
- حدوث إختلال في توازن عمليتي العرض والطلب في أسواق الطاقة العالمية، بسبب التزايد المستمر في إستهلاك موارد الطاقة، خاصة البترول والغاز وأيضاً مع تزايد النمو السكاني العالمي خاصة في دول شرق القارة الآسيوية، مثل دولتي الصين والهند، وبالتالي فإن موارد الطاقة المتاحة بكافة مصادرها لا تزال غير كافية لتلبية الطلب العالمي المتزايد الذي يشهد إرتفاعاً ملحوظاً سنوياً.
- القيود المفروضة على إمدادات الطاقة المختلفة، وتم تصنيفها إلى ثلاث أنواع أساسية بحسب تصنيف بولهورسنل PaulHorsnell وهي:

● **إعاقة الحظر**، وهي التي تنشأ من فرض دولة مستهلكة قيود على الإستيراد من دولة منتجة معينة.

⁶⁷ نفس المرجع السابق، ص 20

● **إعاقة من خلال فرض قيود على الصادرات**، وتنشأ عندما ترغب دولة منتجة أو مجموعة من الدول المنتجة في فرض قيود على صادراتها لأسباب سياسية أو إستراتيجية.

● **إعاقة لأسباب قهرية**، وتنشأ عندما لا يستطيع المنتج أو المورد تصدير إنتاجه من الطاقة، وذلك نتيجة لظروف داخلية أو خارجية، مثل الحرب والأوبئة العالمية⁶⁸.

هناك تصنيف آخر يلخص تهديدات الأمن الطاقوي في فكرة وجود تأثير على سلسلة إمدادات الطاقة أو " غياب الحماية أو عدم القدرة على التكيف مع التهديدات التي تؤثر على سلسلة إمدادات الطاقة، أو التهديدات الناتجة عن تأثير تلك السلسلة"

وبما أن التهديدات التي تنضوي تحت هذا التعريف كثيرة، فغالبا ماتحصر الدراسات مجال التحليل في قائمة من التهديدات المحتملة، وهذا التحديد هو السبب الرئيسي في التباينات المفاهيمية بين المختصين، الطين يختلفون حول واحد أو أكثر من الأبعاد الثمانية -التي تتفاعل سويا- وهي كالآتي⁶⁹:

1- مصادر الخطر (Sources of Risk) تصف أي أنواع المخاطر وتقسم هذه المخاطر إلى ثلاث فئات: **أولها (مصادر الخطر التقنية):** كشف مكونات المنشآت القاعدية، مثل خطوط النقل ومولدات الطاقة، نتيجة لخلل ميكانيكي أو في شبكة الإتصال.

ثانيها (مصادر الخطر البشرية): أي أحداث مثل تقلبات في الطلب، التخريب والإرهاب، عدم الاستقرار السياسي، والأخطار الجيوسياسية كالحروب والحظر على الصادرات.

ثالثها (مصادر الخطر الطبيعية): مثل انخفاض مخزونات الوقود الأحفوري والكوارث الطبيعية، كالأضرار التي خلفها إعصار كاترينا وإعصار ريتا، اللذان ظربا الولايات المتحدة الأمريكية في أوتت وسبتمبر من سنة 2005، حيث عطلا 27% من إنتاجها للنفط، و21% من قدرتها على التكرير والتصفية في خليج المكسيك.

2- مجال قياس التأثير: (The Scope of the Impact Measure)

يصف كيفية قياس أمن الطاقة، ويمكننا التمييز بين أربع فئات كبرى وهي:

● **تواصل التموين بالإمدادات:** معظم المخاطر التي تمس سلسلة الإمدادات تؤثر على تواصل التموين بالإمدادات، من خلال التغيير في وفرة وأسعار شحنات الغاز والنفط والفحم والكهرباء.

⁶⁸ أحمد سلطان، "تأثير تحديات أمن الطاقة في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر 2022، ص 5.
⁶⁹ عبد القادر دندن، "الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: أسيا الوسطى -جنوب أسيا-شرق وجنوب شرق أسيا"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2012-2013، ص 55

- **تواصل إمدادات الخدمات:** اعتمادا على قدرة أجهزة المستهلك النهائي على التكيف مع الإنقطاعات في التموين فإن التغيير في وفرة وأسعار مختلف الإمدادات يؤثر على إستمرارية إمدادات الخدمات من خلال التغيير في وفرة أو سعر خدمات الطاقة، مثل: التدفئة والإنارة والإتصال والنقل.
- **إستمرارية الاقتصاد:** بناءا على الإنقطاعات في الخدمات الطاقوية وانعكاساتها على الاقتصاد، فإن التغيير في وفرة وأسعار خدمات الطاقة تؤثر في إستمرارية إقتصاد الدولة.
- **التأثير على البيئة والمجتمع:** بغض النظر عن تأثير الإقتصاد فإن توفير وإستهلاك الطاقة سيكون له تأثير على السلامة الإنسانية والإستدامة البيئية مثل: حالة تسرب نووي أو تلوث للمياه.

3- سرعة تأثير التهديدات: (The Sustention of Threat Impacts)

تتعلق بالوقت الذي تأخذه إنعكاسات الخطر للتجسد واقعيا، ونميز هنا بين ثلاثة مستويات: تغيرات بطيئة، وثابتة، وأخرى سريعة.

4- حجم تأثيرات التهديدات: (The Size of threat Impacts)

تصف مدى تأثير التغيرات في نقص الطاقة ضمن المنطقة المتضررة، وهنا نميز بين ثلاث مستويات: تغيرات غير مرغوبة، أو صغيرة، أو كبيرة.

5- ديمومة تأثيرات التهديدات (The Sustention of threat Impact)

تصف المدة التي تستغرقها تأثيرات التهديدات، أين نميز أيضا بين ثلاث مستويات: التغيرات العابرة (العرضية) التي تزول بسرعة، والطويلة التي تستمر لفترة معتبرة، والدائمة (بمعنى عدم قدرة النظام على العودة إلى حالته السابقة قبل حدوث التهديد، مثل حالة إستنزاف المصادر الأحفورية).

6- إنتشار تأثيرات التهديد (The Spread of Threat Impacts)

تشير إلى أكبر وحدة جغرافية يلحقها الضرر وتتنوع على ثلاث مستويات: النطاق المحلي، والوطني والعالمي.

7- تفرد تأثيرات التهديد (The Singularity of Threat Impacts)

تصف تكرار وتواتر التأثيرات، حيث نميز بين ثلاث مستويات: التغيرات الفريدة (أي التي لم يسبق إختبارها من قبل، مثل: نضوب النفط والتغير المناخي والحرب النووية)

التغيرات النادرة (التي حدثت في الماضي ولكنها مع ذلك غير مألوفة مثل التوترات السياسية والكوارث الطبيعية)، التغيرات المألوفة مثل أشكال الأخطاء التقنية⁷⁰.

8- يقينية التهديدات (The Sureness of Threats)

ونميز فيها أربعة مستويات:

التهديدات الممكن التنبؤ بها (مثل حالة نضوب النفط الممكن التنبؤ بها بناء على حسابات لنسب الإستخراج)، التهديدات المحتملة (مثل الأعطال التقنية)، التهديدات المتوقعة ولكن من غير الممكن التنبؤ بحدوثها (مثل الهجمات الإرهابية)، والتهديدات المجهولة أو غير المعروفة سابقا والتي لا يمكن إكتشافها إلا بعد ظهور أثارها مثل التغير المناخي⁷¹.

⁷⁰ نفس المرجع السابق، ص 55

⁷¹ نفس المرجع السابق، ص 57

المبحث الثاني: حوض البحر الأسود: الموقع والأهمية

تعد الجغرافيا عاملا مهما في تحديد الدور الذي تلعبه الدول في النظام الدولي، ويشكّل حوض البحر الأسود منطقة مهمة ضمن الأنظمة الإقليمية، لما يعطيه موقعه الجغرافي بين آسيا وأوروبا كمر مهم للواردات النفطية والسلع، إضافة إلى أنه منطقة صدام بين روسيا من جهة وأوروبا والولايات المتحدة وتركيا من جهة أخرى فهو مفترق طرق مهم وتقاطع إستراتيجي للمنطقة بأكملها، لهذا تنشأ حركة مهمة للتفاعلات الجيوإستراتيجية تستدعي دراسة لأهمية موقعه الجغرافي في ظل التنافس الجيوبوليتيكي والطاقي.

المطلب الأول: التحديد الجغرافي والقانوني لحوض البحر الأسود

الفرع الأول: الموقع الجغرافي لحوض البحر الأسود

يتوسط حوض البحر الأسود آسيا وأوروبا، ويعد بحرا شبه مغلق ومن البحور الداخلية⁷² يتصل ببحر آزوف عبر مضيق كيرتش، ومع البحر الأبيض المتوسط عبر مضيق البوسفور مرورا ببحر مرمرة ومضيق الدردنيل ثم إيجة، وتطل عليه ستة دول هي: أوكرانيا، روسيا، جورجيا، تركيا، بلغاريا ورومانيا، كما توضح الخريطة التالية⁷³:

⁷² متحصل عليه من الموقع: <https://mawdoo3.com/>، بتاريخ 2022/03/22 على الساعة 10:30 صباحا.
⁷³ محمد ممدوح، البحر الأسود صراع قديم متجدد وأهمية إستراتيجية متزايدة، مجلة إضاءات، متحصل عليه من الموقع <https://www.ida2at.com/black-sea-a-renewed-old-conflict-and-increasingly-strategic-importance> بتاريخ 2022/7/15 على الساعة الرابعة مساء.

الخريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لحوض البحر الأسود



المصدر : محمد ممدوح، البحر الأسود صراع قديم متجدد وأهمية استراتيجية متزايدة، اضاءات، 30/03/2020، نقلًا عن: <https://bit.ly/3pqvX6Y>، (2022/08/17).

تبلغ مساحة المسطح المائي للبحر الأسود 461.000 كلم مع احتساب بحر آزوف، وأعمق نقطة به تقع على بعد 2210 مترا، أما طول سواحله من الشرق إلى الغرب فيبلغ 1175 كلم. تصب بالبحر الأسود عدة أنهار أهمها نهر الدانوب في الشمال الغربي، والذي يعد ثاني أهم نهر في أوروبا بعد نهر الفولغا، ويتدفق النهر عبر حدود عدة دول في حوض البحر الأسود وهي مولدوفا صربيا رومانيا بلغاريا وأوكرانيا أين ينتهي في البحر الأسود⁷⁴، ويستمد حوض البحر الأسود أهميته من كونه ممرا بحريا للطاقة من البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط⁷⁵، نحو بحر قزوين وآسيا الوسطى الغنيتان بمراد الطاقة إضافة إلى المعادن والموارد الطبيعية، كما أنها تضم كلا من روسيا وتركيا كدولتين عضويتين في مجموعة العشرين الاقتصادية، وهو ما يجعل القدرة الاقتصادية والتجارية للمنطقة مهمة في الاقتصاد العالمي⁷⁶.

⁷⁴ متحصل عليه من الموقع <https://www.britannica.com/place/Black-Sea> بتاريخ 2022/12/02 على الساعة الخامسة مساء (17:00 سا).

⁷⁵ متحصل عليه من الموقع: <https://mqalaty.net/> بتاريخ 2022/12/03 على الساعة السابعة مساء (19:00 سا).

⁷⁶ محمد ممدوح، البحر الأسود صراع قديم متجدد وأهمية إستراتيجية متزايدة، مرجع سبق ذكره، متحصل عليه من الموقع <https://www.ida2at.com/black-sea-a-renewed-old-conflict-and-increasingly-strategic-importance>

الفرع الثاني: الإطار القانوني المنظم لدول حوض البحر الأسود

اتفاقية مونترو لعام 1936 هي اتفاقية مهمة تتحكم في حركة السفن عبر المضائق التركية، التي تربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط حيث أعطت إتفاقية مونترو لنظام المضائق العالمية، دورا محوريا لتركيا في إدارة عمليات النقل التجاري الدولي عبر البحر الأسود، حيث منحت الإتفاقية حق السيطرة على مضيق البوسفور لتركيا وهو ماسمح لها بفرض رقابتها على السفن الداخلة والخارجة من البحر الأسود⁷⁷، وهو ما أكدت عليه بنود الإتفاقية حيث نصت المادة الثانية من الإتفاقية على أنه: " في وقت السلم تتمتع السفن التجارية بحرية العبور والملاحة في المضائق ليلا ونهارا، تحت أي علم وحاملة لأية بضاعة مع مراقبة صحية حسب القانون التركي، أما في حالة الحرب فعلى السفن التجارية العبور نهارا فقط وللسلطات التركية الحرية في تحديد رخصة المرور والطريق الذي يجب المرور عليه" وبهذا أصبحت المبادلات التجارية من وإلى المنطقة محكومة بتقديرات السلطات التركية وبالقانون التركي، وهو ما منحها فرض رقابتها وهو ما جعل الاستقرار نسبيا في توزيع القوة بين المحورين الشرقي والغربي⁷⁸.

بقيت منطقة حوض البحر الأسود خلال الحرب الباردة منطقة لتحقيق التوازن بين المعسكر الغربي وحلفائه كتركيا واليونان من جهة، وبين الاتحاد السوفياتي وحلفائه كبلغاريا ورومانيا، لكن هذا الوضع الجيوستراتيجي للمنطقة تغير بعد نهاية الحرب الباردة بشكل فيه ديناميكية كبيرة، حيث أدى تفكك الاتحاد السوفياتي الى ظهور دول جديدة، وخلق وإعادة احياء نزاعات تاريخية حدودية بين دول المنطقة، إضافة إلى الحركات الانفصالية والنزاعات القومية في عدة دول، وهو ما جعلها تقتقد إلى هوية مؤسساتية تخلق أطرا للتعاون، في ظل الاختلاف في مستويات النمو الاقتصادي وأولويات التنمية الداخلية لدولها⁷⁹.

لم يظهر إطار مؤسساتي لهذه المنطقة إلا في 25 جوان 1992م، أين اجتمع زعماء 10 دول وهي: أرمينيا، ألبانيا، أذربيجان، جورجيا، أوكرانيا، اليونان، مولدوفا، بلغاريا، روسيا، تركيا في قمة مضيق البوسفور، وهو ما تمخض عنه مولود جديد متمثل في منظمة التعاون الإقتصادي لدول حوض البحر الأسود وبهذا التحديد أصبحت المنطقة لا تضم فقط الدول المشاطئة للبحر، وإنما تأخذ بعين الاعتبار القرب

⁷⁷ متحصل عليه من الموقع: <https://www.marefa.org/> بتاريخ 2022/12/03 على الساعة السابعة مساء (19:00 سا).

⁷⁸ أسماء بن مشيرح، جيوبوليتيك التنافس الدولي في البحر الأسود: الجغرافيا وإعادة توزيع القوة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 7 العدد

12، سنة 2022، ص 140.

⁷⁹ نفس المرجع السابق، ص 140

الجغرافي أيضا، وهو ما جعل كلا من أرمينيا ألبانيا أذربيجان، اليونان ومولدوفا تشارك في القرارات الخاصة بإدارة المنطقة⁸⁰.

تم تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي BSEC عام 1999م، المنبثقة عن هذا الاجتماع، لتصبح منطقة حوض البحر الأسود محددة في القانون الدولي، مكونة من 12 دولة منها 10 المجتمعة في قمة مضيق البوسفور، إضافة إلى رومانيا وصربيا، حيث يركز نشاط هذه المنظمة على الجانب الاقتصادي لتحقيق التكامل بين أعضائها، إلى جانب وجود تعاون في مجالات الدفاع والسياسة، تهدف هذه المنظمة⁸¹:

- لتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المنظمة
- تحقيق الاستقرار والسلام في حوض البحر الأسود
- تشجيع العلاقات الودية وحسن الجوار في المنطقة
- دعم التعاون بين دولها في مجال الطاقة، وتنسيق التعاون بين المنظمات والمؤسسات المحلية والدولية.

بقيت المنطقة مجالاً للتنافس بين روسيا وحلف الناتو الذي يجري المناورات العسكرية المشتركة بصفة دائمة في حوض البحر الأسود، ومع ذلك بقي هذا التنافس غير واضح المعالم إلا بعد أزمة جورجيا ثم شبه جزيرة القرم عام 2014م⁸²، والتي كانت نقطة تحوّل في الاستراتيجية الروسية اتجاه المنطقة حيث اتسعت المعضلة الأمنية وتزايدت أهمية حوض البحر الأسود كفضاء حيوي لروسيا يصلها بالمياه الدافئة، كما قلب هذا التدخل التوازنات الجيوستراتيجية، ودفع بالدول الإقليمية لمحاولة ترتيب مواقعها والاستفادة من الانقسام الدولي للعب أدوار جديدة باستعمال مكسب الجغرافيا والطاقة.

هذه الاتفاقية تظل أداة دبلوماسية وأمنية حيوية للحفاظ على توازن القوى في البحر الأسود، خاصة في ظل التوترات بين الدول المطلة عليه والمصالح المتضاربة للدول الكبرى مثل روسيا وحلف الناتو⁸³.

⁸⁰ نفس المرجع السابق، ص 140

⁸¹ متحصل عليه من الموقع : <https://www.aljazeera.net> بتاريخ 2022/05/17 على الساعة الخامسة مساء (17:00 سا)

⁸² Pascu, I. M. Now the EU must awaken to Black Sea Security. Europes world,(2006). 99.

⁸³ متحصل عليه من الموقع: <https://www.europarabct.com> بتاريخ 2022/05/17 على الساعة الخامسة مساء (17:00 سا)

خريطة رقم 2: خريطة عامة لحوض البحر الأسود توضح توزيع المواقع تحت الماء، وقياسات الأعماق المبسطة وحدود المناطق الإقتصادية الخالصة لكل دولة



المصدر: متحصل عليه من الموقع: <https://www.researchgate.net/figure/General-map-of-the-Black-Sea-showing-distribution-of-underwater-sites-simplified> بتاريخ 2022 /02/17

المطلب الثاني: الأهمية الطاقوية والجيوسياسية لحوض البحر الأسود

الفرع الأول: الأهمية الطاقوية لحوض البحر الأسود

تحتوي مياه حوض البحر الأسود على كميات كبيرة من النفط، حيث أعلنت تركيا عن اكتشافات نفطية مهمة في حقل سكاريا بالبحر الأسود، يقع هذا الحقل على بعد 160 كلم من الساحل التركي تقريباً داخل المنطقة الإقتصادية الخالصة التركية، ويبلغ إجمالي الإحتياطي المتوقع لحقل سكاريا، المعروف بإسم تونا - 1، حوالي 405 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي، وهو قادر على تغطية الإستهلاك السنوي كاملاً للبلاد، الذي يتراوح بين 40 و45 مليار متر مكعب، طيلة تسع أو عشر سنوات، إن هذا الإحتياطي لا يُستهان به وتبلغ قيمته حسب الأسعار الحالية أكثر من 75 مليار دولار⁸⁴.

بينما تقع أهم محطات النفط الروسية على سواحل هذا البحر، حيث يلعب دوراً محورياً في الاقتصاد والطاقة الروسية، ويعتبر ممراً حيويًا لإنتاج ونقل النفط والغاز، تقع على سواحله بعض من أهم محطات تصدير النفط الروسية، ما يجعله جزءاً استراتيجياً من شبكة الطاقة العالمية، و تصدير النفط الروسي عبره

⁸⁴ <http://www.blacksea-commission.org/socio-economy.asp>. P 12

يتم إلى الأسواق الأوروبية والدولية، ويعد جزءاً من الهيكل الاقتصادي لروسيا، خاصةً مع وجود خطوط الأنابيب ومحطات التكرير التي تغذي هذه المحطات، كما تحتوي القرم أيضاً على عدة حقول للغاز تتجزأ شركات روسية⁸⁵.

فلحوض البحر الأسود أهمية جيوبوليتيكية كبيرة بالنسبة للقوى الكبرى ومصالحها، حيث يعد طريقاً مهماً لنقل الموارد الطاقوية من آسيا نحو أوروبا كما تشكل منطقة حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى منطقة مهمة في إمدادات الطاقة العالمية، لما تحتوي عليه من كميات كبيرة من النفط والغاز، إضافة إلى ما تنتجه روسيا كأول مصدر للطاقة نحو أوروبا، وهو ما جعل حوض البحر الأسود منطقة عبور بحري طاقوي، حيث تتوزع أنابيب نقل الغاز في المنطقة منها أنبوب بلوستريم ضمن المجرى الجنوبي⁸⁶، الذي يمر عبر البحر الأسود نحو تركيا، ثم بلغاريا واليونان وإيطاليا، كما تعد أوكرانيا أهم نقاط عبور إمدادات الطاقة من روسيا نحو الاتحاد الأوروبي، بخط يامال وخط سويوز، كما يظهر في الخريطة التالية:

الخريطة رقم 03: مسار أنابيب النفط في منطقة البحر الأسود نحو آسيا و أوروبا



المصدر: قسم الترجمة، لعبة خطوط الغاز تركيا تتحول الى نقطة ضعف لأمن الطاقة الأوروبي، صحيفة الاستقلال.(2019/02/20) نقل بتاريخ 2022/08/22 من الموقع: //www.alestiklal.net/، على الساعة 12:00 سا

⁸⁵ Stern, J. The future of Russian gas and Gazprom. Oxford University Press, Oxford, UK, p.(2005), 21

⁸⁶ Eser Özdiil, "To Realize Its Gas Hub Dreams, Turkey Needs to Follow Liberal Market Principles," TURKEYSource, Atlantic Council, December 20, p 47,2022.

إضافة إلى ذلك تحتوي مياه البحر الأسود على كميات كبيرة من النفط (كما سبق ذكره)، ويأتي تصديره من ثلاث محطات من كل من روسيا كازاخستان وأذربيجان، بحوالي 1.8 مليون برميل يوميا، كما تستورد كل من بلغاريا ورومانيا موردهما النفطية عبر الموانئ الساحلية في البحر الأسود، في الجهة الغربية للبحر يتم استيراد كميات كبيرة من النفط عبر مضيق البوسفور، قادمة من البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يجعل الاعتماد كبيرا على النقل البحري لتسديد هذه الحاجيات⁸⁷.

الخريطة رقم 04: حقل سكاريا من أهم الحقول الغازية في البحر الأسود



المصدر: متحصل عليه من الموقع: <https://sitainstitute.com> بتاريخ 2022/04/12 على الساعة السابعة مساء (19:00 سا)

الفرع الثاني: الأهمية الجيوسياسية لحوض البحر الأسود

ظهرت أهمية حوض البحر الأسود في النظريات الجيوبوليتيكية باعتباره جزء مهما مما أسماه المفكرون بقلب الأرض، وهي المنطقة التي تتوسط العالم وتشمل أجزاء من قارتي أوروبا وآسيا، وتأخذ منطقة حوض البحر الأسود جزء مهما منها كانت نظرية قلب الأرض **Heart land theory** لها لفورد ماكيندر، فقد أكدت أنه من يسيطر على قلب الأرض يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم، وبهذا اندفعت القوى الكبرى لبسط نفوذها في هذه المنطقة منذ الحرب العالمية الأولى، أين

⁸⁷ أسماء بن مشيرح، مرجع سبق ذكره، ص 143

كانت هذه الرقعة الجغرافية ساحة للحرب والصراع بينها، وصولاً إلى ما بعد الحرب الباردة أين أصبح التنافس الجيوبوليتيكي على البحار والممرات البحرية مهماً، بنفس القدر الذي كان للأراضي والبر⁸⁸.

وإن كان ماكيندر في نظريته عام 1904م، لم يضم منطقة حوض البحر الأسود إلى قلب الأرض، لكنه في تعديله للنظرية عام 1919م، جعل كلا من البحر الأسود وبحر البلطيق ضمنها⁸⁹، ذلك أن كلا المنطقتين أصبحت لهما أهمية بعد الحرب العالمية الأولى، ورغبة القوى الكبرى آنذاك في توسيع النفوذ نحوها كما توضح الخريطة:

الخريطة رقم 05: حوض البحر الأسود ضمن قلب الأرض حسب نظرية ماكيندر 1919م



Source: lotus aris, heartland and rimland theory, (25/01/2022), in: <https://bit.ly/3TgeJqq>,

وبالنظر إلى إسهامات فريديريك راتزل **Ratzel** في المجال الحيوي، تظهر منطقة حوض البحر الأسود كمجال حيوي مهم بالنسبة لروسيا، ولهذا يجب عليها ضمان هيمنتها ونفوذها عن طريق التوسع في هذا المجال. وفي هذا الإطار أيضاً اعتبرت نظرية إطار الأرض الريملاند **Rim land** لنيكولاس سبيكمان (**Spykman**)، أن البحار الهامشية التي تفصل مجال الأرض عن المحيطات الكبرى، أهم من

⁸⁸ نفس المرجع السابق، ص 141

⁸⁹ نفس المرجع السابق، ص 141

منطقة قلب الأرض، وفي هذا الإطار يمكن أن يشمل الريميلاند منطقة حوض البحر الأسود، على اعتبار أنها مجال تتنافس فيه قوى البر (روسيا)، مع قوى البحر الغربية التي تحاول توسيع نفوذها في البحار⁹⁰.

من جهة أخرى جاءت نظرية القوة البحرية **the sea power theory** لألفريد ماهان **Mahan** ، كمدخل لتفسير التحرك الجيوبوليتيكي الأمريكي في البحار، والتي انطلق فيها من نماذج تاريخية للتنافس على البحار كانت بين فرنسا وانجلترا، وعلى النفوذ في الممرات البحرية ازدادت أهمية النظرية بعد الانفتاح التجاري مع العولمة، حيث أصبحت حركة التجارة البحرية الدولية مهمة أكثر، وتزايد معها التنافس على البحار والمحيطات واتجهت الدول التي كانت تركز على التوسع البري، إلى البحث عن السيطرة في البحار أيضا. وبهذا شكل حوض البحر الأسود أحد المناطق المهمة في هذا التحول الجيوبوليتيكي لاستراتيجيات القوى الكبرى. أما في الفكر الجيوبوليتيكي الروسي، فقد حصر ألكسندر دوغين **Alexander Dugin** الجيوبوليتيك التنافس الدولي في التنافس بين قوى البر، التي تحاول التغلغل في الأرض عن طريق التوسع في المحيط الجغرافي مع قوى البحر، وهي الامبراطوريات البحرية التي يعتمد نفوذها على الهيمنة في البحار⁹¹. وتلعب في هذا أوكرانيا وحوض البحر الأسود منطقة عازلة بين الحضارتين البرية والبحرية، حتى أن دوغين كان قد اقترح ما أسماه "فيديرالية البحر الأسود والبلطيق، على اعتبار أن هذه المنطقة ستميل جيو استراتيجيا للحضارات البحرية"⁹².

يأتي تشكيل الإمبراطورية الأوراسية من خلال تحقيق الهيمنة في الحزام القاري الأوراسي، وهو الذي يشمل رابطة الدول المستقلة وروسيا الاتحادية، والمكونان للكتلة القارية الأوراسية لكن العائق الجيوبوليتيكي أمام ذلك هو وجود أوكرانيا كدولة ذات سيادة، وهو ما يجعل منطقة حوض البحر الأسود منطقة نزاعات وتهديد للأمن القومي الروسي فههدف روسيا الجيوبوليتيكي هو ضمان أمن مجالها الحيوي، الذي ترى أن توسع حلف شمال الأطلسي شرقا هو تهديد له⁹³.

المطلب الثالث: دور حوض البحر الأسود في حركة التفاعلات الدولية

يعد البحر الأسود شريانا مهما للنقل طوال العام، حيث يوفر الحوض فضاء لعبور السفن التجارية والبضائع والسلع، فخطوط التجارة الدولية من آسيا نحو أوروبا تشمل شبكة كبيرة من السكك الحديدية في آسيا

⁹⁰ أحمد بن ضيف الله القرني، أوكرانيا في الجيوبوليتيك الروسي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، 2022، ص7.
⁹¹ ألكسندر دوغين، الخلاص من الغرب الأوراسية: الحضارات الأرضية مقابل الحضارات البحرية والأطلسية، ترجمة على بدر، مكتبة دار ألكا، بغداد، 2021، ص36.

⁹² ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: عماد حاتم، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، طرابلس، 2004، ص433.

⁹³ أسماء بن مشيرح، مرجع سبق ذكره، ص143.

الوسطى، وبحر قزوين، ثم الموانئ التجارية المنتشرة عبر سواحل حوض البحر الأسود حيث تعد كل من روسيا وأوكرانيا أهم مصدري القمح في العالم بربع النسبة العالمية، فموانئ أوكرانيا الجنوبية كأوديسا وبيفديني تصدر شحنات كبيرة عبر البحر الأسود، نحو أوروبا وإفريقيا، شكلت أزمة أوكرانيا تهديدا كبيرا لأمن الغذاء في العالم، ذلك أن الحرب أدت إلى قصف المنشآت في الموانئ التي يصدر منها في أوديسا، وخيرسون وماريوبول. وهو ما جعل الكثير من الدول تتخوف من الوقوع في أزمة غذاء عالمية كبيرة على إثر ذلك جاء الاتفاق الثلاثي في إسطنبول، بين تركيا وأوكرانيا وروسيا، لإعادة الشحنات عبر البحر الأسود، وعدم مهاجمتها من طرف روسيا، بشرط تفتيش السفن في تركيا، وهو الشرط الذي وضعت روسيا تخوفا من أن تحمل هذه الشحنات أسلحة من وإلى أوكرانيا⁹⁴.

الخريطة رقم 06: طرق نقل القمح في حوض البحر الأسود نحو اسيا



المصدر: أسماء بن مشيرح، جيوبوليتيك التنافس الدولي في البحر الأسود: الجغرافيا وإعادة توزيع القوة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 7 العدد 12، ص 144

أما بالنسبة لروسيا فتعتبر منطقة حوض البحر الأسود فرصة للانفتاح على المياه الدافئة، وهو الهدف الجيوبوليتيكي المهم لروسيا، تبرز مدى الأهمية الجيوسياسية لمنطقة حوض البحر الأسود في المنظور الروسي من كونها تمثل نافذة حيوية لروسيا على البحار الدافئة، وهو هدف استراتيجي قديم تعزز عبر

⁹⁴ نفس المرجع السابق، ص 143

التاريخ، حيث يعود هذا الطموح بسبب موقعها الجغرافي و الذي يحصرها في مناطق باردة وصعبة جغرافياً، مثل سيبيريا وشمال البلطيق، وهو ما أطلق عليه ألكسندر دوغين مصطلح "مأزق الشمال"، فهذا الطوق الجغرافي يعوق التوسع الاقتصادي والعسكري الروسي، ويفرض تكاليف عالية على استخراج الموارد والنقل والتنمية في تلك المناطق النائية، و رغم محاولات روسيا لتطوير طرق بديلة للتجارة، مثل الطريق القطبي عبر مضيق بيرينغ، فإن هذه المحاولات لم تتجح في توفير بدائل فعالة للانفتاح على المياه الدافئة، ولهذا بدأت روسيا في تعزيز نفوذها في مناطق ذات أهمية استراتيجية، كضمها لشبه جزيرة القرم في عام 2014، فضم القرم لم يكن مجرد خطوة سياسية بل كان بمثابة استراتيجية لتمكين روسيا من الوصول إلى البحر الأسود ومن ثم البحار الدافئة، مما يعزز من قدرتها على نشر قوتها البحرية والتجارية، حيث أصبح البحر الأسود مركزاً للمنافسة بين القوى الكبرى، وصار الحوض ساحة للمواجهات، مما زاد من تعقيد المشهد الاستراتيجي في المنطقة⁹⁵.

أما على مستوى القوى الإقليمية، فقد فرضت هذه التطورات تحديات جديدة، حيث سعت دول مثل أوكرانيا وتركيا إلى إعادة ترتيب تحالفاتها الدولية، فتركيا، على وجه الخصوص تمكنت من العودة إلى الساحة الاستراتيجية بقوة مستغلة موقعها الجغرافي كجسر بين أوروبا وآسيا، وموقعها المهم في البحر الأسود⁹⁶. في المجمل، تُظهر هذه التحركات الروسية والإقليمية أهمية البحر الأسود كمنطقة حيوية للصراعات الجيوسياسية، وتؤكد أن المنافسة على هذه المنطقة لن تتراجع، بل ستظل محط اهتمام القوى الكبرى والإقليمية.

95 نفس المرجع السابق، ص 143

96 نفس المرجع السابق، ص 143

أصبح من الضروري الحصول على الإمدادات اللازمة من مواد الطاقة والذي يشكل أهم التحديات للسياسات الطاقوية لدول العالم، كما أصبح لزاما على الدول المستهلكة التنوع الجغرافي لمصادر الإمدادات من أجل ضمان الحصول على إمداداتها الطاقوية بعيدا عن أي تهديدات محتملة، وهو ما ساهم في تشكيل خريطة جغرافية للأمن الطاقوي في العلاقات الدولية ضمن مناطق للإمدادات الطاقوية كالشرق الأوسط، وشرق المتوسط، و حوض البحر الأسود والذي يعد من بين المناطق الجغرافية ذات الأهمية الإستراتيجية الكبيرة ولها دور بارز في حركة التفاعلات الدولية، فهي منطقة توزيع لإمدادات الطاقة من روسيا إلى أوروبا ودول أخرى إضافة إلى أن الحوض في حد ذاته يعتبر ممر مهم للواردات والسلع الغذائية فهو مفترق طرق وممر مهم وتقاطع إستراتيجي للمنطقة ككل.

الفصل الثاني

مرتكزات السياسات الطاقوية

الروسية-التركية

في ظل تصاعد العلاقة في حالة الصراع والتنافس وفرض النفوذ على الموارد، أصبحت السياسات الطاقوية للعديد من البلدان تتعامل مع قضايا الامن الطاقوي كمتغير أساسي لقوة الدولة وكأداة حاسمة لفرض النفوذ وهو ما تتضمنه السياسات الطاقوية لكثير من الدول سواء المصدرة منها أو المستوردة للطاقة كروسيا وتركيا فروسيا الدولة الغنية بموارد الطاقة، إذ تمثل هذه الأخيرة عنصر مهم في تحديد مسار وتوجهات السياسة الخارجية الروسية من خلال ما يسمى بدبلوماسية الطاقة، الا أن موقعها الجغرافي جعلها دولة حبيسة ولو بصفة جزئية فهي تفتقر لموانئ استراتيجية تطل على أهم المسطحات المائية وهو ما جعلها تعتمد ولو بصفة جزئية على مد خطوط الطاقة عبر دول ومسطحات أبرزها حوض البحر الأسود بحيث يشكل هذا الحوض إحدى مفترقات الطرق الاستراتيجية الرئيسية للقارة الأوراسية، بين أوروبا والبلقان وروسيا والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط، ويمثل بؤرة تتعايش فيها القوى الكبرى والمتوسطة ذات الطموحات الجيوسياسية المتنافسة أبرزها تركيا ، والتي بدورها استغلت موقعها الجغرافي المهم والذي توسط عدة قارات وإمتلكها لعدة مضائق بحرية جعلها متنفس لعدة دول كروسيا لتبنى عليها استراتيجية وسياسة طاقوية تتمثل أساسا من استفادتها من كونها دولة عبور لاهم الصادرات النفطية والغازية فهي دولة فقيرة من حيث القدرات الطاقوية والثروات الطبيعية إلا أن موقعها الإستراتيجي منحها عدة إمتيازات، من هنا يتضح لنا جلها سياستين طاقيتين مختلفتين لبلدين متقابلتين جغرافيا (روسيا- وتركيا) وهو ما سنحاول إبرازه في متن الفصل الثاني عن مرتكزات السياسات الطاقوية لكل من روسيا وتركيا في حوض البحر الأسود.

المبحث الأول: السياسة الطاقوية الروسية

لا أحد يشك فيما تشكله الطاقة بجميع أنواعها، أحد الركائز الأساسية لمصدر قوة الدولة، والإعتقاد السائد لدى القوى العالمية في أنه من يسيطر على أكبر قدر من موارد الطاقة، يملك القوة والغلبة، حيث تعتبر روسيا في هذا المجال من أغنى دول العالم في مجال الثروات الطاقوية، حيث تركز على القطاع الطاقوي بشدة، بإعتباره يشكل الدعامة الأساسية لأمنها القومي، وهذا ما أدركه القادة الروس بعد إنهاء الإتحاد السوفياتي و أن عدم توظيفهم لمصادر الطاقة، أعتبر أبرز أسباب ضعف روسيا، و الذي سوف يدفعها فيما بعد لتوظيف ورقة الغاز و توجيه إستراتيجيتها الطاقوية نحو السيطرة على خطوط الأنابيب، وهذا في ظل وجود شبكة واسعة من خطوط النفط و الغاز الممتدة من الأراضي الروسية إلى دول أوروبا، و ذلك بالنظر إلى التأثير الجيوبولتيكي الكبير لمجال الطاقة خاصة فيما يخص إمداداتها عبر البحر الأسود.

المطلب الأول: موقع روسيا الجغرافي وقدراتها الطاقوية

الفرع الأول: موقع روسيا الجغرافي

تلعب مساحة الدولة دورا هاما في تحديد شكل النظام السياسي، حيث يدفع إتساع المساحة نحو إعتداد النظام الفدرالي كما هو الحال في روسيا الإتحادية، كما يسمح إتساع المساحة في ظل توفر ظروف معينة بإيواء عدد كبير من السكان، ويمنح وفرة وتنوعا في الموارد الطبيعية والطاقوية.

تمثل روسيا جسرا جغرافيا بين قارتي أوروبا وآسيا، وهي تعتبر أكبر دولة من حيث المساحة فهي تصنف ضمن فئة الدول الضخمة حيث تبلغ مساحتها 17.075.400 كلم مربع أي ثمن مساحة الكرة الأرضية وتمتد روسيا من البلطيق غربا حتى شواطئ المحيط المتجمد شمالا إلى منغوليا جنوبا، يحدها من الشمال الغربي النرويج وفنلندا ومن الغرب جمهوريات البلطيق وبولونيا ومقاطعة كالينغراد، ومن الجنوب الغربي أوكرانيا، في حين يحدها من القوقاز جورجيا وأذربيجان، فضلا عن كازاخستان جنوبا والصين ومنغوليا في الشرق والجنوب الشرقي، و يبلغ طول إمتداد روسيا من الشمال إلى الجنوب أربعة الاف كلم مربع ومن الشرق إلى الغرب عشرة الاف كلم مربع⁹⁷(أنظر الخريطة التالية):

97 عاطف معتمد، جغرافية روسيا... الموقع والحدود، ص 2-3

الخريطة رقم 7: الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية



المصدر: ماخوذ من الموقع: <https://www.aljazeera.net/> بتاريخ 2022/08/21 على الساعة الثانية مساءً .

إن الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية هو موقع قاري بكل ما ينطوي عليه هذا الموقع من أسباب القوة والضعف، فعلى الرغم من كونه موقعا منيعا يتيح لها مزايا إستراتيجية لا يستهان بها، إلا أنه ليس بالموقع الجغرافي المثالي من حيث السيطرة وبسط النفوذ، فقد حرمت البلاد من تأثير البحار، كما حرمت من الموانئ الجيدة التي تطل على بحار دافئة صالحة للملاحة وعلى صلة ميسورة بالعالم الخارجي، وهي المعاناة نفسها للإتحاد السوفياتي سابقا⁹⁸.

يتراوح مناخ روسيا بين رطب قاري في معظم روسيا الواقعة في الجزء الأوروبي، وشبه قطبي شمالي في سيبيريا، ومناخ قارس في القطب الشمالي، الشتاء يتراوح بين بارد على طول ساحل البحر الاسود إلى متجمد في سيبيريا، والصيف يتراوح بين دافئ معتدل إلى بارد على طول الساحل الشمالي، وتعتبر حالة التجمد السائدة في أغلبية سيبيريا العائق الأكبر أمام التنمية في روسيا.

⁹⁸ لمي مضر جري الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها إتجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ما بين 1990-2003، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، الإمارات، سنة 2005، ص 16.

ويمكن تقسيم روسيا الاتحادية من الناحية الجغرافية إلى ثلاث مناطق واسعة وهي:

- روسيا الأوروبية: وتقع في الأراضي الواقعة غرب جبال الأورال.
- سيبيريا: الممتدة من شرق سلسلة جبال الأورال.
- الشرق الأقصى الروسي: يمتد مع نهاية السهوب السيبيرية حتى شواطئ المحيط الهادئ⁹⁹.

إنطلاقاً من هذه المساحة الشاسعة نجد أن روسيا غنية بالثروات الطبيعية المهمة، إذ نجد بها حوالي 220 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وتكثر فيها الأنهار والذي من أهمها نهر الفولغا أطول الأنهار في أوروبا، وفيها العديد من البحيرات من أهمها بحيرة بايكال التي تعد أكبر وأعمق بحيرة في العالم، وبها حوالي 20 بالمائة من إحتياطي المياه العذبة في العالم بـ: 23 ألف متر مكعب.

تطل روسيا على العديد من البحار أهمها بحر قزوين الذي يعد أكبر بحيرة مالحة في العالم، ويوجد في هذه البحار الكثير من الموانئ المهمة خاصة على بحر البلطيق وعلى بحر بارنتيس في الشمال وعلى البحر الأسود وفي مناطق فلاديبستوك الواقعة على المحيط الهادئ بالقرب من اليابان¹⁰⁰.

الفرع الثاني: القدرات الطاقوية الروسية

تلعب روسيا دوراً رئيساً في أسواق الطاقة العالمية، فهي تملك حصة كبيرة من احتياطي وإنتاج النفط والغاز حول العالم، وتتربع موسكو على عرش احتياطيات الغاز الطبيعي عالمياً، في حين تحتل المركز الثاني من حيث إنتاج الغاز، بينما تُعد ثالث أكبر منتج للنفط -بعد الولايات المتحدة والسعودية- وفق رصد وحدة أبحاث الطاقة لبيانات الدول حسب الاحتياطيات والإنتاج¹⁰¹.

وكانت روسيا على رأس منتجي النفط، الذين شاركوا في تكوين تحالف مؤيد لأوبك مكون من منتجي الخام من خارج المنظمة، وهو ما عُرفَ باسم تحالف أوبك+ عام 2016، وذلك بهدف تحقيق استقرار أسعار النفط، لتصبح الآن عنصراً فاعلاً في المجموعة.

ومع الزخم الكبير الذي تشهده صناعة النفط والغاز في روسيا؛ فإن التحوّل الأخضر لم يجد لنفسه -حتى الآن- مكانة في أجندة الحكومة الروسية، رغم أنها من أكبر مُصدري الانبعاثات الضارة عالمياً.

⁹⁹ نفس المرجع السابق، ص-ص، 147-148.

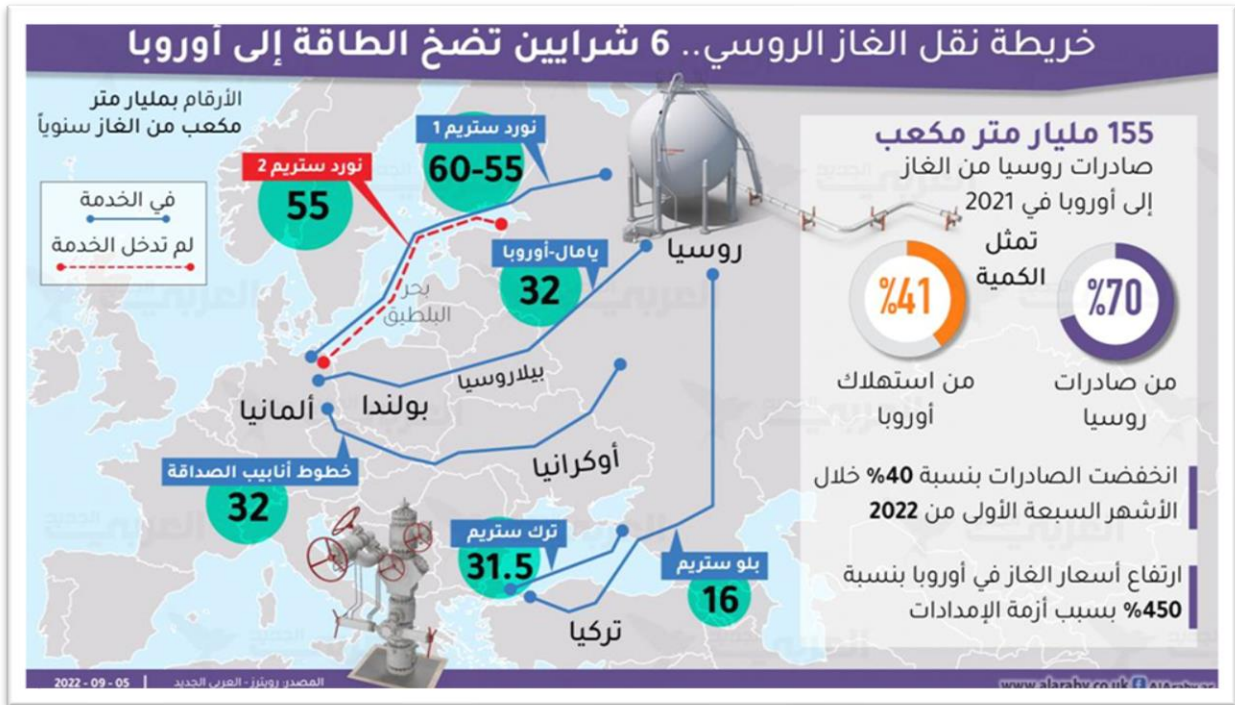
¹⁰⁰ محمد مجدان، سياسة روسيا الخارجية اليوم، البحث عن دور عالمي مؤثر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 48، مارس 2016، ص 48

¹⁰¹ سوزي رشاد، مرجع سبق ذكره، ص 8

تقع غالبية احتياطات روسيا من النفط في غرب سيبيريا، بين جبال الأورال وهضبة سيبيريا الوسطى، وفي منطقة الفولغا - الأورال، وتمتد إلى بحر قزوين، وتمثل حقول يامبرغ (Yamburg) ويورنغوي (Urengoy) وميدفيزهي (Medvezhye) وحدها أكثر من 40% من هذه الاحتياطات.

وبنهاية عام 2020، بلغت احتياطات روسيا المؤكدة من النفط نحو 107.8 مليار برميل، دون تغيير عن العام السابق له، وفق آخر بيانات المراجعة الإحصائية السنوية لشركة النفط البريطانية بي بي، وهذا يكفي لنحو 80 عامًا بمعدلات الإنتاج الحالية¹⁰².

الخريطة رقم 8: نقل الغاز الروسي نحو أوروبا



المصدر: مستخرج من الموقع <https://attaqa.net> بتاريخ 2022/04/07 على الساعة الثامنة مساءً

¹⁰²التا سيرجيفا، إمري هاتيبوغلو، الأفاق في روسيا، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، المملكة العربية السعودية، سنة 2021، ص 6.

المطلب الثاني: أهمية القطاع الطاقوي الروسي في بناء الدولة وضمان أمن الطاقة

يلعب العامل الإقتصادي دورا مهما في التأثير على سياسة الدول وإستراتيجيتها داخليا وخارجيا، حيث أن الرغبة في التأثير على المحيط الخارجي لاتتوقف فقط على مدى توفر الموارد الطبيعية للدولة، بل أيضا على مدى قدرة النظام السياسي في إستغلال تلك الموارد بالشكل المناسب لطموحاته ومكانته في النظام الدولي.

ونظرا لأهمية قطاع الطاقة وحيوية دوره في الإقتصاد الوطني الروسي، فقد حرصت الحكومة الروسية في فترة ما بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي والتحول إلى اقتصاد السوق، على إحتكار مقدرات هذا القطاع والتحكم في أسعاره سواء المحلية أو التصديرية، فرغم إتجاه الخصخصة السريع في مختلف قطاعات الإقتصاد الروسي ظلت الصناعات الخاصة بالطاقة تتميز بإحتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة وأبرزها غاز بروم في مجال الغاز الطبيعي و لوك أوليل في مجال النفط¹⁰³.

أعلنت عملية خصخصة قطاع الطاقة من طرف الرئيس الروسي السابق بورييس يلتسين كتوجه أساسي له و لحكومته، و يرجع ذلك إلى أهمية هذا القطاع الحيوي ليس فقط لما يدره من عوائد لخزانة الدولة و الحكومة، و لكن أولويته لأهميته بالنسبة للمواطن الروسي البسيط الذي إعتد إعتمادا كبيرا في حياته اليومية على إمدادات الطاقة بالنظر للمناخ الروسي قارص البرودة و الذي يستحيل التواءم معه دون إستهلاك كميات كبيرة من الطاقة، تفوق قدرة المواطن الروسي على سداد قيمتها الفعلية غير المدعومة من جانب الدولة¹⁰⁴، كما شهد الإنتاج الروسي تراجعاً ملموساً في تسعينيات القرن الماضي إثر إنهيار الإتحاد السوفياتي إذ إنخفض الإنتاج إلى 5 ملايين برميل يوميا عام 1995، نتيجة للفوضى الإقتصادية التي عمت روسيا إبان رئاسة بورييس يلتسين ، إلا أن إعادة الهيكلة التي شهدتها الصناعة النفطية بدءاً من عام 1999، وهي نقطة التحول الرئيسية في صناعة الطاقة والتي جاءت مع استلام بوتين لدفعة القيادة¹⁰⁵، إذ تم إعادة تأميم الصناعات النفطية، و تهيمن اليوم ثلاث شركات حكومية على الصناعات النفطية بدءاً من الإستكشاف و التقيب و إنتهاءاً بالإنتاج و التكرير:

¹⁰³ أسماء حداد، الرهانات الروسية الطاقوية وتأثيرها على مكانتها الجيوسياسية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والإقتصادية والسياسية،

2017، ص 123

¹⁰⁴ نورهان الشيخ، روسيا و الإتحاد الأوروبي: صراع الطاقة و المكانة الدولية، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، ص 33

¹⁰⁵ أسماء حداد، مرجع سبق ذكره، ص 124

- شركة "لوك أويل" والتي تعد من أكبر الشركات النفطية الحكومية العاملة في روسيا اليوم.
- شركة "ترانز نفط" وهي شركة مملوكة للدولة كذلك والتي تأخذ على عاتقها العمليات المتعلقة بتسويق النفط الروسي للخارج .

عقب توليه السلطة عام 2000 أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن روسيا لا يمكنها إستعادة مكانتها كقوة كبرى والحفاظ على إستقلالية قرارها الداخلي و الخارجي ما دامت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، و يمكنها تجاوز أزمته الإقتصادية بإعتمادها على مواردها الذاتية و قد كان قطاع الطاقة إحدى الدعامتين (و المصدر الثاني هو عوائد صادرات السلاح الروسي)، حيث نهض عليهما الإقتصاد الروسي و كان ذلك بفضل إحكام إدارة الدولة لهذا القطاع و الرشادة في توظيف عوائده في خدمة الأهداف الوطنية. كما أدى هذا إلى إزدياد إحتياطي روسيا من الذهب والعملية الصعبة خلال عام 2004 بحوالي 70% ليصل هذا الرصيد إلى 124 و 541 مليار دولار في يناير 2005، و لتحل روسيا المرتبة الثانية بعد اليابان في هذا الإطار¹⁰⁶

و كان هذا عاملا أساسيا لتوقف روسيا تماما عن طلب أي مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية و باقي دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى و تحسن أداء الإقتصاد الروسي كثيرا منذ عام 2000، بل إستطاع إن يحقق نموا سنويا بنسبة 7% منذ عام 2003، و قد كان هذا التحسن وراء وفاء روسيا كليا بالتزاماتها في دفع الدين الخارجي المستحق عليها منذ عام 2002، يضاف إلى ذلك الإتجاه نحو توظيف هذه الإنتعاشة الإقتصادية للنهوض بباقي قطاعات الإقتصاد الروسي و تحديث البنية الصناعية الروسية و تطويرها و إكسابها قدرات تنافسية في الأسواق العالمية. على صعيد آخر أدى ذلك إلى بروز روسيا كقوة إقتصادية كبرى من المنظور النفطي، وممارستها تأثيرا واسع النطاق في سوق النفط وأسعاره العالمية لاسيما مع تأكيد الرئيس بوتين إستعداد بلاده لأن تحل محل الشرق الأوسط كمصدر رئيسي للنفط لأوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، كل هذه العوامل كان لها تأثيرها المباشر في قبول العضوية الكاملة لروسيا في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى لتتحول بذلك إلى مجموعة الثماني في 2002¹⁰⁷.

هناك عبارة تكررت في السنوات الأخيرة تقول أنه: "ليس لدى روسيا سياسة خارجية و إنما سياسة **طاقوية**"، و في الواقع كان لهذا القطاع الفضل في استرجاع الإقتصاد الروسي لقوته بعد سنوات الفوضى التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي و فترة حكم **يلتسين** التي كانت كارثية على روسيا و التي تميزت

¹⁰⁶ سوزي رشاد، مرجع سبق ذكره، ص 9

¹⁰⁷ أسماء حداد، مرجع سبق ذكره، ص 124

بسيطرة عصابة من المافيا (الأوليغاركية) على الاقتصاد الروسي و رغم نهج خصخصة الإقتصاد الروسي الذي شكله يلتسين بداية عام 1991، إلا أن قطاع الطاقة بقي تحت إحتكار الشركات الحكومية و لو بشكل نسبي و هي (غازبروم) في مجال الغاز و (لوك اويل) في مجال البترول و قد اثرت عملية خصخصة قطاع الطاقة على أسعارها في السوق الداخلية التي عرفت إرتفاعا ملحوظا في منتصف ماي 1992، من ناحية أخرى تم فصل الغاز الطبيعي عن باقي مصادر الطاقة، حيث أنشأت شركة (غازبروم) عام 1994 التي أصبحت المحتكر الأساسي لإنتاج و تسويق الغاز في روسيا و خارجها¹⁰⁸.

مع وصول بوتين الى السلطة عام 2000 عرف قطاع الطاقة دفعة قوية و عمل على ابعاد الأوليغاركية عن الإقتصاد الروسي، و عرفت سنة 2004 حدثا مهما و هو حل الشركة الطاقوية الكبرى (يوكوس) الخاصة التي كانت من أكبر الشركات المنتجة للنفط عالميا و سجن مالكة الملياردير (خوردوكوفسكي) و أتهم بسبب التهربات الضريبية و التعاملات المالية المشبوهة حيث كان يملك علاقات متينة مع سياسيين سامين بالولايات المتحدة الأمريكية خاصة مع نائب الرئيس ديك تشيني، و في عام 2005 تم إحياء شركة (غازبروم) التي ابتلعت شركة (يوكوس) و شركة (رومان ابراموفيتش)، و وضع بوتين (غازبروم) تحت سلطة الدولة و منحها حق إحتكار و تسويق الغاز الطبيعي خارج روسيا، و من هنا أصبحت هذه الشركة ركيزة قطاع الطاقة الروسي من الغاز الطبيعي و 94% من الإنتاج الروسي من الغاز الطبيعي حتى أنها أصبحت تلقب بالدولة داخل الدولة. وقد كان لاستعادة روسيا لقوتها الإقتصادية تأثير مباشر في قبول عضوية روسيا بنادي الكبار أي مجموعة الثمانية في 2006.

يرتبط أمن الطاقة الروسية بشكل وثيق بمهمة سياستها الخارجية في تحقيق مصالح روسيا الاقتصادية فضلاً عن أهدافها السياسية في البيئتين الإقليمية والدولية، إذ تحتل الطاقة مكاناً بارزاً في العلاقات الدولية لاسيما بعد ازدياد الحاجة لها للتطور الصناعي والتكنولوجي الكبير في الدول الصناعية فلم يعد بالإمكان الاستغناء عنها¹⁰⁹.

إن تحقيق ضمان أمن الطاقة يشغل اهتمامات الدول المصدرة والمستوردة، إذ تقوم هذه الدول بعمل كل ما بوسعها لضمان أمن تصديرها واستيرادها فالدول الصناعية تولي اهتماماً بالغاً بقضية تأمين استيراد الطاقة من مصادرها المختلفة وبالأسعار المناسبة لسد متطلباتها، بما يضمن لها استمرار النمو الاقتصادي

¹⁰⁸ نفس المرجع السابق، ص 125
¹⁰⁹ خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة واثاره الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، سنة 2014، ص 52

بشكل دائم¹¹⁰، كذلك تعمل الدول المصدرة على استمرار تصدير الطاقة للدول المستهلكة لتحقيق أهدافها السياسية ومصالحها الاقتصادية، فعندما تتوافر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) بكميات تفوق الحاجات المحلية أو يكون في دول شاسعة المساحة مثل روسيا الاتحادية أو كندا أو الولايات المتحدة الأمريكية، تصبح الحاجة ملحة إلى إنشاء خطوط أنابيب لنقل الطاقة إلى أماكن استهلاكها داخل الدولة الواحدة وتصدير الفائض منها إلى الأسواق العالمية، كذلك الدول التي ليس لها اتصال بالبحار المؤدية إلى الأسواق العالمية، كما هو الحال في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين التي تحتاج إلى طرق نقل وخطوط إمداد لإيصال منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

إنّ روسيا الاتحادية تعد أكبر مزود عالمي للطاقة من الغاز والنفط، حيث تمتلك احتياطياً من الغاز يقدر بـ (1700) ترليون قدم مكعب، وروسيا تنتج الغاز وتصدره منذ أوائل الخمسينيات من القرن العشرين إلى مختلف دول العالم ولاسيما دول أوروبا الغربية التي تعتمد على الغاز الروسي بشكل كبير لسد حاجاتها، إذ تزود روسيا حوالي 41% من احتياجات الدول الأوروبية من الغاز الطبيعي، وهذه النسبة قابلة للزيادة، بالرغم من استيرادها الغاز من قطر والجزائر ومصر ومحاولاتها إنشاء محطات توليد للطاقة الشمسية في الصحراء الإفريقية¹¹¹، و لإدراك السياسة الروسية لضمان أمن الطاقة نبحت في مشاريعها الجديدة وتفعيل دور شركاتها النفطية، كما يأتي:

الفرع الأول: إقامة مشاريع جديدة لنقل الطاقة

بدأت مرحلة جديدة منذ مطلع الألفية الثالثة من البناء في روسيا الاتحادية لدعم وتأهيل جميع مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات الاقتصادية لتمكينها من توظيف مقومات الدولة ومنها (الطاقة) في استعادة مكانتها ودورها في النظام الدولي، وكانت الشركات النفطية الروسية أولى المؤسسات الاقتصادية التي حصلت على الدعم والتمويل من الدولة، الأمر الذي مكنها من الوصول إلى مرحلة المنافسة الحقيقية للشركات الأمريكية والأوروبية في إقامة مشاريع استراتيجية لنقل الطاقة عبر أهم البحار العالمية كالبحر الأسود والبحر المتوسط وبحر البلطيق ذات الممرات المائية المفتوحة إلى الأسواق العالمية لقد وسعت روسيا الاتحادية من تجارتها عبر هذه البحار وسنذكر أهم تلك المشاريع، كما يأتي:

¹¹⁰ متحصل عليه من الموقع : <https://www.sciencedirect.com> بتاريخ 2022/08/12 على الساعة الثالثة مساءً (15:00).

¹¹¹ مروان اسكندر، الدب ينقلب نمرأ روسيا الولادة الجديدة، مكتبة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2011، ص 198

1- إقامة مشروع (باكو) - (غروزي نوفورسيسك)

لقد حفز التنافس الدولي على ثروات بحر قزوين ومنطقة القوقاز الشركات الروسية على الإسراع في إقامة مشاريع كبرى لنقل الطاقة تمكنت من خلالها منافسة الشركات النفطية الدولية والإقليمية في هذا المجال، وقد بدأت روسيا بإقامة مشروع (باكو - كروزني - نوفورسيسك) لتصدير النفط الأذربيجاني يمتد خط (باكو - كروزني نوفورسيسك) من (باكو) في أذربيجان ويسير بمحاذاة حوض بحر قزوين مروراً بالأراضي الشيشانية وصولاً إلى مدينة (نوفوروسيسك) الروسية المطلّة على البحر الأسود لشحن الناقلات النفطية إلى الدول المستهلكة. والجدير بالذكر إن هذا الخط يعمل منذ الحقبة السوفيتية ولكن بسعة لا تتجاوز (180) ألف برميل يومياً، وقد قامت القيادة الروسية الجديدة برفع الكمية المصدرة منه إلى مليون برميل يومياً ويعد هذا المشروع من أهم مشاريع نقل الطاقة الروسية من بحر قزوين والذي مرّ بمرحلتين: الأولى شملت تطوير شبكة الأنابيب الموروثة من زمن الاتحاد السوفيتي التي تمر عبر القوقاز في الأراضي الشيشانية، أما المرحلة الثانية، فشملت إقامة شبكة أنابيب جديدة لنقل النفط الكازاخستاني شمال بحر قزوين إلى ميناء (نوفورسيسك) ذاته¹¹².

لقد بدأت الشركات الروسية تنفيذ مشاريع نقل الطاقة من بحر قزوين الذي يتمتع بأهمية جيو-اقتصادية كبيرة، لاحتوائه احتياطات استراتيجية من النفط تقدر بحوالي (33) مليار برميل يتم استخراج ما بين (23) مليون برميل منها يومياً للتصدير، أما احتياطات الغاز الطبيعي فيه فتقدر بحوالي (232) تريليون متر مكعب، وقد جاء التركيز الروسي على تطوير خط أنابيب (باكو-كروزني - نوفورسيسك) الذي يمتد لمسافة تصل إلى 1346 كم لنقل النفط الأذربيجاني لمنافسة مشروع (باكو - تبلسي-جيهان) الأمريكي-التركي¹¹³. إنَّ خط أنابيب (باكو - كروزني - نوفورسيسك) ينقل النفط من حقل (تجزيز) إلى كروزني ومن ثم إلى ميناء (نوفورسيسك) عبر البحر الأسود إلى دول أوروبا، وكانت عملية توسيع خط أنابيب (باكو-كروزني - نوفورسيسك) القديم قد جرت ضمن اتفاق القيادة الروسية مع الحكومة الكازاخستانية وقد اشتركت في عملية التوسيع مع الشركات الروسية آنذاك عدد من الشركات الغربية في تشرين الثاني عام 2000، وتم الاتفاق على بناء خط تكميلي لزيادة طاقته التصديرية.

¹¹² صالح محمد الختلان، الصراع على قزوين، دراسات معاصرة، العدد 5، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2000، ص26.

¹¹³Bulent Gokay, The Background : History and Political Change, in Bulent Gokay, The Politics of Caspian Oil, Palgrave, New York, 2001, P. 7

2 - مشروع التيار الشمالي لنقل الغاز الروسي عبر بحر البلطيق

وجدت روسيا الاتحادية في مشروع (التيار الشمالي) لنقل الغاز من داخل الأراضي الروسية عبر بحر البلطيق الى ألمانيا، البديل المناسب للتعويض عن مشروع (السييل الجنوبي) الذي كان مخطط له أن يمر عبر بلغاريا، ولكن بسبب موقف الاتحاد الأوروبي المعارض ورفض بلغاريا مرور الخط عبر أراضيها تعطل المشروع، إلا أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي وافقت على مد خط أنابيب التيار الشمالي لنقل الغاز من روسيا إلى ألمانيا. ينطلق الخط من مدينة (فيبورك) الروسية الى مدينة (كريسفارد) الألمانية عابراً بذلك المياه الإقليمية لكل من فنلندا والسويد والدنمارك فضلاً عن المياه الإقليمية الروسية والألمانية، يتكون المشروع من خطين: اكتمل الأول عام 2011 تبلغ طاقته الاستيعابية 27.5 مليارم3 من الغاز الطبيعي سنوياً، أما الخط الثاني فقد اكتمل عام 2012، بنفس الطاقة، ليصل المشروع الى ضخ 55 مليارم3 سنوياً من الغاز طول الخط حوالي 1200 كم، قامت شركة غاز بروم الروسية بتنفيذ المشروع بالاشتراك مع شركات ألمانية وأخرى هولندية وفرنسية، وقد عارضت الولايات المتحدة الامريكية إقامة المشروع واعتبرته شكلاً من أشكال الهيمنة الروسية على مشاريع نقل الطاقة، مضيفاً أنه يشكل تهديداً لأمن الطاقة في أوروبا¹¹⁴.

3- التيار التركي

على أثر إيقاف خط التيار الجنوبي المقام أصلاً منذ عام 2002 لنقل الغاز من روسيا عبر أوكرانيا الى الدول الأوروبية، بدأت روسيا بالتوجه نحو تركيا لبناء مشروع (التيار) (التركي) وتوسيع ضخ الغاز عبر خط (السييل الأزرق). ويمتد خط (التيار التركي) من محطة (روسكايا) في مدينة (أنابا) الروسية إلى خزانات ضخمة للغاز في مدينة (كبيكوي) التركية عبر البحر الأسود لتصدير الجزء الأكبر منه إلى دول أوروبا، والجدير بالذكر أنه تم تجميد مشروع التيار التركي مدة وجيزة، بسبب أزمة اسقاط الطائرة الروسية من قبل القوات الجوية التركية فوق الحدود التركية السورية في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2015، لكن اعيد العمل به بعد انتهاء الأزمة بين البلدين، فقد عقدت الحكومتان الروسية والتركية اتفاقيتين عام 2014، وكانت الاتفاقية الأولى قد تضمنت زيادة الغاز عبر أنبوب السيل (الأزرق) من (16 إلى 19 مليار متر مكعب سنوياً)، والجدير بالذكر أن مشروع (السييل الأزرق) اقامته الشركتان غاز بروم الروسية وإيني (الإيطالية) في فبراير عام 1999 بعد أن وقعتا الشركتان مذكرة تفاهم لتنفيذه¹¹⁵. وقد تم انجاز المشروع المتكون من

¹¹⁴ لؤي صيوح، ذو الفقار عيود، لؤي أبو حسين، التنافس الدولي على الغاز-حرب الأنابيب والإمداد، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 43، العدد 5، سنة 2021، ص 138.

¹¹⁵ حسن ناصر عبد الحسين الشمري، أثر الطاقة في إستعادة المكانة الدولية لروسيا الاتحادية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 106، المجلد 26، 2020، ص 476.

جزأين في (البر والبحر) خلال (2001-2002) ثم بدأ تدفق الغاز من روسيا إلى تركيا في فبراير 2003 وبحلول عام 2010 تم توسيع حجم إمدادات الغاز عبر الأنبوب المذكور من 10 الى 16 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، أما الاتفاقية الثانية فقد تضمنت بناء أنبوب جديد يمر عبر قاع البحر أسود إلى البر التركي ليعوض عن المشروع الملغى (التيار الجنوبي)، وفعلاً في وقت لاحق من نفس شهر ديسمبر من عام 2014 وقعتا شركتا غاز (بروم) الروسية و (بوتاش) التركية مذكرة تفاهم لمد خط أنابيب عبر قاع البحر الأسود لنقل الغاز من روسيا إلى تركيا اطلق عليه تسمية (التيار التركي) بسعة 63 مليار متر مكعب سنوياً، منها نحو 13 مليار متر مكعب سنوياً للاستهلاك التركي، في حين خصص 50 مليار متر مكعب سنوياً إلى أوروبا عبر خط بري يمتد عبر الاراضي التركية حتى الحدود اليونانية، لينتزع بعد ذلك داخل أوروبا لتزويد مختلف الدول الأوروبية بالغاز الروسي، وباكتمال مشروع التيار (التركي) من قبل الشركتان الروسية والتركية عام 2019 تم تجاوز مشكلة تعطيل ضخ الغاز عبر الشبكة الأوكرانية ففي هذا المشروع استطاعت روسيا أقناع كل من تركمانستان وأوزبكستان بالاشتراك في تزويد (التيارالتركي) بالغاز، إن سعي روسيا الدائم للتحكم والسيطرة على شبكات نقل الغاز والنفط في دول آسيا الوسطى عبر الاتفاقيات التي تم عقدها مع دول مثل كازاخستان و تركمانستان للتعاون بشأن استخراج الطاقة وتصديرها، أعاد دور روسيا في الجوار القريب مقابل الدور الامريكى وضيق الخناق على دول الاتحاد الأوروبي¹¹⁶.

الفرع الثاني: التصدي لمشروع (نابوكو)

إنّ طموحات أوروبا فيما يخص ضمان أمن الطاقة على المدى البعيد باتت في صلب القرار الاستراتيجي لكافة دول الاتحاد الأوروبي الذي يتحدث عن ضرورة التحرر من النفوذ الروسي في مجال ضمان أمن الطاقة، لكن الدول الأوروبية تعي جيداً بأن ذلك لم يكن بالأمر اليسير ولن يتحقق له الا باتباع سياسة أوروبية ممنهجة تستطيع الخلاص من الهيمنة الروسية، هذا الأمر أدى الى إطلاق عملية جدية لإعادة صياغة سياسة ضمان أمن الطاقة الأوروبية على صعيد أشمل، لاسيما فيما يتعلق بمسألة تنويع مصادرها وعدم الاعتماد على مصدر واحد، وأصبح ذلك الهدف يعلن عنه الاوروبيون بطريقة مباشرة وغير مباشرة في خطاباتهم السياسية، وقد جاءت المصالح والأهداف الامريكىة منسجمة ومتطابقة مع مصالح الأوروبيين في اعلان مشروع (نابوكو)، فبدأت المحاولة الأمريكية - الأوروبية لإقامة المشروع المقترح عام 2002

¹¹⁶ خديجة عرفة أمين، امن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، جامعة القاهرة، 2012، ص 208.

بتوقيع خمسة شركات بروتوكول لإقامة المشروع هي: (أو إم) النمساوية و (بوتاش) التركية و (إم أو إل) المجرية و(ترانس غاز) الرومانية و (بلغار غاز) البلغارية¹¹⁷.

وكان من المقرر الاعتماد على الغاز التركمانستاني والأوزبكستاني في إقامة مشروع نابوكو، تمتلك تركمانستان رابع أكبر احتياطي من الغاز في العالم. كما كان من المقرر أن يمر الخط عبر أذربيجان إلى أرض (روم) التركية ومن ثم عبر بلغاريا ورومانيا والمجر إلى منتهاه في محطة تجميع ضخمة في مدينة (Baumgarten an der March) النمساوية دون المرور بالأراضي الروسية، ومما زاد في جدية إقامة المشروع دخول تركيا على خط دعم إنشاء خط نابوكو والمساهمة في تمويله وترحيب كل من جورجيا وأذربيجان ومولدوفيا وأوكرانيا و أوزباكستان بالمشروع، فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد دعمت المشروع بقوة مع الدول الأوروبية. إلا أنّ روسيا الاتحادية تصدت للمشروع المقترح وتبنت خطة استراتيجية دفاعية لإفشال المشروع، فبدأت بآثاره مشكلة عدم اتفاق الدول المطلّة على البحر حول ماهية الصفة القانونية للبحر في ظل القانون الدولي الذي يفرق بين المسطح المائي فيما لو كان (بحر) أو بحيرة) إذ يترتب على ذلك حقوق مختلفة للدول المطلّة عليه. فالقانون الدولي يوجب تقاسم مياه وثروات البحر حسب طول شواطئ الدول المطلّة عليه وجرفها القاري، أما في حالة اعتباره بحيرة فالقانون الدولي يعطي الحق بتقاسم مياهه وثرواته بالتساوي بين الدول المحيطة به. وعلى هذا الأساس أثارت روسيا موضوع الصفة القانونية لبحر قزوين باعتباره بحيرة متجددة بمياه نهر الفولجا. الأمر الذي جعل من المستحيل إنشاء أي خط أنابيب أو تطوير لأي حقل على سواحلها إلى أن يتم الاعتراف به كبحر كما قامت روسيا في خطوات استباقية لتعطيل مشروع (نابوكو) بوضع اليد على الغاز التركمانستاني والكازاخستاني من خلال شراء كامل الغاز المنتج في البلدين في عقود طويلة الأجل واحتكار بيعه عبر أنابيبها العابرة للقارات بعد ذلك انسحبت تلك الدول من أي تعهد لإمداد خط نابوكو، كما أن أذربيجان دخلت الأخرى في تعهدات مع روسيا بعقود بيع طويلة المدى، كما وقعت روسيا مع الدول المحيطة بالبحر الأسود إتفاقية إطلاق خط نقل الغاز عبر خط (السيال الأزرق) خلال قمة لهذه الدول في مدينة (سمسون التركية) في 2007 ، كذلك وقعت مع تركيا على إتفاقية لمد خط السيل الأزرق 2 عبر المياه الإقليمية التركية في البحر الأسود إلى أوروبا. وتكون روسيا بذلك قد عطلت المشروع الأوروبية الأمريكية وافرغته من محتواه¹¹⁸.

¹¹⁷حسن عز الدين، أمن الطاقة في أوروبا ... بين الواقع والطموح الاستراتيجي، متاح على الموقع الاتي:

<http://araa.sa/index.php?view=article&id>

¹¹⁸ حسن ناصر عبد الحسين الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 477.

إنَّ استحواذ روسيا على غاز دول آسيا الوسطى والقوقاز والانضمام الى منتدى الدول المصدرة للغاز في العالم زادت من بسط نفوذها الدولي في مجال الغاز وعلى الرغم من طمأنة الروس نظراءهم الأوروبيين المستهلكين الأساسيين للغاز، إلا أنهم أعربوا عن استيائهم من السياسة الروسية الرامية الى احكام سيطرتها على تصدير الغاز الى أوروبا.

الفرع الثالث: تفعيل دور الشركات النفطية لضمان أمن الطاقة

تتبع الحكومة الروسية سياسة داعمة لعمل الشركات النفطية الحكومية أو التابعة للقطاع الخاص منذ عام 2000، لتحقيق النجاح في المنافسة مع الولايات المتحدة الامريكية في مجالات الطاقة، ولاسيما في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، وكذلك دعا وزير الخارجية الروسي الأسبق (ايكور ايفانوف) كل المؤسسات الخاصة بالحقول الاقتصادية وقطاع الطاقة للعمل على انجاز التقارب والتنسيق الفاعل مع الشركات الدولية البارزة في مجال الطاقة¹¹⁹.

لقد توصلت عدد من الشركات الروسية مثل (غاز بروم ولوك اويل) إلى اتفاق للشراكة الاستراتيجية مع العديد من الشركات الدولية النفطية، لاسيما الأوروبية منها على مدى السنوات الماضية (2005-2014) للمشاركة في عمليات استكشاف وتطوير الحقول النفطية والغازية في مناطق استراتيجية من العالم مثل بحر قزوين وإقليم القوقاز، وقد برز دور شركة (غاز بروم) الروسية من بين عشرات الشركات النفطية الروسية في استثمارات كبرى في مناطق مختلفة من العالم تضمنت تنقيب واستخراج وتصدير الطاقة، مثل نقل الطاقة من بحر قزوين الغني بالطاقة عبر البحر الأسود والمتوسط ونقل الغاز من داخل الأراضي الروسية عبر بحر البلطيق الى الدول الأوروبية، وتؤدي شركة غاز بروم **Gasprom** الروسية دور فاعل في السياسة الخارجية الروسية لكونها مؤسسة عالمية وتحتكر احتياطات كبرى من الغاز في العالم قدرت عام 2011 بحوالي 35 تريليون متر مكعب، كما أنها تتمتع بميزة فريدة وهي كونها منتج وممول في نفس الوقت¹²⁰، إن شركة غاز بروم تعد أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، لأنها تتحكم في (90%) من إنتاج الغاز الروسي، وفي مشاريع نقل الغاز، وهي تنتج حوالي (20%) من إجمالي الناتج العالمي وتتحكم في (16%) من إجمالي الاحتياطي العالمي، وتمتلك أطول شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي في العالم تقدر بطول (150) ألف كم، وتمتد أوروبا بربع احتياجاتها من الغاز الطبيعي، الامر الذي دفع الرئيس (بوتين)

¹¹⁹Kishore Mahbubani The Case Against the West , ForeignAffairs ,May - June 2012, p.23.

¹²⁰إكرام يوسف، أمن الطاقة ... ولعبة القط والفار بين روسيا وأوروبا عندما تحدثت غازبروم، متاح على الرابط الاتي:

http://www.gn4me.com/alalamalyoum/inner.jsp?edition_id=1390&art_id=1768658

في ديسمبر من العام 2005، لرفع القيود التجارية عن الشركة للسماح لها باجتذاب مساهمين ومستثمرين أجنب، إن عائدات شركة غاز (بروم) الروسية في ازدياد مستمر وتساهم بشكل فاعل في زيادة الدخل القومي الروسي، مما أعطاهما سمة بارزة عرفت بها تسمى (دبلوماسية غازبروم). أما في مجال إنتاج النفط فقد برزت شركة "لوك" أويل " Lukoil كبرى شركات روسيا، إذ تستحوذ على (19%) من إنتاج النفط الروسي، كما تصل احتياطياتها إلى ملياري طن، ومن خلال دخولها في الصفقات النفطية الكبرى في بحر قزوين تؤكد وجودها ضمن قائمة الشركات النفطية المهمة والأكثر دينامية في روسيا، كذلك برزت شركة (روس نفط) في مجال النفط، فقد توسعت في السنوات القليلة الماضية بشكل كبير، حيث تصل نسبة ما تنتجه هذه الشركة إلى (30%) من النفط الروسي، ان التوجه الروسي نحو تعزيز دور الشركات النفطية في الصفقات التي تجري مع دول بحر قزوين وبشكل خاص منها في أذربيجان وكازاخستان تفسر أهمية دور الشركات الروسية في المنافسة الأمريكية - الروسية، وقد أشار وزير الطاقة الروسي الأسبق والمبعوث الخاص لشؤون بحر قزوين (إيغور يوسفوف)، بأن روسيا قد وضعت أهمية خاصة لسياسة الشركات النفطية بخصوص الطاقة في هذه المنطقة، مما يجعل دور هذه الشركات محوري في ظاهرة التنافس الأمريكي - الروسي¹²¹. كما أن هناك استعدادات كبيرة من جانب شركات النفط الروسية للاستثمار في قطاع النفط والغاز في الدول المنتجة للطاقة في مختلف مناطق العالم في أوروبا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا والمشاركة في عمليات البحث والتنقيب، وتطوير الإنتاج، إذ تمتلك روسيا التكنولوجيا والخبرة اللازمين في هذا المجال.

المطلب الثالث: توظيف الطاقة في سياسة روسيا الخارجية

إن توظيف الطاقة في سياسة روسيا الخارجية بعد عام 2000، أدى إلى تنمية علاقاتها في البيئة الإقليمية والدولية ومكنها من منافسة دول بعينها والتعاون مع دول أخرى. فقد استطاعت روسيا الاتحادية بواسطة شركاتها النفطية العملاقة الاستمرار في إقامة العديد من مشاريع نقل الطاقة منافسة بذلك المشاريع التي قدمتها شركات الدول الغربية، بالإضافة إلى نجاح القيادة الروسية في تعميق علاقاتها مع مختلف الدول المنتجة للطاقة والمستهلكة لها. لذا سوف نركز على طبيعة الآثار السياسية والاقتصادية التي تحققها روسيا الاتحادية من خلال توظيف الطاقة في علاقاتها الإقليمية والدولية.

¹²¹ Ariel Cohen, *Crossing the Mountain, Caspian Crossroad Magazine*, Vol.5, No.3, 2001. available at: <http://www.usazerbaijancouncil.org/caspiancrossroads/archive/archive.htm>

الفرع الأول: تصاعد النفوذ الروسي

مع مطلع الالفية الثالثة بدأ النفوذ الاقتصادي الروسي بالتصاعد لاسيما في مجالات إمدادات الطاقة (النفط و الغاز)، بالرغم من محاولات الدول الغربية الحيلولة دون ذلك، إلا أن روسيا الاتحادية استغلت صعود أسعار الطاقة في الأسواق العالمية نتيجة للظروف الدولية التي واكبت إعلان الولايات المتحدة الامريكية الحرب على الإرهاب وانشغالها في احتلال أفغانستان والعراق بين عامي 2002-2003.

لقد كان انشغال الولايات المتحدة الامريكية بالحرب على الإرهاب واحتلال أفغانستان والعراق سبباً رئيسياً في تصاعد النفوذ الروسي في بحر قزوين وإقليم القوقاز بوابة روسيا الأساسية للتعامل مع العالم الخارجي. خاصةً جنوب القوقاز المكوّن من ثلاث جمهوريات هي: أرمينيا وجورجيا وأذربيجان والذي يمثل بوابة كبيرة لمرور امدادات الطاقة من النفط والغاز المستخرجة من حقول بحر قزوين وآسيا الوسطى إلى أوروبا، لذلك تسعى روسيا الى تعزيز نفوذها في تلك المنطقة الجيوستراتيجية عبر خلق مناخات مناسبة من العلاقات الاقتصادية مع دول هذه المناطق، مما جعلها مرتبطة بشكل كبير بالتنافس الروسي - الأمريكي حول إقامة مشاريع نقل الطاقة ، وكثفت روسيا نشاطاتها الاقتصادية فيما يخص الطاقة، خاصةً تلك الاتفاقيات التي عقدها مع كل من أوزبكستان وتركمانستان، مما أعطتها القدرة على تعطيل مشروع (نابوكو) واحتكار تصدير الطاقة الى الدول الأوروبية¹²².

إنّ روسيا تدرك جيداً مدى خطورة التدخلات الغربية الامريكية-الأوروبية في مناطق نفوذها السابقة (بحر قزوين وإقليم القوقاز) على مصالحها السياسية والاقتصادية، لذلك واجهت تلك التدخلات بطرق مختلفة وأصبح الصراع الخفي بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية بادياً للعيان في هذه المناطق الحيوية خاصةً عندما قامت روسيا بمواجهة جورجيا المدعومة من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام 2008.

إنّ الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية التي عقدها روسيا الاتحادية مع دول الجوار القريب أكدت نفوذها السياسي والاقتصادي وأفشلت محاولات الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي من الاضرار بالمصالح الروسية في مناطق نفوذها السابقة، الأمر الذي عمق علاقات روسيا الاقتصادية بدول هذه المناطق وحقق مصالحها على المستويين السياسي والاقتصادي على حساب المصالح والدور الأمريكي-الاوروبي وأجبرت سياسة روسيا الاتحادية في مجالات الطاقة دول الاتحاد الأوروبي مراجعة حساباتها بشأن العقوبات

¹²²مايكل كلير، الحروب على الموارد، ترجمة: عدنان حسن ، نادر مركز الكتاب العربي، بيروت، سنة 2002، ص 113

الاقتصادية المفروضة عليها منذ عام 2014 جراء الازمة الأوكرانية¹²³. فألمانيا الدولة الاقوى اقتصادياً بين دول أوروبا والأولى في استيراد الطاقة الروسية تتصل عن تطبيق تلك العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا. كما ان السياسة الروسية اتجاه أوكرانيا في مجال قطع امدادات الطاقة كان لها أبعاد سياسية واقتصادية من قبيل تجنب الابتزازات الأوكرانية المتمثلة بالمطالبة المستمرة بزيادة الرسوم على عبور انابيب نقل الطاقة الروسية الى أوروبا، كما منحت روسيا فرصة التنوع في طرق إمداد الغاز لدول غرب أوروبا، وقلصت مخاطر أي مشاكل تحدث مع أوكرانيا، مما يعني خسارة رهان (كليف وواشنطن) في مساعيهم لتضييق الخناق على روسيا، كما أحبطت المساعي الأوروبية - الامريكية للخلاص من السيطرة الروسية. كما إنَّ توظيف روسيا للطاقة في علاقاتها الاقتصادي مع دول أوروبا أحدث نقلة كبيرة في تصاعد نفوذها الاقتصادي، إذ وفر لها فرصة كبيرة للاندماج بالاقتصاد الأوروبي وتعميق حالة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الجانبين، كما أدخل روسيا حقبة من النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي ارتفع فيها معدل النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ وصلت الى حوالي 8% حسب تقديرات البنك المركزي الروسي، مما يمنحها قوة تأثير كبيرة في الاقتصاد الدولي¹²⁴.

كما إنَّ الطاقة كانت سبباً في قبول عضوية روسيا في نادي الكبار (مجموعة الدول الثمانية) عام 2006 وافتتاح الاقتصاد الروسي اقليمياً وعالمياً، الأمر الذي خلق مصالح مشتركة بين روسيا وأغلب الدول الصناعية المستوردة للطاقة الروسية.

إنَّ روسيا دولة مؤثرة في سوق الطاقة العالمية وتصديرها للطاقة يحقق لها اهدافاً جيوسياسية على الصعيد الخارجي ليس بالإمكان تحقيقها بالتوسع الجغرافي او الانتشار العسكري¹²⁵ وإزاء هذا النفوذ النفطي المتزايد لروسيا في الأسواق الأوروبية أعلن الاتحاد الأوروبي مراراً عزمه تقليص دور شركة (غازبروم) الروسية في إمداد أوروبا بالغاز من خلال البحث عن مصادر بديلة، لضمان أمن الطاقة، وهذا ينسجم مع أهداف وتطلعات الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد من أكبر الدول المستوردة للطاقة في العالم وتأخذ قضية ضمان أمن الطاقة على محمل الجد وتعتبرها أحد أهم ركائز حماية امنها القومي.

¹²³مصطفى علوي سيف، خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية، السياسة الدولية، عدد 204، القاهرة، أبريل/ 2016، ص 166.

¹²⁴أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتيكية الخارجية (2000-2008)، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2008، ص 78.

¹²⁵جفري مانكوف، أمن الطاقة الأوراسية، دراسات عالمية، العدد (89)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ضبي، 2010، ص 11-15.

إن الهدف من الحصول على الطاقة بالنسبة لواشنطن ليس اقتصادياً فحسب، وإنما سياسي واستراتيجي بالدرجة الأولى، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ على عاتقها اعتبارات الهيمنة والسيطرة بواسطة القوة العسكرية التي تحتاج إلى الطاقة¹²⁶.

الفرع الثاني: تنمية علاقات روسيا بالدول المستهلكة للطاقة

تمثل الطاقة القاسم المشترك في العلاقات الروسية- الأوروبية المبنية على أساس المصلحة المشتركة التي تتحقق بين الطرفين في الاستيراد والتصدير، لكن هذه العلاقة تخضع لعوامل خارجية تؤثر في طبيعتها، مثل ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد الأوروبي في مسألة فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، مما يجعل علاقات روسيا بالاتحاد الأوروبي أكثر تعقيداً وتواجه تحديات كبيرة خاصة في مجال استيراد الطاقة الروسية.

لقد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية بالصد من جميع المشاريع الروسية لنقل الطاقة الى أوروبا، كما كررت معارضتها لمشروع التيار الشمالي عبر بحر البلطيق لتزويد ألمانيا بالغاز بالرغم من موافقة الاتحاد الأوروبي على المشروع، لأنّ الدول الأوروبية تعتبر أمن الطاقة مسألة أمن قومي وليس فقط توفير احتياجات مادية تخص المجالات الصناعية. لذلك تحاول أوروبا جاهدة توطيد علاقاتها مع روسيا على النحو الذي يحقق مصالحها، ويعد التعاون في مجال الطاقة أحد المحاور الأساسية في تنمية العلاقات الروسية الأوروبية، كما إنّ وجود المصلحة المشتركة في المجالات الاقتصادية بين روسيا والدول الأوروبية يمكن أن تنسحب على الجوانب السياسية والجيوستراتيجية في أحيان كثيرة¹²⁷.

أولاً- تطوير العلاقات الروسية الأوروبية

إن روسيا عملاق نفطي يطرح بديلاً لنفط الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا، وروسيا دولة أورو - آسيوية تنتمي إلى المجتمع الأوروبي وترتبط بمصالح حيوية واستراتيجية مع الدول الأوروبية، الأمر الذي يسهم في توطيد وتدعيم العلاقات الروسية الأوروبية على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين. كما يعد التعاون في مجال الطاقة أحد المحاور الأساسية التي تدعم العلاقات الروسية الأوروبية. فهناك لقاءات دائمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي بشأن التنسيق في مجال الطاقة، بدأ يأخذ منحى أكثر جدية منذ عام 2000، وقد عقدت الجلسة الأولى لـ (المجلس الدائم للشراكة في مجال الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي) في عام 2005

126 نورهان الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص65
127 حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، 2011، ص20

إنَّ الطاقة الروسية تتميز بقلّة التكلفة والجودة وسهولة النقل بالنسبة لأوروبا، مما جعل دول الاتحاد الأوروبي متمسكة بالتعامل مع روسيا لضمان مصلحتها، كما أن الاتحاد الأوروبي يعد من الشركاء الاقتصاديين والتجارين الكبار لروسيا الاتحادية، وإن علاقة الاتحاد الأوروبي بروسيا في ديناميكية مستمرة منذ بداية القرن الحادي والعشرين لاسيما في مجالات الطاقة، نسبة لما قامت به (موسكو) من سياسة تلبية احتياجات الدول الأوروبية وتضمن تدفق الطاقة إلى دول الاتحاد الأوروبي¹²⁸، إن العلاقات الاقتصادية ظلت هي المحدد الأساسي للعلاقات الروسية الأوروبية، ولكي تتضح صورة هذه العلاقة سنركز على علاقة روسيا بكل من ألمانيا وفرنسا كبريات الدول الأوروبية المستوردة للطاقة الروسية. فقد عدت ألمانيا من أهم دول الاتحاد الأوروبي المتميزة في علاقاتها الاقتصادية مع روسيا، حيث أخذ التبادل التجاري بين البلدين يتزايد بشكل ملحوظ منذ عام 2000، إذ تقدر الاستثمارات الألمانية في روسيا بمليارات الدولارات، وقد تبني الرئيس الروسي السابق (ديميتري ميدفيديف) عند توليه الرئاسة عام 2008 (سياسة الاعتماد النسبي) على أوروبا بصفة عامة وعلى ألمانيا بصفة خاصة إلى أن أصبحت هذه السياسة استراتيجية ثابتة بين روسيا وألمانيا، وترجع أسباب هذه العلاقة الوطيدة بين البلدين الى نهاية الحرب الباردة، حيث رحب الاتحاد السوفيتي بإعادة توحيد ألمانيا، كما تعتمد ألمانيا بقدر كبير على مصادر الطاقة الروسية، كما يمكن اسناد الرغبة الروسية في التعاون والشراكة مع ألمانيا الى قوة الاقتصاد الألماني. فالاستثمارات الكبيرة والمتنوعة للشركات الألمانية في روسيا لها دور بارز في تعميق العلاقات الاقتصادية الروسية الألمانية، فقد أخذت شركة "سيمنز" الألمانية على عاتقها تحديث شبكة القطارات في روسيا خلال عامي (2005-2006)، كما دخلت شركة (غاز بروم) الجرمانية النفطية الألمانية في شراكة وتعاون مع شركة (غازبروم) الروسية لإنجاز مشاريع استراتيجية لنقل الطاقة، حيث تطبق ألمانيا مبادئ العولمة الاقتصادية إلى أن أصبحت أكبر اقتصاديات أوروبا، مما يحفز روسيا لتوفير مصادر الطاقة لألمانيا من خلال إقامة مشاريع استراتيجية مثل مشروع التيار الشمالي لتزويد ألمانيا بالغاز¹²⁹.

أما العلاقات الروسية الفرنسية فهي الأخرى شهدت تفاهما متبادلا ومشاركة استراتيجية، لأن فرنسا وجدت في روسيا فرصة مناسبة لاستثماراتها نتيجة النهضة الاقتصادية التي حققتها روسيا بعد عام 2000، وأن

¹²⁸ علي محمد السيد، الاتحاد الأوروبي وتحديات الأمن المرتبط بالطاقة: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قراءات استراتيجية، العدد 11، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، نوفمبر/ 2007، ص 6.
¹²⁹ ريسارد فور موسويكس، ألمانيا ... دور عالمي جديد؟، حالة العالم العدد 4 المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، يناير 2014، ص 5.

تتاغم العلاقات السياسية بين الدولتين قد أتاح الفرصة لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما، إذ تعد فرنسا أهم مستثمر في روسيا بعد ألمانيا.

لقد حكمت العلاقات الروسية الفرنسية عدة مبادئ مثل توافق البلدين في الدعوة الى بناء نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية لمواجهة التفرد الأمريكي في ضوء الفوضى الدولية التي أثارها سياسة أمريكا بسبب اعلانها الحرب على الارهاب بعد أحداث 11 سبتمبر، كما أيدت فرنسا الجانب الروسي عندما أضحى الصراع على أشده حول ترسيم خطوط أنابيب النفط والغاز في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز (بين واشنطن وموسكو) فضلاً عن اتباع الدولتين سياسة التفاهم في المواقف الخلافية بهدف تمتين العلاقات الاقتصادية بينهما، وكان انسجام روسيا وفرنسا واضحاً في أغلب القضايا الدولية، مما أعطى دفعة كبيرة للعلاقات الفرنسية الروسية في المجالات الاقتصادية¹³⁰. أما أثر الطاقة في العلاقات الروسية الصينية، فعمقت الطاقة العلاقات الاقتصادية بين البلدين الى درجة التحالف الاستراتيجي. فقد عقد البلدان اتفاقيات بمليارات الدولارات في مجالات الطاقة، وكان اهمها اتفاقية سمية بصفحة القرن التي عقدت بين البلدين عام 2014 لتزويد جمهورية الصين الشعبية بالغاز الروسي بمبلغ 400 مليار وعلى مدى ثلاثين عاماً، كما كانت الطاقة سبباً في تجاوز الخلافات العقائدية القائمة بين البلدين منذ العهد السوفييتي، فضلاً عن الدخول في منظمات اقتصادية وسياسية مثل (منظمة شنغهاي).

ثانياً: تعميق العلاقات الاقتصادية الروسية- التركية

الأثر الأبرز لدور الطاقة في انماء العلاقات الروسية بدول الشرق الأوسط تجسد في تعميق العلاقات الروسية التركية، إذ تبدي روسيا اهتماماً كبيراً في فتح أفاق جديدة للتعاون الاقتصادي مع تركيا لاسيما في مجالات الطاقة التي أخذت أبعاداً استراتيجية منذ عام 1997، وقد بدأ التعاون بين البلدين في إقامة العديد من المشاريع الاستراتيجية لنقل الطاقة.

الفرع الثالث: تعميق علاقات روسيا بالدول المنتجة للطاقة

لقد اتخذت روسيا منهجاً واضحاً في تطوير علاقات التعاون في مجال الطاقة مع المؤثرة في الأسواق العالمية، فبعد دول آسيا الوسطى والقوقاز تأتي دول الخليج العربي المنضمة الى منظمة الدول المصدرة

¹³⁰ خلد مبيض، العلاقات الروسية الفرنسية خلال العقد الماضي (1998-2007) دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد

36، العدد 3، بيروت، 2009، ص- ص 509-518.

للنفط (الأوبك) إلى جانب الشراكة الاستراتيجية والتعاون والتنسيق مع فنزويلا التي تعد من كبار منتجي النفط في العالم¹³¹.

إنّ توسيع الاستثمارات الروسية في مجالات الطاقة مع أبرز دول الخليج العربي المنتجة للطاقة تؤكد دور الطاقة في تنمية علاقات روسيا الدولية عبر شركاتها النفطية، حيث توصلت هذه الشركات الى عقدت العديد من مذكرات التفاهم مع الشركات النفطية الخليجية، حتى أصبح ينظر للطاقة على أنها جوهر التعاون والشراكة العربية الروسية ومبدأ ثابت في السياسة الخارجية الروسية، هذا ما أكده الرئيس (بوتين) عندما أشار الى ضرورة التنسيق مع كبار المنتجين في منظمة أوبك، وفي مقدمتهم (المملكة العربية السعودية) لكسبهم حلفاء وليس منافسين لروسيا في سوق الطاقة العالمية، الامر الذي يساعد على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية).

إنّ توسيع الاستثمارات الروسية في قطاعات الطاقة في الدول العربية شملت المشاركة في عمليات التنقيب والاستخراج وتطوير الإنتاج لامتلاك روسيا كبريات الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة مثل : شركتي (لوك أويل وغازبروم) الروسييتين اللتين تمتلكان استثمارات واسعة في السعودية التي تمثل سوقاً استيعابية كبيرة للاستثمارات الروسية، كذلك في مجال الصناعات البتروكيمياوية إذ تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيمياويات في العالم بما تمتلكه من الخبرة اللازمة، وتتلاقى المصالح العربية والروسية في قطاع الطاقة بشكل كبير من خلال إقامة العديد من المشاريع التي بدأتها روسيا في عدد من الدول العربية، وكان أهمها:

1- عقدت كل من شركة (لوك أويل) الروسية وشركة (أرامكو) السعودية عام 2004، اتفاقاً لإنشاء شركة (لوكسار) المشتركة لاكتشاف حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي فيمساحة 30 ألف كم لمدة 40 سنة، حيث خصص لشركة لوكأويل 80% من أسهمها.

2- توقيع عقد بين شركة (لوك أويل) الروسية والحكومة الكويتية عام 2010 لتطوير حقول نفطية في شمال الكويت، تراوح تكلفته بين 7 - 8 مليار دولار.

3- انشاء مشروع أنبوب الغاز في مدينة (الفجيرة) الإماراتية عام 2009 من قبل شركة غاز ستروي (ترانس) الروسية.

4- بدأ شركة ريتيك (Ritec) الروسية أعمالاً تجارية أسهمت في تنمية العلاقات العُمانية الروسية، ومما يذكر أن شركة (ريتيك) أدخلت تكنولوجيا الوقود والمعدات النفطية الحديثة إلى قطاع النفط العُماني منذ عام

¹³¹نور هان الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص31.

2000، بهدف مضاعفة الإنتاج في الحقول النفطية، كما زار مسقط في عام 2003، رئيس الغرفة التجارية الصناعية لروسيا الاتحادية (يفغيني بريماكوف)، ووزير الطاقة الروسي في ذلك الوقت إيغور يوسوفوف). كما دعت حكومة عُمان الشركات الروسية إلى التحرك نحو السوق الخليجية التي تشهد تنافساً بين مختلف الشركات الغربية (3) ، إن توتر العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فتح المجال أمام روسيا لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع السعودية، إذ تسعى روسيا زيادة استثماراتها في السعودية لتعزيز علاقاتها الاقتصادية، فضلاً عن محاولة كسب المستثمرين السعوديين الذين يبحثون عن فرص استثمارية، وانطلاقاً من المصلحة المشتركة بين الرياض وموسكو بدأ العمل على إقامة مشاريع مشتركة بين الجانبين في مجالات الطاقة، وعقد أول مؤتمر في جدة في عام 2003 بمشاركة رجال أعمال من دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا.

إن أهم أداة من أدوات الإستراتيجية الروسية الشاملة هي الطاقة، فمنذ مجيء بوتين وتولييه مقاليد الحكم سعى من أجل تحويل هذه الأداة إلى نوع من الثقل السياسي الخارجي والذي من شأنه أن يعبر عن مكانة روسيا بالسيطرة على تدفق الطاقة نحو أجزاء شاسعة من أوراسيا، إذا فالمتغير الطاقوي لروسيا يلعب دوراً حاسماً في رسم ملامح تحركاتها الإستراتيجية وهو ما يتضح لنا جلياً لما لهذا المتغير من دور فعال وهذا من خلال تفاعل ثلاث القيادات السياسية مع الشركات الطاقوية، مضاف إليها الحجم الهائل للثروات الطاقوية التي تحوز عليها روسيا.

المبحث الثاني: السياسة الطاقوية التركية

مع تطور القطاع الصناعي واجتياحه أغلب الدول، ازدادت أهمية مصادر الطاقة المتنوعة بشكل دفع دول العالم للدخول في مضمار منافسة عالية للسيطرة على تلك المصادر أينما وُجدت، وتحتدم المنافسة على مصادر الطاقة بين الدول الصناعية المتقدمة المُستهلكة للطاقة بشكل أكبر من الدول الأخرى، حيث ترى نفسها بحاجة دائمة لتلك المصادر. وانطلاقاً من روح هذه المنافسة المستعرة تحاول الدول المستهلكة السيطرة على مصادر الطاقة كما هو الشأن بالنسبة لتركيا حيث تعتبر الدولة الأسرع نمواً في سوق الطاقة من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على مدار العقد الماضي، ولأنها تستورد جميع إحتياجاتها من البترول والغاز تقريبا، فقد كان قطاع الطاقة التركي دائما مصدرا، للقلق وشككتأمين مصدر للطاقة الموثوق به وبأسعار معقولة من خلال التنوع وزيادة الإنتاج المحلي، حجر الزاوية في سياسة الطاقة في تركيا.

المطلب الأول: تركيا: الموقع والأهمية

الفرع الأول: الموقع الجغرافي لتركيا

تتمتع تركيا بموقع استراتيجي فريد، فهي تقع في قلب المجال الجغرافي الأوراسي أي في المنطقة الوسيطة المتحكممة في منطقة قلب العالم، حيث تتوسط ثلاث مناطق حساسة هي البلقان في شمالها الغربي، والقوقاز (أذربيجان، أرمينيا، جورجيا) في شمالها الشرقي، والمنطقة العربية في الجنوب (سوريا والعراق)، فهي تشكل نقطة النقاء أوروبا مع جنوب غرب آسيا، وهوما منحها القدرة على التفاعل الحيوي في محيطها الإقليمي وماجعلها تؤثر وتتأثر بالمتغيرات السياسية، والاجتماعية والإقتصادية، لدول المنطقة القائمة على حدودها¹³².

تعد تركيا دولة مترامية الأطراف، تقع أراضيها بين قارتي آسيا وأوروبا، حوالي 97 % من أراضيها تقع في جنوب غرب آسيا من المساحة الإجمالية للبلاد، بينما يقع الجزء الثاني في جنوب شرق أوروبا ويضم اسطنبول، تمتد على مساحة تقدر ب 779,452 كلم، فهي بذلك اكبر من أي دولة أوربية، عدا روسيا الفدرالية ومن اكبر دول الشرق الأوسط، تحدها ثمانية دول، ففي الجنوب الشرقي نجد كل من جورجيا، أرمينيا وأذربيجان، وفي الشرق تحدها إيران، وفي الغرب اليونان، أما في الشمال الغربي بلغاريا، وفي الجنوب

¹³²أكرم نصر ابومحدي، أثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، (جامعة مؤتة، الأردن، عمادة الدراسات العليا 2007)، ص15

سوريا والعراق، هذه الحدود المترامية الأطراف أتاح لها حرية اكبر ومجال أوسع في رسم وصياغة سياساتها الخارجية وفي تكوين تحالفاتها في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي¹³³.

تطل على واجهة بحرية من ثلاث جهات، شمالا نجد البحر الأسود، وبحر ايجه غربا، وجنوبا البحر الأبيض المتوسط، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين يتحكمان بحركة الملاحة الدولية هما مضيق البوسفور والدردينيل حيث يعدان من أشهر القنوات البحرية في العالم، والتي تصل البحار الداخلية بالمحيطات مما يكسبها أهمية إستراتيجية واقتصادية، في حركة التجارة الدولية¹³⁴.

أما فلكيا فتقع بين دائرتي عرض 36° و 44° شمالا، وخطي طول 26° و 44° درجة شرقا مما أعطاها ميزة تنوع طبيعتها المناخية والتضارسية، كما تتميز تركيا بوفرة المياه والتي أعطتها شبكة واسعة من المجاري المائية، فبعضها يتجه إلى البحر الأبيض المتوسط، والأخرى نحو البحر الأسود، ويتجه بعضها الآخر نحو البحيرات الداخلية في هضبة الأناضول، في حين نجد نهرا دجلة والفرات يسلكان طريقهما نحو العراق وسوريا ليصلا حتى الخليج العربي¹³⁵.

جدول 01: يوضح أهم المؤشرات الجغرافية لتركيا:

المساحة	
اليابسة	779,452 كلم
الماء	13930 كلم
الحدود البرية	2648 كلم
الشريط الساحلي	7200 كلم
أعلى نقطة	5166 م (جبل ارات)
أدنى نقطة	0 م (البحر الابيض المتوسط)

المصدر: علي حسين باكير، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج.

¹³³ علي حسين باكير، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مقال بعنوان: المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي: (قطر، لبنان، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010)، ص 20.

¹³⁴ نفس المرجع السابق، ص، ص 20 21

¹³⁵ أكرم نصر أبو حمدي، مرجع سبق ذكره، ص - ص 14 - 15

الخريطة رقم 09: الموقع الجغرافي لتركيا¹³⁶.



الفرع الثاني: المقومات الإستراتيجية لتركيا

تتمتع تركيا بمجموعة من العوامل والمحفزات جعلتها ذات أهمية كبرى في منطقة حوض البحر الأسود، فموقعها الاستراتيجي وقوتها الاقتصادية فضلا عن تحالفاتها الإستراتيجية والعسكرية مكنها من لعب دور إقليمي فعال في المنطقة.

أولا: القوة الإقتصادية لتركيا

يعتبر الإقتصاد أهم مقومات القوة في الدولة، فكلما كان إقتصاد الدولة قوي، كلما كان بإمكانها الإعتماد على نفسها، وفرض رؤيتها في محيطها، كما يمكنها أن تتجنب المساومات الدولية بالشكل الذي يحقق إستقرارية القرار الخارجي ويساعد على الهيمنة الإقليمية والبحث عن الدور الملائم لبقاء وديمومة الدولة¹³⁷.

¹³⁶ عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي بعنوان: الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، 2013، ص 09.

¹³⁷ محمد عربي لادمي، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة: المحددات والأبعاد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر سنة، 2016، ص 18

أدرج الإقتصاد التركي ضمن سبعة أقوى دول اقتصادية صاعدة في العالم إلى جانب الصين والبرازيل والهند واندونيسيا، والمكسيك وروسيا، حيث أصدر مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي تقريرا حول مستقبل الإقتصاد العالمي، إحتلت فيه تركيا المرتبة الثانية بعد الصين من حيث نسبة النمو الإقتصادي وتحتل تركيا المركز السادس عشر اقتصاديا في العالم بناتج محلي يقدر بحوالي 414 مليار دولار، كما توقع التقرير أن تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول العام 2050¹³⁸.

إن ما يعزز دور تركيا الاقتصادي هو إطلاق مشروع الجسور الدولية الذي يهدف إلى إيجاد تحالفات إستراتيجية بين أكثر، من ألف شركة أو ربية مع نظرائها من تركيا ومصر وتونس بهدف تفعيل التعاون الثلاثي حيث بدأت المرحلة الأولى للمشروع عام 2012م، وتغطي قطاعات عديدة بدءا من المواد الخام حتى المنتج النهائي، وهي قطاع الملابس، الطاقات الجديدة، صيد الأسماك، قطاع النقل، التخزين والخدمات، حيث حقق الإقتصاد التركي قفزة نوعية بفضل تعزيز الإصلاحات الهيكلية وهو ما جعله يحقق نموا من خلال معدل إجمالي محلي سنوي قدر بـ5,2 بالمئة على مدار السنوات التسع الماضية وهذا بين عامي 2002 م إلى 2011م، إن نجاح الإقتصاد التركي لا يقتصر على داخلها فحسب، بل يتعداه إلى أثرها الإقليمي والدولي، وهذا ما ساعدها في لعب ادوار إقليمية كبيرة كان للاقتصاد الدور الأهم في تحريكها¹³⁹.

¹³⁸ عصام فاعور ملكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 10

¹³⁹ نفس المرجع السابق، ص 11

الخريطة رقم 10: أهم المضائق التركية



المصدر: متحصل عليه من الموقع: المضائق+الممرات+الطاقوية+التركية بتاريخ 2022/08/12 على الساعة الخامسة مساء (15:00 سا).

ثانيا: القدرة العسكرية

إن القدرة العسكرية هي إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة في زمن السلم واهم مظهر يعكس القوة الحقيقية للدولة زمن الحرب، إن القدرة العسكرية لبلد ما، كمقياس يستطیع التكيف مع الأوضاع المتغيرة، تتحد بالقرارات الإقتصادية والدبلوماسية والسياسية، وما ينتج عن هذه القرارات من توجهات وتطبيقات، وتؤثر المقاييس الأمنية للدولة، إلى حد كبير على كيفية استخدام مصادرها الإقتصادية ونقلها وتحديد اتجاه سير علاقاتها الدبلوماسية والسياسية¹⁴⁰.

تسعى تركيا كقوة إقليمية في الشرق الأوسط لإعادة بناء وضعها الإقليمي، مستغلة ظروف البيئة الإقليمية والدولية لمضاعفة مجال نفوذها بما يتوافق والرؤى الأمنية التركية. كما تعد تركيا قاعدة أمامية

¹⁴⁰ احمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط2، قطر، سنة 2011، ص48

لحلف شمال الأطلسي في القارة الأوراسية¹⁴¹ إذ تمثل القوات المسلحة التركية ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية وهي ثاني أكبر جيش عالميا من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة¹⁴².

ويمكن الإشارة إلى أهم العوامل الأخرى والتي ساهمت في بروز تركيا كقوة عسكرية ابرزها:¹⁴³

- التحكم بمضيق البوسفور والدردينيل البحريين، ذوي الأهمية الإستراتيجية، المتحكمان في حركة القوات إلى المناطق الجغرافية المتاخمة عبر البحرين الأسود والمتوسط.
- توفر شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية، والبحرية، والجوية، وهوما يمنحها حرية الحركة والمناورة للقوات المسلحة التركية، داخل مسار العمليات الإستراتيجية المهمة للجمهورية التركية.
- توفر عناصر الإنتاج والتقدم التكنولوجي العسكري، وهوما يأهلها للقيام بصناعات حربية محلية مشتركة حيث نجد نوعين من الصناعات العسكرية في تركيا:

1/ مجموعة مصانع القوات المسلحة، والتي تختص بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسليح المختلفة.

2/ مجموعة مصانع القطاع الخاص، والتي تشارك بدور فاعل في تطوير الصناعات الحربية.

¹⁴¹ عصام فاعور ملكاوي، مرجع ذكره، ص 18

¹⁴² العيد دحامي، مرجع سبق ذكره، ص 39

¹⁴³ عصام فاعور ملكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 19

المطلب الثاني: السياسات الطاقوية التركية لتأمين الطاقة

تحاول استراتيجيات السياسة الوطنية التركية لتأمين الطاقة تحقيق العديد من الأهداف التي من الممكن تجميعها ضمن الخطوط العريضة التالية: الحد من الإعتماد على واردات الطاقة، تنويع مصادر الإمداد وزيادة قدرة شبكة التوزيع بما في ذلك تطوير قدرات معالجة الغاز الطبيعي المسال، زيادة سعة التخزين وتحرير سوق الغاز¹⁴⁴

في حال نجحت تركيا بتحقيق هذه الأهداف، من المتوقع أن يحدث إخفاضاً في إنفاق الحكومة على الطاقة، وهو العامل المسؤول إلى حد كبير عن عجز الميزانية الذي وصل في العام 2019 إلى 21 مليار دولار، أي ما يقرب من 3% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما قدر في النصف الأول من العام 2020 بنحو 16.7 مليار دولار، نذكر هذه السياسات على النحو الآتي:

الفرع الأول: أهداف السياسة الطاقوية التركية

أولاً: الحد من الإعتماد على واردات الطاقة

سمح تطوير السياسات التي تشجع على استخدام الموارد الذاتية بما في ذلك اللجوء إلى الطاقات المتجددة، التي استأثرت بنسبة 48% من إنتاج الطاقة الكهربائية في العام 2019، وزيادة كفاءة الطاقة في تقليل واردات الغاز بنسبة 10% خلال عام 2020، وتشير البيانات المتاحة حتى الآن لعام 2020 إلى أنه بسبب وباء "كوفيد - 19"، عانى الطلب أيضاً من إنكماش كبير ومن المحتمل أن يستمر في التراجع، فرغم الإنجازات التي حققتها هذه السياسات، يظل نقص الموارد نقطة الضعف الحقيقية في الإستراتيجية الهادفة للحد من الإعتماد على الواردات. لهذا السبب، تكتسي أعمال التنقيب في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود أهمية خاصة، فمنذ العام 2017 قامت مؤسسة البترول التركية بتكثيف أشغال التنقيب، بفضل سفينتي الأبحاث والمسح السيزمي بربروس خير الدين باشا و أورتش رئيس، وثلاث سفن للحفر والتنقيب فاتح ويافوز وكانوني، التي تم دمجها في العملية العام 2020 وقد نجحت سفينة "فاتح"، بالتحديد، في إكتشاف حقل "تونا - 1"، وتواصل أنشطتها حالياً في حقل صقاريا ومن المنتظر أن تتضمن إليها سفينة كانوني قريباً¹⁴⁵.

144 سفيان ملوكي، الأمن الطاقوي التركي في شرق المتوسط، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، نوفمبر 2021، ص 303، 304.

145 قلصت إعمادها الخارجي، هل تحقق تركيا إستقلالية الطاقة، مستخرج من الموقع <https://www.aljazeera.net> بتاريخ 2023/05/22 على الساعة الرابعة مساءً.

ثانياً: تنوع الإمدادات

تُظهر البيانات المتاحة للنصف الأول من العام 2020 أن الحكومة تعمل على تخفيض واردات الطاقة مع تسجيل تراجع إضافي بنسبة 44.8% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق 2019، وقد إتبعَت الدولة هذه الخطة بعد زيادة واردات الغاز الأذربيجاني، وقبل كل شيء، من خلال الزيادة المفاجئة في واردات الغاز الطبيعي المسال خاصة من الولايات المتحدة وقطر (144% و124%) على التوالي في النصف الأول من العام¹⁴⁶ 2020.

كان تطوير البنى التحتية لإعادة تدوير الغاز الطبيعي المسال بالتزامن مع نمو الواردات في الأسواق الدولية مدفوعاً بإنخفاض الأسعار في جميع أنحاء العالم، أصبحت تركيا ثاني مستورد أوروبي للغاز الطبيعي المسال في العام 2019، موازنة بذلك وارداتها من الغاز الطبيعي المسال مع تلك القادمة من خط الأنابيب. (حتى العام 2020 وصلت واردات تركيا من الغاز الطبيعي المسال إلى 46% من إجمالي الواردات). تعتبر 2021 العام الحاسم بالنسبة لتركيا، حيث تنتهي العقود طويلة الأجل لتوريد ما يقرب من 16 مليار متر مكعب في العام من الغاز، أي حوالي 35% من الطلب لعام 2019، التي تم إبرامها في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، تستورد تركيا الغاز الطبيعي المسال بفضل عقود طويلة الأجل مع الجزائر، عبر شركة سوناطراك، ونيجيريا، من خلال شركة نيجيريا للغاز الطبيعي المسال NLNG - ، وعقود فورية مع قطر والولايات المتحدة ونيجيريا ومصر وترينيداد وتوباغو وفرنسا والنرويج وغينيا الاستوائية¹⁴⁷.

ثالثاً: زيادة قدرة شبكة التوزيع

تمتلك تركيا شبكة كافية لإستيراد وتوزيع الغاز الطبيعي عملياً في جميع أنحاء أراضيها و حالياً تقترب قدرتها على إستيراد الغاز الطبيعي عبر خط أنابيب الغاز من حاجز 80 مليار متر مكعب سنوياً، وهي أعلى بكثير من الحد الأقصى البالغ 55 مليار متر مكعب المسجلة في العام 2017 و تكتمل هذه الشبكة بمحطتين بريتين لإعادة تغوير الغاز الطبيعي المسال ومحطتين عائمتين بطاقة إستيعاب وصلت حتى الآن لـ 33.8 مليار متر مكعب سنوياً، مع توقعات بتوسيع محطة أليباغا العام 2021، لتبلغ بذلك طاقة الإستيعاب الإجمالية 49 مليار متر مكعب سنوياً، والتي تفوق بشكل واضح الطلب المسجل في العام 2019، كما سيتم إضافة محطة عائمة ووحدة تخزين جديدة "أرطغل الغازي" قريباً في خليج ساروس شمال

¹⁴⁶ لعبة خطوط الغاز: تركيا تتحول إلى نقطة ضعف لأمن الطاقة الأوروبي، مستخرج من الموقع الإلكتروني <https://www.alestiklal.net> بتاريخ 2023/04/22 على الساعة الثانية مساءً.

¹⁴⁷ لعبة خطوط الغاز: تركيا تتحول إلى نقطة ضعف لأمن الطاقة الأوروبي، نفس المرجع السابق، مستخرج من الموقع <https://www.alestiklal.net>.

شبه جزيرة جاليبوليفمن الواضح أن تطوير هذه البنية التحتية قد منح السلطات التركية مرونة كبيرة لتقليل التأثير الجيو - سياسي للاعتماد على واردات الطاقة، و الذي يلعب دوراً كبيراً في تحديد سياستها الخارجية¹⁴⁸.

رابعاً: تحسين قدرة التخزين

بفضل الإستثمارات في هذا المجال، تحسنت قدرة تخزين الغاز الطبيعي المسال وتخزين الغاز تحت الأرض بشكل كبير في السنوات الأخيرة. لشركة بوتاس الحكومية، التي تملك البنية التحتية، منشأتان لتخزين الغاز تحت الأرض، سلوري وتوز جولو بسعة 3.4 مليار متر مكعب، وباعتبار سعة التخزين في منشآت الغاز الطبيعي المسال، أي المحطات البرية والعائمة، فإن إجمالي قدرة التخزين يقترب من خمسة مليارات متر مكعب¹⁴⁹.

يكن الهدف الإستراتيجي في التمكن من تخزين ما يقرب من 20% من الإستهلاك السنوي، أي حوالي 10 مليارات متر مكعب لذلك، يجري العمل على تنفيذ مشروع توسيع قدرة التخزين الجوفية لمحطة توز جولو إلى 5.4 مليار متر مكعب بحلول العام 2023، هذا المشروع ممول من قبل البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية، ويتم تنفيذه بالتعاون مع شركة كامك للهندسة الحكومية الصينية.

خامساً: تحرير السوق

تحاول تركيا المضي قدماً في خصخصة قطاع الطاقة من خلال القضاء على إحتكار الدولة لعمليات إستيراد وتصدير وتوزيع وتسويق الغاز الطبيعي، وهي عملية بدأت نظرياً مع دخول قانون سوق الغاز الطبيعي عدد 4646 حيز التنفيذ في العام 2001، أي منذ ما يقارب على الـ 20 عاماً، وقد تم إحراز بعض التقدم، فمنذ العام 2018 أنشأت بورصة الطاقة في إسطنبول منصة تداول الغاز التي تسمح لتركيا بأن تحقق طموحها بأن تصبح مركزاً حقيقياً للطاقة، ورغم حقيقة أن الحكومة أصدرت تراخيص إستيراد لأكثر من 50 شركة، إلا أن معظمها لم يستغل هذه الإمكانية ولا تزال شركة بوتاس، المملوكة للدولة مسؤولة عن ما يقرب على 97% من واردات الغاز لعام 2019¹⁵⁰.

في حال تحققت توقعات الحكومة، فإن إستغلال إحتياطيات الغاز المكتشفة حديثاً سيحقق فوائد كبيرة للإقتصاد التركي المتعثر، علماً بأن الـ 12 مليار دولار التي تنفقها الدولة سنوياً على واردات الغاز تمثل

¹⁴⁸ قلصت إعتمادها الخارجي، هل تحقق تركيا إستقلالية الطاقة، مستخرج من الموقع <https://www.aljazeera.net>، مرجع سبق ذكره.

¹⁴⁹ سياسات تركيا في مجال أمن الطاقة: كيف تسعى تركيا لتصبح مركزاً عالمياً لتخزين الغاز وتصديره، مؤسسة إدراك للدراسات

والإستشارات، أبريل 2021، ص 13

¹⁵⁰ سياسات تركيا في مجال أمن الطاقة: كيف تسعى تركيا لتصبح مركزاً عالمياً لتخزين الغاز وتصديره، نفس المرجع السابق، ص 13

ثلاثة أرباع عجز الميزانية، و في أفضل الحالات لن تكون الفوائد الاقتصادية ملموسة إلا بعد خمس سنوات أخرى وذلك في حال سمحت الصعوبات التقنية والإعتبارات الجيو - سياسية الأخرى بإستخراج الغاز بأسعار تنافسية، مع ذلك يظل سيناريو هبوط أسعار الغاز الطبيعي المسال، الذي لا يمكن إستبعاده على الإطلاق في الوقت الحالي قائماً ومن شأنه أن يضر بجهود تطوير حقل “تونا - 1”.

عموماً لا شك أن هذه الإكتشافات تعد من العوامل الحاسمة لضمان تحقيق أهداف سياسة الطاقة التركية، خاصة في الجوانب المتعلقة بتقليل الإعتماد على الواردات وتنويع الإمدادات، على هذا النحو سوف تعزز تركيا موقفها التفاوضي بشكل واضح بشأن تجديد العقود طويلة الأجل التي تنتهي في السنوات القادمة مع الموردين الرئيسيين، مثل روسيا وأذربيجان وإيران ونيجيريا والجزائر، مع العلم أن عملية تنويع العرض كانت تجري بالفعل قبل هذا الإكتشاف وتم تبينها بشكل ملحوظ في النصف الأول من العام 2020¹⁵¹.

من شأن الموارد الذاتية أن تدعم تطلعات تركيا بأن تصبح مركزاً للطاقة، التي قطعت شوطاً جيداً بالفعل قبل بدء عمليات التنقيب، وفي العام 2019 صرح فاتح بيرو، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، بأنه إذا أخذنا بعين الإعتبار موقع تركيا الجغرافي وقربها من كل من منتجي الغاز والأسواق الإستهلاكية في أوروبا هذا بالإضافة إلى التقدم الذي أحرزته في تطوير البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال، فإن طموحها بأن تصبح مركزاً تفاوضياً للغاز ليس بعيداً، يعتمد هذا الإحتمال على توحيد منصة تداول الغاز الخاصة بشركة إيبياش لإدارة أسواق الطاقة-EPIAS ، والتي تعمل بالفعل منذ العام 2018 والتي وصلت في 2020 إلى متوسط تفاوض يزيد عن 5 ملايين متر مكعب في اليوم للعقد الواحد، إلى جانب التدايعات المباشرة على الإقتصاد التركي، فإن الإكتشاف الحالي وآفاق الإكتشافات المستقبلية تحدث في وقت حساس من الناحية الجيو - سياسية بالنسبة لتركيا، والتي لأسباب مختلفة وجدت نفسها في عزلة دبلوماسية في جميع النزاعات التي تدخلت فيها خلال السنوات القليلة الماضية و التي تشمل ليبيا وسوريا، ومؤخراً ناغورنو كاراباخ، في هذه الجبهات تُبقي روسيا وتركيا على الحوار مفتوحاً، لكنهما تقفان على جانبيين متعارضين وذلك لم يكن صدفة، في الوقت الحالي يعمل كلا الطرفين على وضع خلافاتهما جانباً من أجل التوصل إلى تفاهم عملي وذلك ممكن، ولكن تظل علاقتهما هشة للغاية رغم كل شيء.

¹⁵¹ سلمى جلال، تركيا والتحول لمركز توزيع الطاقة: الواقع والآفاق، مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية، سنة 2022، مستخرج من الموقع <https://mediterraneancss.uk> بتاريخ 2023/08/03 على الساعة العاشرة صباحاً (10:00 سا).

الفرع الثاني: خطوط نقل الطاقة ومردودها على تركيا

تعزيز أمن الطاقة يأتي على رأس أولوية أي دولة تسعى للانخراط في مشاريع تحويل موقعها الجغرافي لمحطة نقل طاقة، لكن ليس دائماً ما يكون أمن الطاقة هو الهدف الوحيد، بل هناك عدة أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية ترمي الدولة إلى تحقيقها عبر توفير الأرضية المواتية لمد خطوط نقل الطاقة.

بالنسبة لتركيا أمن الطاقة هدف منشود وذو أولوية، لكن نظراً لاعتمادها على اقتصاد السوق وليس اقتصاد الريع، فإن هذه المشاريع مهمة جداً على عدة نواحي توضح المردود السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتوظيف تركيا موقعها الجغرافي في احتضان خطوط نقل الطاقة.

أولاً: المردود السياسي

- رفع النفوذ الدبلوماسي لتركيا على الساحة العالمية، لأن من يملك الطاقة يملك دور دبلوماسي وقرار سياسي، وتأمين الجبهة الداخلية من خلال تحكمها بإمدادات الطاقة التي يمكنها من الضغط على الدول الأوروبية الداعمة للأحزاب الكردية، المعارضة لتركيا.
- رفع مستوى أمن الطاقة التركي من خلال تنويع مصادر الطاقة، وقد ذكر وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو في تصريح له أن إحتياطي الطاقة في شرق البحر المتوسط، يحمل أهمية إستراتيجية بالنسبة لتركيا¹⁵².

ثانياً: المردود الإقتصادي

- زيادة الدخل النقدي على خزينة الدولة.
- تقديم الغاز الطبيعي بأسعار متدنية للقطاعات الإقتصادية المعتمدة على الغاز الطبيعي بشكل أساسي.
- توفير فرص عمل للشباب الأتراك في تشغيل وصيانة هذه المشاريع.

¹⁵² محمد رشيد، أثر الموقع التركي في التحكم بخطوط الطاقة الواصلة إلى أوروبا، مجلة ATAD، العدد 6، تركيا، سنة 2022، ص 230.

- إستقطاب الإستثمارات الأجنبية، فتركيا تضع في سياساتها أن تكون مركزا دوليا للطاقة، مما يوفر لها فرص للتداول المالي وتحديد الأسعار والحفاظ على المخزون وخطوط الانابيب وهذا مايسهم بزيادة أمن الطاقة¹⁵³.

ثالثا: المردود الإجتماعي

إن تحسن الوضع الإقتصادي سينعكس مباشرة على حجم الخدمات المقدمة لمواطنين من صحة وتعليم وطرق ومواصلات، إضافة إلى زيادة دعم المواطن من خلال زيادة دخله وزيادة الدعم التمويلي الحكومي وبالتالي نهضة إجتماعية تنموية شاملة ترفع من مستوى رفاهية المواطن التركي، كما أننا نجد تقرير لمجلس الطاقة العالمي عام 2018 حيث يشير إلى أنه: " تحسنت درجة أمن الطاقة في تركيا مقارنة بالدول الأخرى في الإتحاد الأوروبي ضمن مقياس تنوع الإمدادات"، فوفقا للتقرير فلقد إرتفع مؤشر أمن الطاقة في تركيا عام 2018 بمقدار 15 مرتبة¹⁵⁴.

رابعا: المردود الإستراتيجي

تسعى تركيا لرفع قدرة المخزون الإستراتيجي للغاز الطبيعي، وتبذل جهودا مستمرة لتنفيذ مشاريع من شأنها رفع القدرة التخزينية، ومن هذه المشاريع:

- مشروع بحيرة الملح: لتخزين الغاز الطبيعي تحت الارض بقدرة تصل إلى 600 مليون متر مكعب، وحسب الباحث في مجال الطاقة إسماعيل كافاز-مركز سيتا- يستمر العمل على زيادة سعة الخزان لتصل إلى 5,4 مليار متر مكعب.
- مشروع مرمرة: لتخزين الغاز الطبيعي والذي تبلغ سعته بعد إستكمال المرحلة الثانية 2.8 مليار متر مكعب، و4.6 بعد إستكمال المرحلة الثالثة¹⁵⁵.

¹⁵³ نفس المرجع السابق، ص 230

¹⁵⁴ نفس المرجع السابق، ص 231

¹⁵⁵ نفس المرجع السابق، ص 231

خامسا: الحصول على بدائل جديدة للغاز الروسي

من أعظم الفوائد التي تجنيها تركيا من مرور خطوط النقل بأراضيها هي الحصول على بدائل جديدة للطاقة، فوفقا لهيئة تنظيم سوق الطاقة في تركيا كانت روسيا أكبر مورد للغاز لتركيا في مارس من العام الماضي، ولكن مع انخفاض مبيعاتها بنسبة 72% أصبحت الآن رابع أكبر مورد، وبالرغم من تصريح ممثل شركة غازبروم " أنتركيا هي ثاني شريك تجاري لشركة غازبروم بعد ألمانيا، حيث بلغت صادرات شركة غازبروم الروسية من الغاز الطبيعي إلى تركيا 27.3 مليار متر مكعب في عام 2013" وتصريح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأن "روسيا هي شريكنا الإستراتيجي"، إلا أن تركيا بحثت عن مصادر أخرى للطاقة حيث أعلنت تركيا أنها تسعى لإيجاد بدائل لمصادر الطاقة الروسية لعدة أسباب خاصة بعد الأزمة بين البلدين الناجمة عن إسقاط المقاتلة الروسية، حيث وعد الرئيس التركي أردوغان بأن بلاده لن تنهار "بسبب العقوبات الروسية"، ووفقا لمحللين فإن أسعار شركة غازبروم الحكومية الروسية أعلى عدة مرات من أسعار الغاز الطبيعي المسال، ولذلك فإن واردات تركيا من الغاز زادت من الولايات المتحدة وعبر خط أنابيب من أذربيجان، وصرح أردوغان في خطاب متلفز أنه من الممكن إيجاد مصادر أخرى، في إشارة إلى قطر¹⁵⁶.

إن الفائدة الاقتصادية التي جنتها تركيا وستجنيها على المدى الطويل من مشاريع نقل الطاقة ستحفزها على نحو مستمر لإقناع المزيد من الدول لنقل طاقتها عبرها، كما أن ملاحظة الدول المصدرة للطاقة للجديوى الهائلة التي عادت على الدول الأخرى والتي استخدمت تركيا كوسيط لنقل الغاز ستحثها بالضرورة نحو إبرام اتفاقيات مع تركيا بغية نقل غازها، حتى لو اضطرت لتقديم بعض التنازلات على الصعيد السياسي.

¹⁵⁶ نفس المرجع السابق، ص 231

من خلال ماسبق ذكره في إطار عرضنا للسياسات الطاقوية لكل من روسيا وتركيا نستنتج مجموعة من النقاط توضح أوجه الاختلاف والتشابه بين سياسات الدولتين المنتهجة في مجال الطاقة، حيث تعتبر روسيا دولة منتجة ومصدرة بل ورائدة في مجال تصدير الطاقة في العالم، وتركيا الدولة المستهلكة والمستوردة لكميات كبيرة من الطاقة، وعلى هذا الأساس نحاول أن نذكر نقاط التشابه والاختلاف في السياسات الطاقوية المنتهجة من كلا الدولتين كمايلي:

أولاً: نقاط التشابه

● الزيادة في عمليات الإستكشاف والتنقيب

فبالنسبة لروسيا فهدفها هو زيادة إنتاجها وبذلك السيطرة على أكبر نسبة من إحتياجات الأسواق العالمية وبالتالي السيطرة على القرار السياسي العالمي وجعل الطاقة كورقة ضغط تستعمل في توجيه السياسة العالمية لمصالحها كما هو الحال بالضغط على ألمانيا بصفة خاصة وأوروبا بصفة عامة بخصوص القضية الأوكرانية، أما تركيا فتسعى من خلال زيادة عمليات التنقيب من أجل تخفيف فاتورة الإستيراد والتحرر من التبعية الطاقوية لروسيا ودول بحر قزوين.

● إقامة مشاريع جديدة لنقل الطاقة

وهذا من خلال الوصول إلى تزويد الأقاليم البعيدة والتي في حاجة أكبر لكميات كبيرة للطاقة كدول الإتحاد الأوروبي (بالنسبة لروسيا)، أما تركيا فتسعى من خلال إقامة هذا النوع من المشاريع لأن تكون مركز عالمي لتوزيع الطاقة نحو أوروبا، ودول أخرى في آسيا وبالتالي تحكم أكثر في إمدادات الطاقة العالمية وهو مايجعلها تمتلك نقاط قوة إقتصادية وسياسية في المنطقة.

● تسعى كلا الدولتين لتنمية علاقات جيدة مع الدول المصدرة للطاقة في المنطقة

كما هو ملاحظ بالنسبة لتركيا من خلال ربط علاقات مع الدول المصدرة للطاقة كإيران وكزاخستان، حيث قامت بإنشاء مشاريع طاقوية معها مستغلة موقعها الجيوستراتيجي لعبور إمدادات هذه الدول عبر أراضيها، أما روسيا فتسعى من خلال ربط هذا النوع من العلاقات مع الدول المصدرة المجاورة لها والتي تمتلك مخزونات كبيرة من الطاقة بغبائها تحت سيطرتها والحيلولة دون نجاح أي نوع من المشاريع لنقل الطاقة كما كان الحال من خلال التصدي لمشروع (نابوكو) والذي كانت روسيا السبب الاول في إفشاله حيث كان من المقرر الإعتماد على الغاز التركمانستاني والأوزباكستاني في إقامة المشروع، كما كان مقرر

أن يمر عبر أذربيجان مروراً بتركيا ومن ثم إلى دول أوروبا الشرقية دون المرور عبر الأراضي الروسية، إلا أن روسيا تصدت للمشروع بإثارة مشكلة عدم إتفاق الدول المطلّة على البحر حول ماهية الصفة القانونية للبحر هل هو بحيرة أم بحر وما يترتب عن ذلك من حقوق مختلفة للدول المطلّة عليه، إضافة إلى جذب تركيا عن طريق المشروع المشترك وهو السيل التركي.

● تفعيل دور الشركات النفطية الوطنية

وهو ما قامت به روسيا من خلال تفعيل دور شركة غاز بروم حيث منح لها حق إستكشاف وتنقيب وإستخراج وتصدير الطاقة وكذلك نقلها من خلال عدة مشاريع لنقل الطاقة، أما تركيا فقد أعطت إهتماماً بالغاً لشركاتها النفطية وإهمها شركة البترول التركية، وسعيها لزيادة عمليات الإستكشاف من خلال سفنتي الأبحاث والمسح وهما سفينة خير الدين بربروس باشا، وسفينة أروتش، إضافة إلى ثلاث سفن أخرى للحفر أبرزها سفينة الفاتح والتي إكتشفت حقل تونا 1 في حوض البحر الأسود.

ثانياً: نقاط الإختلاف

رغم إتفاق السياسات الطاقوية الروسية-التركية في بعض النقاط إلا أنهما يختلفان في الهدف المراد الوصول إليه من وراء هذه السياسات الطاقوية لكلا الدولتين، أما أوجه الإختلاف في هذه السياسات فنذكرها كمايلي:

- تعتمد تركيا على محاولة الحد من واردات الطاقة بتنوع إمداداتها ومواردها وتحسين قدراتها التخزينية، والإستثمار في الطاقات المتجددة، أما روسيا فتسعى لزيادة إنتاجها وإستكشاف أكبر لمساحات شاسعة خاصة وأنها تمتلك مخزونات هائلة من الغاز والبترول.
- تعد روسيا الدولة الموردة الأكثر تضرراً من التطوير المحتمل لحقول الغاز في البحر الأسود، لأن ذلك سيضعف قدرتها على إستخدام الطاقة كمصدر للنفوذ، من جانبها ستحاول تركيا أن تتفاوض مستغلة بلا شك الوضعية لصالحها، وهو ما قد يكون سبباً إضافياً لحدوث مواجهة بينهما. لكن تدهور العلاقات بين روسيا وتركيا من شأنه أن يعيد التوازن إلى علاقات أنقرة المتوترة مع الغرب ومؤسساته، ولا سيما الإتحاد الأوروبي، لن تكون هذه المهمة سهلة إذا قررت تركيا إتخاذ هذه الخطوة، خاصة بعد إكتشافات الغاز الحديثة. وليس من المستغرب غياب صراعات على ترسيم الحدود البحرية في البحر الأسود مع الدول الساحلية في الإتحاد الأوروبي، ووجود هياكل تعاون إقليمي مثل منظمة التعاون الإقتصادي في البحر الأسود، التي يمكن أن تسهل إقامة علاقات تعاون لإستغلال هذه الموارد مع بلغاريا ورومانيا. ينبغي أن نأخذ بعين الإعتبار أيضاً أن لوائح

الطاقة التركية منسجمة بشكل كاف مع اللوائح الأوروبية للسماح بتكامل أسواق الغاز دون صعوبات كبيرة، ومن شأن الحاجة إلى الإعتماد على خبرة الشركات الغربية في إستخراج الغاز في أعماق البحار أن تكمل هذا السيناريو.

يمكن أن يساعد هذا الأمر في تقليل التوترات في شرق البحر الأبيض المتوسط، حتى لو كان فقط من أجل تسليط الضوء على المزايا الواضحة للتعاون في هذا المجال. لكن الحقيقة هي أن طبيعة المشاكل في هذا الموقع الجغرافي لها علاقة بالقضايا الجيو - سياسية الأخرى أكثر من إرتباطها بالطاقة، ولا يمكن أن نستبعد أن تقرر تركيا، بعد أن عززت موقعها الجيوبوليتيكي من خلال إكتشافات البحر الأسود، إعادة تأكيد إستراتيجيتها في شرق البحر الأبيض المتوسط.

من الواضح أن الخلافات القديمة حول ترسيم الحدود في مياه المتوسط، التي أثرت من جديد الآن بسبب وجود إحتياطيات ضخمة من الهيدروكربونات، هي السبب الحقيقي وراء التوترات بين الدول الساحلية، لا سيما اليونان وقبرص من جهة وتركيا من ناحية أخرى، إلى جانب القوى الخارجية ذات نطاق إقليمي أو عالمي مثل فرنسا والولايات المتحدة وروسيا. وقد إشتد التوتر وتكررت الحوادث بين القوات البحرية والجوية في الأشهر الأخيرة.

على الرغم من إنشاء مؤسسات تعاون إقليمية في مجال الطاقة، مثل منتدى غاز شرق المتوسط، إلا أنها بالكاد ساهمت في تخفيف التوترات. على العكس من ذلك، تعتقد تركيا أن هذا المنتدى يتم صياغته ضد مصالحها، وينطبق الأمر ذاته على روسيا، حيث قررت شركات الطاقة منع مشاركتها في إستغلال هذه الموارد رغم محاولاتها المتكررة، في ظل الإستغلال التجاري لإحتياطيات الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط، يمكن لروسيا أن ترى أن مكانتها كمصدّر للغاز إلى الأسواق الأوروبية مهدد، الأمر الذي يمكن أن يجعل مصالحها تتوافق مع مصالح تركيا.

الفصل الثالث

إمتدادات التنافس الطاقوي

والأمني الروسي-التركي

إقليميا ودوليا

المبحث الأول: تأثير متغير الطاقة في العلاقات التركية- الروسية

ترتكز معادلة الطاقة في البحر الأسود بين روسيا وتركيا على شكلين اثنين الاول محاولة تركيا لان تكون مركز توزيع اقليمي للطاقة من خلال عدة مشاريع لنقل الطاقة عبر البحر الأسود، و الشكل الثاني يتحدد اساسا في محاولة تركيا للتنقيب على الغاز جنوب حوض البحر الاسود، اما روسيا فبدورها تعتبر دولة طاقوية بامتياز لوجود احتياطات كبيرة من الغاز على اراضيها وباعتبار وجود مشاكل سياسية مع اوكرانيا في الاعوام الاخيرة اضافة الى تفجير خط انابيب الغاز المسمى السيل الشمالي فلم يتبقى لها للوصول الى الاراضي الجنوبية والاوربية غير تركيا مرورا بالبحر الأسود، وقبل التطرق لمعادلة الطاقة لابد لنا ان نتطرق لتاريخ العلاقات السياسية بين روسيا وتركيا حتى نتضح لنا ديناميكية العلاقات الطاقوية بين البلدين.

المطلب الأول: تاريخ العلاقات الروسية-التركية

إن العلاقات التركية-الروسية تحمل تاريخاً طويلاً من العدا، ففي البداية أسقطت الإمبراطورية العثمانية الإمبراطورية الرومانية الثانية عام 1453، وحيث ان تركيا هي وريثة الإمبراطورية العثمانية كما أن روسيا أو الاتحاد السوفيتي يرى نفسه روما الثالثة، فقد كانت الاجواء دائماً مشحونة بهذا العدا التاريخي، وعندما دخلت الدولة العثمانية طور أو مرحلة التدهور في القرن العشرين، شرعت روسيا القيصرية في الأخذ من أراضيها وممتلكاتها في القوقاز وآسيا الوسطى. وعندما قامت الجمهورية التركية في عهد كمال أتاتورك (أي عودة القوة والسيطرة في تركيا) كانت الإمبراطورية القيصرية قد انتهت على أيدي البلاشفة عام 1917، وهذا ما سمح للدولة التركية بالنهوض مجدداً¹⁵⁷.

بعد ذلك تحسنت العلاقات نسبياً بين الاتحاد السوفيتي وتركيا بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية حينما خرجت روسيا منتصرة أصبح استقرار تركيا مهدداً بالخطر، فقد ألغى الاتحاد السوفيتي " معاهدة الصداقة والحياد " التي عقدها مع تركيا في ديسمبر 1925، وبسبب هذا الإلغاء طلبت روسيا أن تستعيد إقليم قارص وأردهان، وقد كانت تخلت عنهما في عام 1921 لتتركيا، كما طلبت قواعد عسكرية في منطقة المضائق بجانب تركيا، وقامت بتعديل بنود معاهدة مونتنرو التي عدلت فيها قواعد المرور عبر مضائق البحر الأسود، وطالبت بعقد معاهدة دولية للدفاع عن البحر

¹⁵⁷ معمر فيصل خولي، العلاقات التركية-الروسية: من إرث الماضي إلى أفق المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، قطر، سنة 2014، ص 44

الأسود، كل ذلك كان شرطاً لكي تقوم بمعاهدة سلام أخرى مع تركيا بحكم أنها من المعسكر المنتصر في الحرب العالمية الثانية¹⁵⁸.

ظل الاتحاد السوفيتي في التضخم إلى أن قامت أميركا بتأسيس حلف شمال الأطلسي، وظلت تركيا تعمل جاهدة للدخول إلى هذا التحالف، وبعد جهود ثلاثة اعوام متصلة أصبحت عضواً رسمياً في هذا الحلف عام 1952، وبهذا أصبحت ذراع أميركا أو الذراع الغربية لأميركا وأوروبا التي من مهامها احتواء الاتحاد السوفيتي، كما أنها الدولة المواجهة لدول حلف وارسو المؤيدة للاتحاد السوفيتي، وهذا ما أعاد لتركيا قوتها وهيمنتها ونفوذها في المنطقة مرة أخرى، كون أنها حليفة الغرب، وبعد ما اشتدت تركيا مرة أخرى أصبح لا مفر من أن يتم تعديل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مرة أخرى.

في مايو 1992 تم توقيع معاهدة " مبادئ العلاقات بين جمهورية تركيا والاتحاد الروسي " واعتُبرت هذه المعاهدة أساس لمرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين وبداية العلاقات الرسمية، وركزت هذه المعاهدة على الجوانب الندية بين الدولتين، مثل احترام السيادة والسلامة الإقليمية، والمساواة في الحقوق والمصالح المتبادلة، والامتناع عن استخدام القوة بين البلدين، ولكن المعاهدة لم تمنع تباين أو اختلاف المصالح أو تناقض المواقف في النزاعات الإقليمية بين البلدين، وهذا البند الأخير كان السبب في استمرار العلاقات في توتر دائم وعدم اطمئنان بين أي من البلدين إلى نظيرتها. فقد انتاب روسيا قلق من الدعم الغربي ولا سيما الأمريكي لتركيا وتعزيز قوتها دائماً لاحتواء دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز¹⁵⁹.

في ديسمبر 1994 شنت القوات العسكرية الروسية اعتداءً على المقاتلين الشيشان، نجمت عنه خسائر في المدنيين العزل، وهذا أثار ردات فعل عاطفية من تركيا، فقام البرلمان التركي بانتقاد روسيا، وخرجت في تركيا تظاهرات موالية للشيشان، ورداً على ذلك قامت روسيا باتهام تركيا بأنها شريكة في الجريمة فتركيا متساهلة مع القوقاز وتسمح لهم بالتواجد في التنظيم الاجتماعي لها، والقوقاز تقدم الدعم المالي إلى الانفصاليين الشيشان، وتهرب أسلحة إليهم، كما أن تركيا تقدم الرعاية الطبية للجرحى من الشيشان، وفكرة أن دولةً تقوم بدعم جماعات متمرده في دولة أخرى هو شيء مرفوض في العالم الحديث، لأن ما يهدد قوميات الدول الآن هو تمرد بعض الفصائل عنها والسعي إلى تكوين كيان آخر خاص بهم.

158 نفس المرجع السابق، ص 44

159 نفس المرجع السابق، ص 45

ولكي تحمي تركيا موقفها الدولي ادعت أنها لا تدعم جماعات القوقاز ولكن توفر لهم الرعاية الطبية فقط لأن هذا حق إنساني لكل إنسان مهما كان فصيله، وبالمثل اتهمت تركيا روسيا أنها تدعم الأكراد المحاولين الانفصال عن تركيا، كما أنها متساهلة مع فعاليات الهياكل الكردية التي ترتبط بحزب العمال الكردستاني، والكرد يقومون بشن حملات إرهابية على الإقليم التركي، وانتقدت تركيا روسيا على افتتاح ما يعرف " بالبيت الكردي " في موسكو، والسماح لأعضاء حزب العمال التركي بالالتحاق بتدريبات عسكرية في عام 1995، كما ان روسيا سمحت باستضافة البرلمان الكردي في مجلس الدوما الروسي، ولكن روسيا ردت بأنها تعرف ما تفعله ولا تحتاج وصاية من دول أخرى.

وقبل نهاية القرن العشرين بدأت أكبر المشاكل التركية الروسية، ألا وهي قرار حكومة قبرص اليونانية شراء منظومة صواريخ من روسيا عام 1997، وهذا أمر يهدد تركيا، ويحدث خلل في التوازن العسكري في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وقد هددت تركيا في تصريحات رسمية باستخدام القوة العسكرية ضد روسيا واليونان إن قامت اليونان بنشر هذه الصواريخ في منطقة البحر المتوسط، ولكي تحتوي روسيا الموقف عرضت على تركيا مقترحاً يقتضي انسحاب الجنود الأتراك من قبرص الشمالية في مقابل أن تلغي روسيا صفقة الأسلحة مع اليونان. ورفضت تركيا بالطبع التخلي عن قبرص ولذلك أصرت روسيا على إتمام صفقة السلاح مع اليونان.

تصاعدت الأزمة مع إصرار روسيا على إتمام الصفقة، وقامت بتحذير تركيا أنها إن قامت بأي اعتداء على السفن حاملة الصواريخ ستنشعل الحرب الإقليمية بينهما، وبسبب هذا التسارع في التوتر بين الدولتين وإمكانية حدوث عمل عسكري يستنزف موارد البلدين والمنطقة، بالإضافة إلى احتمال حدوث حرب بين دولتين في حلف الناتو وهما اليونان وتركيا، قامت الولايات المتحدة الاميركية بالتدخل للتحجيم من الغضب التركي، وقامت بنشاط دبلوماسي بسببه قامت اليونان بتأجيل تاريخ استلام الصواريخ ما يقرب من عام، بمزيد من الجهد الأميركي وافق الرئيس اليوناني السابق على نشر الصواريخ في جزيرة كريت بدلاً من نشرها في قبرص وتهديد مصالح تركيا¹⁶⁰.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الطاقوية بين تركيا وروسيا

الأثر الأبرز لدور الطاقة في انماء العلاقات الروسية بدول الشرق الأوسط تجسد في تعميق العلاقات الروسية -التركية، إذ تبدي روسيا اهتماما كبيراً في فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي مع تركيا لاسيما في مجالات الطاقة التي أخذت أبعاداً استراتيجية منذ عام 1997، وقد بدأ التعاون بين البلدان في إقامة العديد من المشاريع الاستراتيجية لنقل الطاقة.

إنّ الواقع يشير الى أن تركيا تعد من الأسواق الأساسية للغاز الروسي، إذ تتزايد صادرات روسيا من الغاز إلى تركيا على نحو تدريجي، إذ ارتفعت من (14,5) مليار متر مكعب عام 2004 الى (18) مليار في عام 2005، ثم ارتفعت النسبة من 25 -30 عام 2006، حيث تم نقل الغاز الروسي إلى تركيا عبر خط (السييل الأزرق) ثم تم بناء مشاريع أخرى من أجل مواجهة الطلب المتزايد من جانب تركيا على الطاقة، وكذلك لنقله إلى أوروبا عبر تركيا.

والجدير بالذكر أن تعميق العلاقات الاقتصادية الروسية التركية ازدادت بشكل ملحوظ مع توتر العلاقات الروسية الأوكرانية وموقف الاتحاد الأوروبي غير البناء اتجاه المشروع الروسي لتزويد أوروبا بالغاز من خلال بناء مشروع (السييل الجنوبي)، حيث فرض الاتحاد الأوروبي شروطاً تعجيزية أدت الى تعطيل ذلك المشروع، فضلاً عن رفضت بلغاريا منح الموافقة لمد الانبوب عبر أراضيها، بسبب أزمة شبه جزيرة القرم، في مسعى أوروبي للضغط على روسيا¹⁶¹، إن الظروف الاستثنائية في العلاقات الروسية الأوروبية التي واكبت الازمة الأوكرانية- الروسية عام 2014، قد منحت تركيا فرصة الحصول على احتياجاتها من الطاقة الروسية وثبات وجودها أمام الاتحاد الأوروبي بأن لديها البديل المناسب عنه¹⁶².

كما إنّ روسيا تريد أن توصل رسالة إلى العواصم الغربية مفادها إن روسيا قادرة على اجتذاب الأتراك واختراق المعسكر الغربي والتغلغل فيه برغم الحصار المفروض عليها، كما أن تعميق العلاقات الروسية التركية يضمن لروسيا الوصول الى الأسواق العالمية عبر تركيا ذات الموقع الجيو استراتيجي، إذ تشكل المضائق التركية منفذ روسيا إلى البحر المتوسط والتي تمثل قارب نجاة استراتيجي لتقليص تداعيات الحصار

¹⁶¹ مجيد صالح ديارى، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010، ص 74.

¹⁶²Vladlen Martynov, Russia and Turkey horizons Policy, VOL.XXV, No.3-4, 2000, p.28.

ofdevelopingpolicy, Foreign

الذي يفرضه حلف الناتو على روسيا وتخفيف العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على روسيا منذ صيف 2014، بسبب الأزمة الأوكرانية-الروسية الناجمة عن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم. وكانت تركيا قد رفضت مشاركة الدول الغربية في تطبيق تلك العقوبات الاقتصادية على روسيا.

لقد أدى اغلاق روسيا (التيار الجنوبي) الى بناء خط (التيار التركي) الذي عزز العلاقات الاقتصادية الروسية التركية بشكل كبير، وأصبحت تركيا تحصل على ثلثي احتياجاتها من الغاز الروسي، إذ وصلت صادرات الغاز الروسي الى تركيا إلى 26,6 مليار متر مكعب سنوياً، ومن المتوقع أن تتجاوز ذلك الحد، إذ أصبحت تركيا بلد عبور لتصدير الطاقة الروسية إلى الاتحاد الأوروبي بدلاً عن أوكرانيا، فقد أوضح (ألکسي ميللر) الرئيس التنفيذي السابق لشركة غازبروم الروسية، أنّ روسيا تخطط إلى جعل مشروع التيار التركي الطريق الوحيدة لإمداد أوروبا بالغاز الروسي بدلاً من أوكرانيا، وقد أعلنت (غازبروم) الشركاء الأوروبيين بضرورة تهيئة البنى التحتية المتعلقة بنقل الغاز عبر الحدود التركية - اليونانية إلى داخل أوروبا.

المطلب الثالث: أهم المشاريع الطاقوية الروسية- التركية في البحر الأسود

يزداد الطلب على الطاقة يوماً بعد يوم، وقد ساهم الموقع الجغرافي الفريد لتركيا ولاسيما ارتباطها البري مع عدة دول، فضلاً عن ربطها بقارة آسيا وأفريقيا، في تحولها لتحتل موقعاً هاماً في خطط الاتحاد الأوروبي الباحث عن تعزيز أمن الطاقة لديه، إضافة إلى الموقع الجغرافي كان للاستقرار الاقتصادي والسياسي والعلاقات مع الدول المنتجة للمواد الخام دور كبير في تحول تركيا لمركز هام لنقل الطاقة فعوضاً عن التنافس والصراع على المصالح والنفوذ اتبعت أنقرة فلسفة التعاون والشراكة وقدمت نفسها على أنها الدولة المصدرة للأمن والاستقرار هذه الأسباب جعلت تركيا في موقع ممتاز ومثالي للاستفادة من نقل الغاز الطبيعي بين الدول، وفي هذا السياق عملت تركيا على عدد من مشاريع وخطوط الطاقة الكبيرة، وقد أتمت تركيا حتى الآن عدد من الاتفاقيات الخاصة بخطوط نقل الطاقة، لاحقاً أصبح لدينا سبع خطوط رئيسية تمر من تركيا لتتجه الى بلدان أخرى ومن اهم هذه الخطوط، الخطوط الرابطة بين روسيا وتركيا(موضوع دراستنا)¹⁶³:

¹⁶³ محمد أبو حسن علي، صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، يوليو 2018، المجلد 53، ص 32

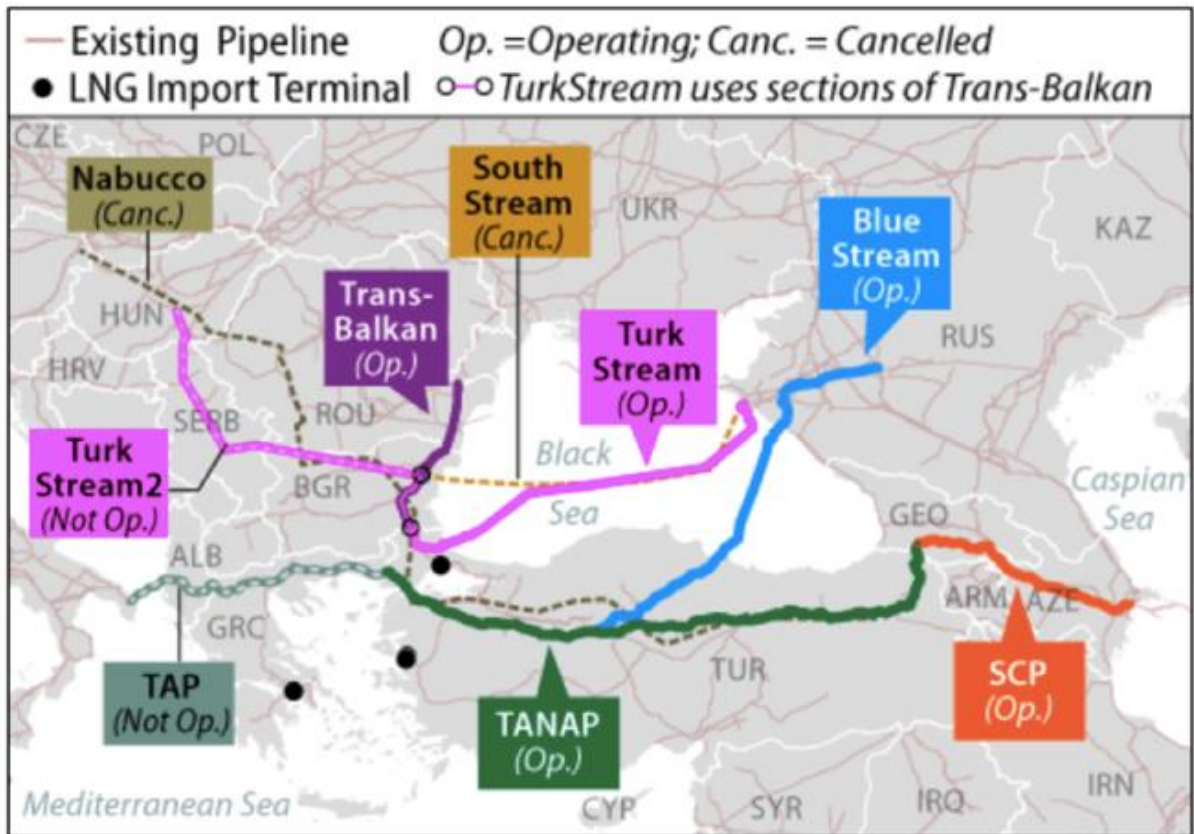
الفرع الأول: خط السيل التركي أو ترك ستريم

هو مشروع اقتصادي عملاق مشترك بين موسكو وأنقرة، يقوم على نقل الغاز الطبيعي الروسي إلى كل من تركيا ودول جنوب وشرق أوروبا عبر أنابيب ناقلة يمر من البحر الأسود وعبر الأراضي التركية. يعتبر خط ترك ستريم بديلاً أو تكراراً لخط أنابيب ساوث ستريم (South Stream) الذي تم إلغاؤه بالإجبار من قبل بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وترك ستريم مشروع تقدمت به روسيا منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حتى عام 2014، وقد أعلن بوتين أن خط السيل الجنوبي سيمر عبر دولة ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي في 25 ماي/2014، وصرح "ألكساي ميلر" مدير شركة غازبروم الروسية أن خط الغاز الجديد، سيضخ إلى أوروبا بسعة تبلغ 63 مليار متر مكعب سنوياً، منها 47 مليار متر مكعب ستذهب إلى أوروبا و16 مليار متر مكعب لتركيا، أطلقت الدراسة الفنية للمشروع في 2015، وقد انتهت هذه الدراسة لجزء المشروع المار من تحت البحر الأسود، في 26 حزيران 2015 توقف المشروع قليلاً بسبب بعض الخلافات على نقاط فنية وأخرى مالية، أدت إلى تعديل على الخط ليصبح خطين بدل أربع خطوط، بحجم إجمالي يبلغ 31.5 مليار متر مكعب سنوياً، كما ورد في تصريح لوزير الطاقة الروسي "ألكسندر نوفاك" - "الأناضول" بتاريخ 2 أكتوبر 2015، حيث قال "إنّ ثمة تعديل جرى على المشروع ليصير خطين فقط وليس أربعة خطوط كما كان متفق عليه سابقاً، بحجم إجمالي يبلغ 31.5 مليار متر مكعب سنوياً، وأن الخط الأول من المشروع سيخصص لتركيا وحدها وسيمدها سنوياً بـ 15.75 مليار متر مكعب¹⁶⁴، بينما الخط الآخر سيخصص لباقي الدول الأوروبية) لكن أدت حادثة إسقاط الطائرة الروسية (سوخوي 24) من قبل المقاتلات التركية فوق الأراضي التركية في نوفمبر 2015، لدى انتهاك الأولى المجال الجوي التركي عند الحدود مع سوريا، بولاية هاتاي جنوبي البلاد إلى توتر بين البلدين وإلى تعليق الاتفاقية الخاصة بهذا المشروع أواخر عام 2015 بشكل تام، وفي مطلع 2016 أرسل الرئيس التركي رسالة إلى نظيره الروسي أعرب فيها عن حزنه حيال إسقاط الطائرة الروسية، وتعاطفه مع أسرة الطيار القتيل، وتبعتها زيارة الرئيس أردوغان لموسكو أدت إلى تحسين العلاقات بين الدولتين وتحقيق المصالحة بين البلدين وتطبيع العلاقات والتي أدت إلى إحياء المشروع ولكن بنصف قدرته تقريباً، وبعد عدة لقاءات بين الطرفين صادق بوتين على القافية المشروع في 7 شباط 2017، وبدأ العمل في مايو/أيار 2017، واكتمل في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، "كانت كلفة المشروع 13 مليار دولار ويمتد ترك ستريم من مدينة

¹⁶⁴إبراهيم رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 21

أنيا إلى مدينة كيبكوي في محافظة قرقايلي بشمال غرب تركيا، وهو يتكون من خطين متوازيين، تم تصميم الخط الأول بحيث ينقل 15.75 مليار متر مكعب سنوياً للسوق التركية ، ويمتد بطول 1160 كلم من خطي أنابيب يبلغ طول الأول 930 كلم ويعبر قاع البحر الأسود، وهو مخصص لنقل الغاز إلى تركيا، أما الثاني الذي يبلغ طوله 180كم، فيمر عبر الأراضي التركية إلى أوروبا" ، "ويضاف لها 50 كلم في الأراضي الروسية"، "وهو من الناحية العملية ينقل ما تلقته تركيا منذ عام 1988 مما يسمى بالطريق الغربي، وهو خط الأنابيب العابر للبلقان الذي يمر بأوكرانيا ومولدوفا ورومانيا وبلغاريا، أما الخط الثاني فهو خاص بالبلقان وأوروبا الوسطى " وتجاوز الجانبان التركي والروسي كثيراً من محطات الخلاف في سبيل خروج مشروع السهل التركي العملاق إلى النور. اتفاق "السيل التركي" نقطة تحول في طاقة تركيا¹⁶⁵.

الخريطة رقم 11: خطوط الانابيب في تركيا وجنوب شرق أوروبا

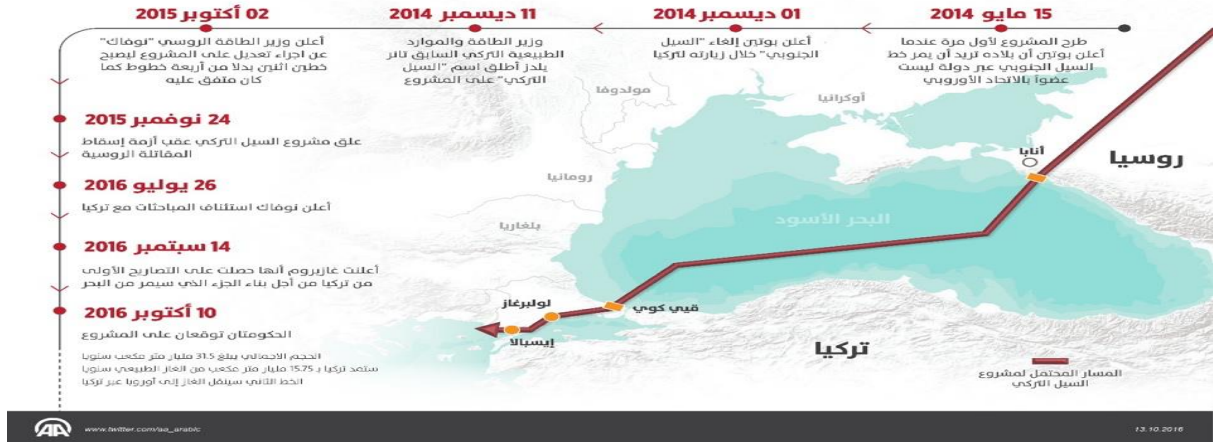


المصدر: محمد رشيد، أثر الموقع التركي في التحكم بخطوط الطاقة الواصلة إلى أوروبا، ص 220

خريطة رقم 12: السيل التركي نقطة التحول في طاقة تركيا

اتفاق "السيل التركي" نقطة تحول في طاقة تركيا

وقعت الحكومتين التركية والروسية في 10 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري على اتفاق مشروع السيل التركي لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر تركيا بعد جهود دامت عامين الثنين



المصدر: محمد رشيد، أثر الموقع التركي في التحكم بخطوط الطاقة الواصلة إلى أوروبا، ص 221

الفرع الثاني: خط السيل الأزرق خط أنابيب الغاز الطبيعي الروسي - التركي (الخط الغربي)

السيل الأزرق هو خط عبر البحر الأسود لنقل الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا دون المرور بأي دولة أخرى، وتأتي أهمية خط "السيل الأزرق" من كونه ينقل أكثر من 50% من إجمالي صادرات روسيا من الغاز الطبيعي إلى تركيا، تم توقيع على الاتفاقية الخاصة بالمشروع عام 1997 وتم وضع حجر الأساس للمشروع الذي تبلغ قدرته الاستيعابية 16 مليار متر مكعب في شباط 2003، ويبلغ طوله 1213 كيلو متر، منها 380 كيلو متر تمر من أسفل البحر الأسود، وبدأ خط أنابيب "السيل الأزرق" في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ونقل 11.1 مليار متر مكعب من الغاز إلى تركيا العام الماضي من إجمالي 15.5 مليار متر مكعب تم تصديره ، وبدأ وصول الغاز عبر الخط الذي يبلغ طوله 845 كلم عام 1988، إلى تركيا وإلى أوروبا عبر بلغاريا، وكان أقصى مقدار نقله هذا الخط هو 6 مليارات متر مكعب سنوياً، وقد علق العمل بهذا المشروع في 2019 مع بدء العمل بمشروع عملاق أحدث منه، وهو خط السيل التركي ومن الواضح أن قدرة هذا الخط كانت أقل من أن تخدم فكرة "مركز الطاقة"، إضافة لأسباب تتعلق بالصيانة التي بدأت ب 13 مايو 2020، وقد صرح مصدر روسي أن "ليس هناك جدوى من استخدام خطي الأنابيب إذا كان خط واحد فقط (ترك ستريم) أكثر من كافي وبالتالي إعادة تشغيل خط الأنابيب ليس لها تاريخ واضح" و المخطط التالي يوضح مسار خط السيل الأزرق.

الخريطة رقم 13: توضح مسار خط السيل الأزرق



المصدر: محمد رشيد، أثر الموقع التركي في التحكم بخطوط الطاقة الواصلة إلى أوروبا، ص 222

المبحث الثاني: امتدادات التنافس الطاقوي والأمني الروسي-التركي

تنافس روسيا وتركيا ليس بالأمر الجديد، فهو حاضر في تاريخ كلتا الدولتين الذي يعرض التنافس بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية لبط السيادة الإقليمية منذ القرن السابع عشر، الوقت الذي كانت فيه روسيا تحاول التوسع وتتطلع للسيطرة على المضائق التركية، مع دفاع الدولة العثمانية عن أراضيها ونفوذها ليتجلى ذلك في الصراع الأبرز بين الطرفين في حرب القرم (1853-1956) للسيطرة على البحر الأسود وما وراءه وقد شمل هذا التنافس أبعاداً كثيرة أبرزها كان حول الموارد الطاقوية، استمر هذا التنافس ليتجلى في عدة صور وفي أكثر من قضية خاصة في ظل الاحتياجات التركية للطاقة وضرورة الحصول عليها، أما روسيا والتي بدورها تسعى جاهدة للوصول للمياه الدافئة خارج حدودها ليمتد هذا التنافس الطاقوي خارج الأقاليم الجغرافية للدولتين ليكن إقليمياً ودولياً وهذا ما سندرسه في متن هذا المبحث.

المطلب الأول: إمدادات التنافس الطاقوي الروسي-التركي

الفرع الأول: روسيا وتركيا ومعادلة الطاقة في بحر قزوين

تسعى روسيا في لعبة المصالح الطاقوية الى السيطرة على موارد الطاقة في بحر قزوين، خاصة وأنها من بين المناطق التي تزخر باحتياطيات نفطية كبيرة، لهذا تهدف روسيا لرسم استراتيجية للتوسع واحتواء المنطقة، الى جانب تخوفها من أن تصبح دول هذه المنطقة منافساً قوياً في ادارة السوق النفطية العالمية لذلك عمدت روسيا لتحقيق ما يلي¹⁶⁶:

- ضمان الريادة الروسية في الاستغلال والاستكشاف والنقل لموارد الطاقة في بحر قزوين عن طريق التحكم في صادرات النفط الكازاخستاني الذي يمثل لروسيا المحور الأهم في لعبة المصالح الطاقوية بأوراسيا.
- فتح مجال أوسع للشركات النفطية الروسية للتعامل مع المحور الثلاثي (أذربيجان / كازاخستان / تركمانستان) وذلك لضمان تدفق النفط بأسعار منخفضة ونقلها للسوق الأوروبية.

- ربط جسور الطاقة عبر الجبهة الروسية لضمان التحكم في السوق العالمية، خاصة وأنّ للولايات المتحدة الأمريكية حضور قوي أمام امدادات النفط الروسية عبر بحر قزوين وبالتالي سعت روسيا الى وضع اتفاقيات مع جمهوريات المنطقة لضمان امدادات النفط، من أهمها الخط الجنوبي عبر إيران ومنطقة الخليج العربي وخط أوبك (OPEC) والذي ينطلق من كازاخستان الى ميناء نوفورسيسك على حدود حوض البحر الأسود، يكون بذلك البعد الأهم في رسم هذه الخطوط ضمان تدفق الامدادات النفطية الى السوق الأوروبية ومن ثم تبعية المنطقة اقتصاديا لروسيا.

تتشارك تركيا مع روسيا في النزعة لإحياء المكانة الاقليمية والدولية اذ ترى تركيا أنها كانت ولا تزال دولة مركزية فاعلة بحكم موقعها الجغرافي المتميز الواقع بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، الى جانب أنّها تطل على البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، وتتحكم بمضيق البوسفور والدردينيل لتشكل بهذا الموقع قلب المجال الجغرافي الأوراسي لتكون دولة عبور مميزة لموارد الطاقة عبر أراضيها¹⁶⁷ بالرجوع الى نظرية الدور وكما هو واضح فإنّ سعي تركيا الى لعب دور اقليمي جعلها تطمح لتكون المركز الاقليمي الرئيس

¹⁶⁶وليد شمال، دور المتغير الطاقوي في التنافس بين القوى الكبرى بحوض بحر قزوين لفترة ما بعد الحرب الباردة، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: 2013/2014)، ص 111
¹⁶⁷ نفس المرجع السابق، ص-ص 165-166

لنقل النفط والغاز من الدول المنتجة الأساسية في الشرق نحو أوروبا، وقد تجلّى ذلك في أذربيجان وهذابنقل الغاز الطبيعي من حقل شاه دينيز عبر خط أنابيب الغاز العابر للأناضول عبر ميناء جيهان التركي، مع احتمال أن تصبح منفذا للغاز الإيراني الى أوروبا، يعكس بذلك تضارب المشاريع بين روسيا وتركيا في مجال الطاقة كما يلي :- تركيا التي تعتبر في منطقة بحر قزوين ومنطقة القوقاز بمثابة الممر البحري والملاحي يخترق البحرين الأسود والمتوسط ومنطقة القوقاز - لإمدادات النفط والغاز من آسيا الوسطى الى أوروبا عبر خط باكو تيليسي - جيهان و الذي يعتبر أهم المحاور الجيوسياسية بالنسبة لمصالح الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسعى لإنجاح هذا المشروع في اطار التقارب الأمريكي التركي، ويعد أيضاً كبديل للخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا في الوقت الذي طرحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية المشروع، ردت روسيا بالمثل من خلال مشروعها

تركيا تحاول أن لا تخسر أذربيجان - شريكها الاستراتيجي - لخشيتها من الانعكاسات الخاص بشبكة أنابيب نقل النفط الذي يمتد من بحر قزوين عبر الأراضي الروسية الى ميناء نوفورسيسك على البحر الأسود، الأول خط أنابيب باكو غروزني نوفورسيسك لنقل النفط في شمال بحر قزوين، والثاني يتمثل في حقل تنجيز نيكورسيسك - نوفورسيسك¹⁶⁸.

* خط باكو - سوبسا الذي ينقل النفط من مصب سانغال الى ميناء سوبسا الجورجي على البحر الأسود.

* خط جنوب القوقاز الذي ينقل الغاز من حقل شاه دينيز بأذربيجان الى ميناء أرضوم التركي مرورا بجورجيا.

لا يمكن الحديث عن بحر قزوين ومنطقة القوقاز دون الإشارة الى أنّها من المناطق التي تشهد توترات حادة، تتمثل بالأساس في النزاع بين أرمينيا وأذربيجان¹⁶⁹، فإنّ ما يهم تركيا فضلاً عن الاعتبارات القومية والتاريخية للعلاقات التركية الأذربيجانية، أنّ لأذربيجان أهمية على صعيد الاستراتيجية الطاقوية التركية فهي

¹⁶⁸ نفس المرجع السابق، ص 116.

¹⁶⁹ خط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان الذي يهدف الى نقل النفط من أذربيجان عبر جورجيا الى ميناء جيهان التركي الواقع على البحر الأبيض المتوسط، بدأ الشروع في المشروع في 1998 وبدأ تشغيل الخط رسمياً في 13 جويلية 2006، يمتد الخط على طول 1760 كم، بطاقة استيعاب مقدارها 1,2 مليون برميل من النفط الخام يومياً، ليكون بذلك ثاني أكبر طول لأنابيب في العالم بتكلفة انشاء قدرت ب 4 مليار دولار، ليكون بذلك محور طريق نقل الطاقة شرق غرب عبر تجاوز المضائق الموجودة في المنطقة. النزاع القائم بين أذربيجان وأرمينيا حول اقليم ناغورنو كاراباخ بين 1993-1994 بدعم لوجستي من طرف روسيا للجيش الأرميني، ليتم في 1994 توقيع ممثلي أرمينيا وأذربيجان وميليشيات كاراباخ اتفاقية تجميد هذا النزاع برعاية من روسيا.

جزء أساسي في مشروع نابوكو لنقل الغاز من آسيا الوسطى والشرق الأوسط الى أوروبا، ذلك أن خسارة تركيا لأذربيجان يعني بالضرورة زيادة نفوذ روسيا في القوقاز. وما يزيد الأمر تعقيداً أن كلاً من روسيا وتركيا تسعيان، حسب نظرية الجيوبوليتيك المتمثلة في الفوضى الخلاقة لخلق توترات في المنطقة من أجل تعزيز مصالحهما الطاقوية، إلا أن السلبية التي قد تطرأ على التعاون القائم بينها وبين أذربيجان في مجال الطاقة¹⁷⁰.

الخريطة رقم 14: خطوط أنابيب النفط والغاز في القوقاز



المصدر: [imgil=HFhI5jP&tbn=isch](https://www.google.com.eg/search?q&imgil=HFhI5jP&tbn=isch): خريطة + خط + باكو + تبليسي + جيهان
[https://www.google.com.eg/search?q&](https://www.google.com.eg/search?q&imgil=HFhI5jP&tbn=isch)

الفرع الثاني: اقليم البلقان وتضارب المصالح الطاقوية الروسية-التركية

يتمتع اقليم البلقان بموقع حيوي ويقع على مفترق الطرق بين أوروبا وروسيا وتركيا واليونان والعالم العربي، وهو ما جعله موضعاً لتنافس القوى الكبرى، وموضعاً لتنافس روسيا وتركيا في مجال الطاقة كان البلقان ولا يزال يمثل منطقة مصالح حيوية وإستراتيجية مهمة بالنسبة لروسيا، فشبّه الجزيرة البلقانية تقع جغرافيا على الحدود الجنوبية الغربية لروسيا وتشكل امتداداً طبيعياً لعمقها الإستراتيجي، الذي يسمح لروسيا بالانفتاح على مياه البحار الدافئة (البحر الأبيض المتوسط، البحر الأدرياتيكي، بحر إيجه) التي طالما كان لروسيا الرغبة في بلوغها، كما كانت رغبتها واضحة دائماً في محاولاتها السيطرة على مضيق

¹⁷⁰ نفس المرجع السابق، ص 173

الدردينيل¹⁷¹، يكون بذلك كل من اقليم البلقان الذي يقترب من منطقة المضائق التركية التي تمتد نحو الجزر اليونانية في بحر ايجه، وجميع المناطق الجنوبية والشرقية من أوروبا والتي تشكل نقطة عبور رئيسة بين أوروبا الغربية وآسيا الوسطى والقوقاز، تمثلان موقعاً حيوياً للسيطرة على مداخل ومخارج الأسطول الروسي من البحر الأسود، لذلك ما انفكت روسيا ترى في هذا الاقليم بوابة خروج الأساطيل عبر الأديرياتيك نحو مياه البحر المتوسط لتعزيز الحضور البحري الروسي الذي تعتبره روسيا ضرورياً في التأثير على تفاعلات السياسة الدولية¹⁷².

إن سعي روسيا الى تعزيز نفوذها في البلقان راجع بالدرجة الأولى الى رغبتها في تقليل الاعتماد على تركيا في تصدير الطاقة من أجل ضمان منفذ على البحر المتوسط يتجاوز مضيق البوسفور الخاضع للسيادة التركية، ليتم من خلال اليونان، ومن أبرز مؤشرات تضارب المصالح بين كل من روسيا وتركيا في البلقان كان نجاح روسيا في عقد اتفاقية مع بلغاريا واليونان عام 2007 لبناء خط أنابيب بورغاس ألكسندر بوليس لنقل النفط الروسي ونفط بحر قزوين الى الأسواق الغربية عبر البلقان دون المرور بمضيق البسفور والدردينيل التركيين أي من ميناء بورغاس البلغاري على البحر الاسود الى ميناء الكسندر وبوليس اليوناني المطل على البحر المتوسط، ذلك لأنّ روسيا ترى في مسعى تركيا لإنشاء خط أنابيب النفط (باكو - جيهان) واحداً من الرهانات التركية لتهديد المصالح الروسية¹⁷³، تزامن هذا الاتفاق مع اتفاق ثان تمثّل في توقيع الشركة الروسية غازبروم والشركة الايطالية ENI في جوان 2007 اتفاقاً يقضي بنقل الغاز الروسي الى بلغاريا ثم وسط أوروبا و منها الى ايطاليا مروراً بالبلقان، أثر هذان الخطان سلبياً على طموح تركيا في أن تكون دولة عبور مركزية للغاز والنفط في المنطقة، وكونها دولة العبور المميّزة لنقل الغاز الروسي عبر أراضيها حيث كانت تطمح لتحقيق مركز اقليمي للطاقة عن طريق روسيا لتكون الناقل الوحيد للغاز الروسي الى أوروبا.

¹⁷¹كريم الماجري، شبه جزيرة البلقان: بوابة لعودة روسيا الى الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، سنة 2013، ص 2

¹⁷²نزار اسماعيل عبد اللطيف، التنافس الروسي - التركي على اقليم البلقان بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، العدد 37، 211

¹⁷³ نفس المرجع السابق، ص212.

الفرع الثالث: حوض البحر الأبيض المتوسط وشمال افريقيا المشهد الجديد للتنافس الطاقوي

أولاً: مظاهر التنافس الطاقوي الجديد شرق المتوسط

تزايدت أهمية حوض البحر الأبيض المتوسط مع تواجد معدّلات من الموارد الطاقوية المكتشفة شرقي الحوض، لتتوسّع حلبة المنافسة وتشمل معادلة الطاقة أطرافاً متعددة سواء الاقليمية منها والدولية، ويبدو أن روسيا وتركيا حاضرتان في معادلة الطاقة هذه ليشهد حوض المتوسط تكراراً لمشهد التنافس الطاقوي بينهما.

يعتبر حوض المتوسط مع اسقاط لآراء بريجنسكي، محور الحركة الجيوبوليتيكية في القرن الحادي والعشرين، ومركز الاهتمامات الجيوستراتيجية، حيث يضم لاعبين على قدر من القوة يجعلها قادرة على ممارسة نفوذها في المنطقة، ونشير هنا الى روسيا وتركيا التي تمثل المحور الجيوبوليتيكي في المتوسط. إنّ اكتشافات الغاز البحرية الكبيرة في شرق المتوسط يمكن أن يكون لها تأثير عميق على مستقبل الطاقة والاقتصاد والجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيكي) في المنطقة ليطلق عليها اسم المناطق الاقتصادية الحصرية¹⁷⁴ هذا وقد أدت الإجراءات التي اتخذتها بلدان شرق المتوسط لتطوير وحماية مصالحها البحرية الجديدة في مجال الطاقة إلى خلق ديناميكية / حركية أمنية غير مستقرة، وقد حفزت الاكتشافات الجديدة البلدان المعنية على تعزيز قدراتها البحرية، مع استمرار النزاعات طويلة الأمد في المنطقة، ومن المحتمل أن يؤدي أي هجوم عسكري على البنية التحتية للطاقة البحرية أو البرية إلى تأزيم الأوضاع ومع استمرار التوترات الجيوسياسية، وتاريخ الصراع المسلح في المنطقة، والزيادة الأخيرة في القوات البحرية يمكن أن تتصاعد لمواجهة في المنطقة بسرعة، في حين تسعى روسيا، التي لها علاقات وثيقة مع إسرائيل - و التي تعد أكبر مورد للنفط الخام في إسرائيل وقبرص - إلى المشاركة في تطوير ونقل وبيع غاز شرق المتوسط ولكنها لم تجد حتى الآن وسيلة فعالة لمشاركتها¹⁷⁵.

في المقابل وعلى هامش مشاركته في مؤتمر أسبوع سيرا السنوي للطاقة، في مدينة هيوستن التابعة لولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية، أكد وزير الطاقة التركي أنّ تركيا مقدمة على خطوات هامة فيما يتعلق بعمليات الحفر والتنقيب على النفط والغاز الطبيعي في منطقتي البحر الأسود والبحر المتوسط، ليشير

¹⁷⁵ 90 Sarah Vogler and Eric V. Thomson, "Gas discoveries in the Eastern Mediteranean: Implications for regional maritime security", (The German Marshall fund of the united states: March 2015), 1.

أيضاً إلى أهمية تركيا كأبرز دول المنطقة وأكثرها استقراراً، ودورها الهام في أمن إمدادات الطاقة¹⁷⁶، وبذلك سعت تركيا منذ سنة 2011 إلى استكشاف وتنمية الموارد الطاقوية قبالة الساحل الجنوبي للجزيرة القبرصية، وقد نشرت تركيا سفناً حربية في المناطق التي أجرت فيها شركات دولية عمليات الحفر الاستكشافية، كما عملت على إرسال سفن بحثية إلى منطقة الاكتشافات في الجزيرة القبرصية، من جهة أخرى تعتبر إسرائيل أنّ لتركيا دوراً مميزاً في صفقة الطاقة على مستوى التوزيع في دول أوروبا الغربية، ويتضح أنّ المصالح التركية - الإسرائيلية التي أشار إليها وزير الخارجية التركي في أبريل 2014، تتيح إبرام صفقة بين تركيا وإسرائيل تمكن هذه الأخيرة من توزيع مواردها من الغاز وتخفيف الضغوط الأمنية على الآبار خاصة تامار، وليفيثان من خلال نقلها عبر الأراضي التركية كونها الوسيلة الأكثر أماناً، حيث تسعى تركيا بذلك إلى الاضطلاع بدور النموذج الإقليمي المركزي في سبيل إعادة تأكيد أهميتها الاستراتيجية في المنطقة عن طريق رسم وتسويق استراتيجية تستهدف تحويل المنطقة إلى دائرة نفوذ تركي، حيث بات اهتمام تركيا يتمركز حول كيفية الحصول على حصتها من الموارد الطاقوية، إلى جانب المشاركة في عمليات تطوير وتسويق ثروات النفط والغاز الموجودة بحوض المتوسط تماماً كما كان الحال في منطقة آسيا الوسطى.

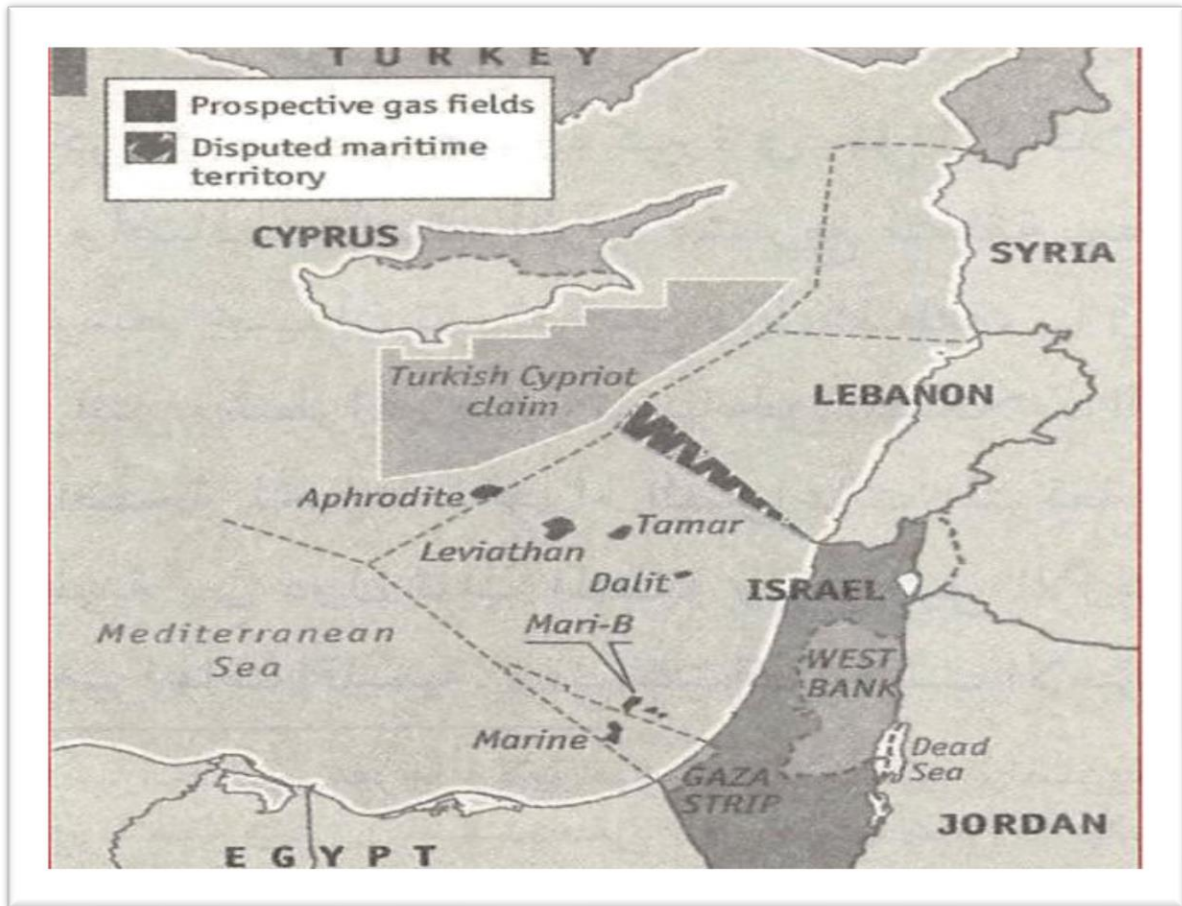
بالرجوع إلى وثيقة الاستراتيجية الروسية للطاقة الصادرة سنة 2000 والملحقة بوثيقة أخرى سنة 2003 والتي أشارت إلى أنّ دور روسيا في الأسواق العالمية سينعكس بشكل إيجابي على تأثيرها الجيوبوليتيكي حيث سعت روسيا للحفاظ على الاستثمارات الروسية في الطاقة بسوريا والتي تعد منطقة من مناطق شرق المتوسط وإعادة بالنفط والغاز على مستوى مياها الإقليمية، ليكون امتياز الاستثمار في مصادر الطاقة السورية قد حازته روسيا بشكل حصري¹⁷⁷، ففي أواخر عام 2013 وقعت شركة الطاقة الروسية (سويوز نفتي غاز) اتفاق تطوير مشترك مع سوريا لاستكشاف موارد الطاقة في المنطقة السورية في حوض المتوسط وإنشاء مشاريع لتنمية الطاقة في سوريا، حيث أشار الاتفاق إلى التزام روسيا بحماية مصالحها في سوريا لمدة 25 سنة.

¹⁷⁶تركيا تعتزم التنقيب عن النفط والغاز في البحرين الأسود والأبيض، مقال منشور على موقع تركيا بوست 09 مارس 2017، تم تصفح الموقع يوم: 29/04/2022، <http://www.turkey-post.net/p-191753>

¹⁷⁷خضير عباس النداوي، توتر العلاقات الروسية التركية. التداعيات والتوتر الإقليمي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، سنة

يبدو مما سبق أن منطقة شرق المتوسط تساعد روسيا في مواجهة المخاطر الاقتصادية المتمثلة في العقوبات الغربية والتي فرضت عليها نتيجة الأزمة الأوكرانية، وقطع امدادات الغاز عنها، مع العلم أنّ أوكرانيا من أهمّ الدول التي تمرّر روسيا عبرها الغاز للاتحاد الأوروبي الحليف التقليدي لها ما يدفعها الى البحث عن شركاء محتملين في قطاع الطاقة في إطار التحالفات الدولية، في حين تمثل اكتشافات شرق المتوسط لتركييا فرصة لتتويج مصادر طاقتها وتقليلها من الاعتماد على روسيا في استيرادها للغاز بالدرجة الأولى.

الخريطة رقم 15: حقول الغاز في شرق المتوسط



المصدر: محمد سليمان زاوي، بحر النار: تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2015، ص 71.

ثانياً: التوجهات الجديدة نحو شمال إفريقيا

برزت ملامح توجهات جديدة في إطار تنوع المصادر الطاقوية وللتخفيف من تبعية تركيا لروسيا لتشمل بذلك منطقة شمال إفريقيا، حيث أعربت تركيا عن تنقيبها عن الغاز الطبيعي في البحر المتوسط بالتعاون مع مصر، ويبدو أن تركيا ومصر تتحالفان للقيام بأعمال مشتركة في مجال النفط والغاز ويحتاج الأمر الى بعض من الوقت للبحث والتنقيب على طول البحر المتوسط، ومن بين أهم الموضوعات التي بحثها رجب طيب أردوغان خلال زيارته إلى مصر سنة 2012 موضوع التعاون في مجال الغاز والطاقة وهذا ما أكدت عليه صحيفة أكشام التركية لوصفها للاتفاقيات المصرية التركية بأنها ربيع الطاقة في البحر المتوسط. بالإضافة الى هذا تدرس تركيا استيراد الغاز من الدول الواقعة في شمال إفريقيا، حيث أفضت الاتصالات التركية الجزائرية سنة 2014، إلى رفع وارداتها من الغاز الجزائري المسال لتصبح 6 مليار متر مكعب في السنة وتشترى تركيا منها على فترات شحنات خاصة خارج الاتفاق على طريقة الدفعة الواحدة، لتبلغ 2.5 مليار متر مكعب، لكن ذلك يبدو ضئيلاً أمام ما تحتاجه تركيا من الغاز، فمن المتوقع أن تتزايد احتياجات تركيا إلى 81 مليار متر مكعب في سنة 2030، ليستمر الاتفاق التركي الجزائري إلى عشر سنوات أخرى بسعر غير معلن حيث تناقش تركيا مع الجزائر توسيع التعاون الثنائي في ميادين الاستكشاف والبتروكيميا، وأشارت تركيا أن طلبها من الغاز الجزائري المسال مفتوحة وتتعلق بقدرة الجزائر الإنتاجية¹⁷⁸.

تمثلت الاستراتيجية الروسية الجديدة من جهتها في علاقاتها مع دول شمال إفريقيا في السنوات الأخيرة والتي أصبحت تتجه لإقامة علاقات تعاون وثيقة مع، دوله على الرغم من وجود لاعبين كبار في المنافسة، خاصة الولايات المتحدة وفرنسا، فضلاً عن دخول الصين بقوة على الخط، على سبيل المثال بدأت العلاقات بين ليبيا والاتحاد السوفياتي منذ عام 1955، وشهدت تطوراً منذ 1969، حيث مثلت زيارة فلاديمير بوتين إلى ليبيا في أبريل 2008 مرحلة جديدة في العلاقات ليتم خلالها إلغاء الديون الليبية المقدرة بنحو 4.6 مليارات دولار، مقابل إبرام عقود جديدة ومربحة للشركات الروسية، خاصة شركة غازبروم، كما تجمع بين روسيا وموريتانيا اتفاقية للتعاون شملت منها شركة باشنيفت الروسية في عمليات التنقيب عن النفط والغاز¹⁷⁹، في حين تعمل روسيا أيضاً مع الجزائر على تنسيق مشترك في مجال الغاز بحكم تأثيره

¹⁷⁸ عبد النور بوخمخ "تركيا والغاز الجزائري بين الارتهان الروسي والمبادرة الأوروبية" "تركيا بوست"، تم تصفح الموقع يوم: 2022/08/17 <http://www.turkpress.co/node/14894>

¹⁷⁹ زهير حمداني، "روسيا تطوّر علاقاتها المغاربية من بوابة الاقتصاد والسلاح"، الجزيرة، 29/04/2017، تم تصفح الموقع <http://www.aljazeera.net> بتاريخ 2021/10/13 على الساعة الرابعة مساءً (16:00 سا).

الاقتصادي والسياسي عالمياً، والسعي الى إنشاء منظمة للبلدان المصدرة للغاز، الذي قوبل بمعارضة غربية لتعقد اتفاقاً مع الجزائر خلال مباحثات قمة موسكو في 2010 على تنسيق المواقف في سوق الغاز، كما نوقشت إمكانية التعاون في مجال التنمية واستخراج وإنتاج النفط والغاز الصخري، حيث أشارت وكالة سبوتنيك الروسية للأخبار إمكانية التعاون مع الجزائر، بين شركتي سوناطراك الجزائرية و غازبروم الروسية في استخراج الغاز الصخري، وأشار تقرير الوكالة إلى أنّ غازبروم بدأت بالفعل في بعض مشاريع التعاون مع الجزائر، وأشار مدفيديف رئيس الوزراء الروسي على هامش أعمال المنتدى الروسي - الجزائري الذي استضافته موسكو سنة 2016، الى أنّ روسيا تبحث في الوقت الحالي عن تطوير الغاز الصخري، ذلك أنّ الجزائر تمتلك احتياطات مؤكّدة من الغاز الصخري، ويمكن لروسيا والجزائر أن تجدا وسيلة للتعاون في هذا المجال. وأضاف مدفيديف أنّ شركة النفط الروسية غازبروم ستفتح فرعاً لها في الجزائر خلال السنوات القليلة القادمة.

يمكن تصنيف دول شمال افريقيا على أنّها من الدول الأطراف التي تسعى روسيا بحكم أنّها دولة مركز الى تعظيم مكاسبها واستثماراتها معها في قطاع الطاقة، باعتمادها على نوع من المشروطة في عقد اتفاقياتها مع دول شمال افريقيا، يمكن حصر هذه المشروطة في ربط صفقات السلاح مع اتفاقيات الطاقة الى جانب الغاء الديون المترتبة عليها، لتكون روسيا بذلك متحكمة في مسار هذه الاتفاقيات، بينما تسعى تركيا الى تنويع مصادرها من الغاز والنفط بعيداً عن الحليف الروسي، لترتسم بذلك ملامح جديدة لتوجهات الاستراتيجية الطاقوية لكل من روسيا وتركيا تشمل دائرة شمال افريقيا.

المطلب الثاني: الإرتدادات الأمنية للتنافس الروسي-التركي في حوض البحر الأسود

يشكل حوض البحر الأسود منطقة إستراتيجية في منظور الأمن القومي التركي والروسي، وله دلالات تاريخية في جيوسياسة كلا البلدين، فضلا عن الأهمية الاقتصادية والأمنية ولا سيما بوجود مضيق البوسفور والدردينيل اللذان يربطان البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط، وعلى هذا الأساس تهتم تركيا بأي تطور يخص المنطقة وبالدول المطلة عليه، كما تعتبره روسيا منفذها الوحيد نحو المياه الدافئة وهو ما منح لهذا الحوض أهمية أمنية كبيرة في المنظور الإستراتيجي لكلا البلدين.

الفرع الأول: قضايا الخلافات الأمنية الروسية-التركية في حوض البحر الأسود

إتسمت العلاقات الروسية-التركية عبر التاريخ بالتنافس والصراع في عدة ساحات شملت البلقان والبحر الأسود والقوقاز، وقد تواصل التوتر بين البلدين عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية حيث طلبت موسكو من أنقرة منحها مدينة قارص شرق الأناضول وإعادة النظر في إتفاقيات العبور بمضيق البوسفور والدردينيل ما دفع تركيا في عام 1952، للإنضمام إلى حلف الناتو للإحتماء به من التهديدات السوفياتية وظلت أنقرة خلال حقبة الحرب الباردة تتحرك ضمن الإستراتيجيات الغربية ليقصر دورها على العمل كحاجز أمام تمدد موسكو نحو البحار الدافئة بالتوازي مع إهمال ساحات التأثير التاريخية في البلقان واسيا وشمال إفريقيا.

إنهيار الإتحاد السوفياتي في عام 1991م قلب المشهد رأسا على عقب، إذ وجدت تركيا أمامها مساحات فراغ جيوسياسية واسعة إستثمرتها للإنتفاح خارجيا وبالأخص مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002م، حيث تبنى الحزب بقيادة أردوغان سياسة خارجية مرنة إعتمدت خلال العقد الأول من حكمه على تصفير المشاكل مع دول الجوار، وبالتالي بدأت حقبة جديدة في العلاقات الروسية-التركية وبالتحديد بعد رفض مجلس النواب التركي السماح للجيش الأمريكي، في عام 2003 بإستخدام الأراضي والأجواء التركية في غزو العراق مما أرسل رسالة لموسكو بأن أنقرة أصبحت تعتمد سياسات مستقلة بعيدا عن الكتلة الغربية، ومن ثم زار بوتين تركيا عام 2004م في أول زيارة لرئيس روسي للبلاد منذ زيارة الرئيس السوفياتي بودغورني عام 1972.

تشارك تركيا مع أوكرانيا وروسيا في الإطلال على ساحل البحر الأسود رفقة بلغاريا وجورجيا ورومانيا وقد عمدت أنقرة بعد نهاية الحرب الباردة للتعامل مع الدول المطلة على ساحله ضمن مساحات التعاون الإقتصادي وتدابير بناء الثقة دون النظر للبحر الأسود بإعتباره يحتوي تهديدا ملموسا مقارنة بالتهديدات التي يمثلها حزب العمال الكردستاني للأمن التركي، ولكن تغير التصور التركي للتهديدات خلال السنوات الأخيرة مع توسيع موسكو لنفوذها في البحر الأسود بخطوات متدرجة وعنيفة، فالبحر الأسود يقع ضمن المنطقة العسكرية الجنوبية الروسية التي تشرف على مسرح عمليات يغطي شمال القوقاز والبحر الاسود وبحر قزوين، وتحت إشرافها نفذت عدة إجراءات تكشف عن أطماع توسعية لروسيا في فضاء ما بعد الإتحاد السوفياتي والبحر الأبيض المتوسط، ففي عام 2013 اعادت روسيا تخصيص قوة بحرية للعمل في البحر المتوسط بعد سابقة تفكيك الاسطول السوفياتي الخامس المختص بالعمل في البحر المتوسط في عام 1992، ثم في عام 2014، إقتطعت موسكو شبه جزيرة القرم من أوكرانيا، وهو ما وفر لموسكو قاعدة

بحرية استراتيجية في سيفاستوبول بالقرم تمثل ثاني أهم نقطة في البحر الأسود بعد المضائق التركية، وتتيح لموسكو الإنطلاق إلى البحر الأبيض المتوسط عبر مضيق البوسفور والدردينيل¹⁸⁰، وجاءت الخطوة التالية من خلال التدخل الروسي في سوريا عام 2015 ليصبح البحر الأسود هو شريان الحياة اللوجستي للقوات الروسية في سوريا، وقد أدى التدخل الروسي إلى تفويض فاعلية الدور التركي في سوريا، ولاحقا بحلول عام 2017 خصصت موسكو معظم السفن الحربية الحديثة التابعة لأسطول البحر الأسود للعمل ضمن قوة أسطول البحر الأبيض المتوسط، وهو ما عزز النفوذ الروسي في تلك المنطقة الحيوية التي تتعارض فيها مصالح أنقرة مع مصالح موسكو في عدة ملفات مثل قبرص وليبيا.

إنطلاقاً من دراسة تاريخ علاقتهما لا بد أن نركز على أهم تاريخ جعل من تركيا تمثل تهديدا نسبياً لروسيا في قارة آسيا، وذلك يوم إعلان تركيا الإنضمام إلى حلف الشمال الأطلسي "حلف الناتو" والتوجه نحو شرق أوروبا، وما زاد الأمر سوءاً هو فرض تركيا قيوداً على حرية الملاحة في البحر الأسود واحتجت روسيا على هذا القرار الذي إعتبرته منافياً للأسس المتفق عليها في إتفاقية مونترو، وتم رفع شكوى ضد تركيا إلى لجنة البحرية الأمنية في المنظمة البحرية الدولية¹⁸¹، من القضايا الأخرى التي أثارت الخلافات والتوترات بين البلدين هي شن القوات العسكرية الروسية إعتداء على المقاتلين في الشيشان وردت تركيا بإتهام روسيا بالقيام بحملات إرهابية في الإقليم التركي مع إحداث خسائر في صفوف المدنيين، كذلك قضية صدور قرار عن مجلس الدوما الروسي يقضي بالموافقة على منح عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني اللجوء السياسي لروسيا وهذا ما أثار غضب الوحدة القرارية التركية، إضافة إلى أزمة شبه جزيرة القرم سنة 2014.

الفرع الثاني: الإرتدادات الأمنية في قضية شبه جزيرة القرم

تمتعت تركيا بعلاقات وثيقة مع أوكرانيا تعود إلى العهد العثماني حيث تحالف العثمانيون مع القوزاق الأوكرانيين وتثار القرم ضد الإمبراطورية الروسية، وعقب إستقلال أوكرانيا عن الإتحاد السوفياتي وقعت معها تركيا بروتوكول لإقامة علاقات دبلوماسية في سنة 1992م وقد اسهم إعتراف أوكرانيا بحقوق تثار القرم ذوي الخلفية المسلمة السنية، ومنحهم حق الحكم الذاتي في بناء الثقة بين البلدين، وبمرور الوقت تعمقت العلاقات التركية-الأوكرانية على المستويات الإقتصادية والتجارية والسياسية والأمنية.

¹⁸⁰ محمد عليوة محمود، مستقبل العلاقات الروسية-التركية في ضوء الازمة الأوكرانية (1991-2022)، المجلة العلمية لكلية الدراسات

الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر، سنة 2023، ص 884

¹⁸¹ نور الإيمان قلاتي، خميس جديد، العلاقات الروسية-التركية بين التقارب والحذر والتنافس الجيواستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة

الناقد للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 02، سنة 2021، ص 487

أدى فقدان شبه جزيرة القرم والذي إقترن بسرعة بالنزاع المسلح في شرق أوكرانيا، إلى بحث محموم من طرف أوكرانيا عن حلفاء قادرين على الضغط على موسكو، أما بالنسبة لتركيا فإن التفوق البحري الروسي في البحر الأسود والنتائج عن الضم هو مصدر القلق الأول، حيث خرجت كيف تماما من اللعبة بعد خسارة نصف أسطولها المتواضع أثناء الإستيلاء الخاطف على المنطقة من طرف موسكو وهو ما أكده إيغور ديلايوي بقوله: "مع ضم شبه جزيرة القرم وتحصين شبه الجزيرة وتحديث أسطول البحر الأسود، شاهد الأتراك تشديدا في الترتيبات الروسية، وأعتقد أن هذا التقارب مع كيف يعود بالنسبة لهم إلى منطق إزالة الطوق"، ويمكن أن يشكل هذا في لعبة الطموحات الإقليمية لأنقرة رافعة للتأثير على الموقف الروسي في القضايا الأخرى، وهو مادفع بتركيا لتعميق العلاقات مع أوكرانيا من خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى أوكرانيا في 2015، حيث وعد بدعم وحدة الأراضي وسيادة أوكرانيا بما في ذلك شبه جزيرة القرم، كما عبر عن أمله في أن تواصل أوكرانيا الدفاع عن حقوق جميع الأقليات الدينية والعرقية ولا سيما تثار القرم الذين أثبتوا وفاءهم خلال هذه الأزمة، حيث يعتبر تثار القرم من أصول تركية تم ترحيلهم إلى سيبيريا وآسيا الوسطى من قبل السلطة الستالينية عام 1944 والذين يلعبون دورا رئيسيا في العلاقة بين البلدين فبالنسبة لتثار القرم¹⁸²، تعتبر تركيا جارة قريبة لها جالية ضخمة حيث دائما ماتدعمهم هذه العلاقة سمحت لأردغان سنة 2018 بإطلاق سراح اثنين من زعماء التثار، كانت روسيا سجنتهم في أعقاب ضم شبه جزيرة القرم، جاء التعاون العسكري لاحقا مع أوكرانيا في أعقاب الأزمة الدبلوماسية التي نجمت عن حادثة إسقاط مقاتلة روسية من طرف تركيا في 2015، بعد خمسة أشهر من هذه الحادثة وقعت تركيا مع أوكرانيا إتفاقية تعاون عسكري¹⁸³.

رغم الإدانة التركية الحازمة للغزو الروسي إلا أن موسكو تمسك بالعديد من الملفات المزعجة لأنقرة بداية من ملف إمدادات الغاز والسياحة وصولا إلى ملف دعم الجماعات الكردية الانفصالية، وبالتالي فإن أنقرة تجمع بين نهج الإدانة الحازمة للغزو الروسي مع السعي للعب دور الوسيط للتفاوض ووقف الأعمال القتالية، ويستبعد أن تتخرط تركيا في فرض عقوبات على روسيا أو قطع العلاقات معها لأن ذلك سيلحق أضرار فادحة بالإقتصاد التركي، بالمقابل يرجع أن تساهم تلك الأزمة في تعزيز العلاقات التركية-الغربية في ظل إدانة تركيا القوية للغزو الروسي وقدرة أنقرة على توظيف موقعها الإستراتيجي في البحر الأسود لمنع مرور السفن الحربية الروسية عبر مضيق البوسفور والدردينيل كما يمكن أن تستفيد تركيا من تداعيات الضغط

¹⁸² فابريس دوبريز، ترجمة حميد العربي، تركيا وأوكرانيا صداقة مصلحة تحت ظلال روسيا، مجلة أوريان، 21، سنة 2020، ص 4

¹⁸³ محمد عليوة محمود، مرجع سبق ذكره، ص 885

الغربي المتزايد على روسيا في حال تأثيره على مستوى حضور موسكو في الملفين السوري والليبي، ويمكن للغرب أن يجذب تركيا بشكل أكبر إلى صفه في حال تقديمه لإجراءات لها في بعض الملفات مثل الملف الكردي وملف الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وملف تعزيز التعاون العسكري والصناعات الدفاعية المشتركة، وملف شرق المتوسط، إن المصالح التركية تكمن في كبح جماح نزعات التوسع الروسية والحفاظ على وحدة الأراضي الأوكرانية، ووقف الحرب في أقرب وقت، لتلافي التداعيات الاقتصادية المدمرة، وكن في حال توسع الصراع وإمتداده في بلاد أوربية أخرى فحينها ستضطر تركيا للتخلي عن دور الوساطة للوفاء بالتزاماتها إتجاه الناتو¹⁸⁴.

المطلب الثالث: تطور العلاقات الثنائية في ظل الازمات المتعددة

رغم الاختلافات السياسية والأمنية لكل من روسيا وتركيا في كثير من القضايا الإقليمية والدولية وتنافسهما المستمر في مناطق مختلفة من العالم حول مشاريع طاقوية الا ان ذلك لم يمنع من تقاربهما في كثير من القضايا ولعدة أسباب فلا صديق دائم ولا عدو دائم وإنما مصالح دائمة، حيث إزداد زخم تطور العلاقات التركية-الروسية عام 2012 عندما تأسس "مجلس التعاون الإستراتيجي رفيع المستوى" في القمة الروسية-التركية التي عقدت في أنقرة في ديسمبر 2014، حيث كرست الشراكة بينهما في مجالات إستراتيجية عديدة ويمكن إستكشاف دوافع كل طرف ومصالحه من هذا التقارب التاريخي من خلال الاتي:

الفرع الأول: روسيا

تعتمد روسيا في إطار محاولتها النهوض إقتصاديا الى التعامل مع الشركاء الاقوياء المستقلين وذوي الاقتصادات الضخمة مثل الصين، ألمانيا والهند ومع امتلاك تركيا إمكانات إستراتيجية واعدة وتقدمها في سلم الإقتصادات العالمية الكبرى لم تعد روسيا تنتظر اليها من مجرد ارتباطها بالغرب او من منظار الارث التاريخي التنافسي، ولكن أيضا كشريك تجاري وجيوستراتيجي محتمل في الجوار المشترك لهذا فهناك مصالح عديدة تتطلع روسيا لتحقيقها عبر علاقاتها المتطورة الجديدة مع تركيا منها¹⁸⁵:

¹⁸⁴ نور الإيمان قلاتي، خميس جديد، مرجع سبق ذكره، ص 488
¹⁸⁵ عماد فدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، مجلة سياسات عربية، سنة 2015، ص 40

1/ مواجهة المخاطر الاقتصادية

يمر الإقتصاد الروسي بفترة صعبة بفعل العقوبات الغربية الصارمة بعد أزمة اوكرانيا، وفي ظل هذه الظروف تتطلع روسيا الى تركيا كشريك اقتصادي قد يساهم في اعادة التوازن للاقتصاد الروسي فيما بعد العقوبات الاوربية، وتعتبر الزيادة المستهدفة والمتفق عليها في حجم التبادل التجاري بين البلدين عن شكوك روسيا بان علاقاتها مع الغرب لن تعود الى سابق عهدها في المدى القريب، كما تعبر عن الامل التي تعقدها على الشريك التركي في تعويض جزء من علاقاتها الاقتصادية مع الغرب.

2/ محاولة إستقطاب تركيا وتحبيدها

ركزت روسيا عبر الاغراءات الاقتصادية على استقطاب تركيا وتحبيدها عن السياسات الغربية المتعلقة بروسيا مثل العقوبات او اي سياسة احتواء جديدة بوصف تركيا حليف تقليديا للغرب، لذا سعى بوتين الى التاكيد على ذلك عبر اشادته باستقلالية تركيا عن الغرب وتوقيعها اتفاقيات استراتيجية مع روسيا بما فيها التعاون الاقتصادي بشكل مستقل، لقد رفض شركاؤنا الاترك التفریط بمصالحهم في سبيل المطامع السياسية للاخرين كما اثنى وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك على موقف تركيا وقال: " لقد عملت تركيا في اتجاه مخالف لمواقف الدول الغربية حول روسيا ونحن نقدر ذلك "، مع الفرق بين حالتي الدولتين مستفيدة من التملل التركي من سياسة الاتحاد الأوروبي الناقدة لتركيا ووصول عضويتها الى طريق شبه مسدودة، وربما تسعى روسيا لخلق تباينات بين تركيا واوروبا عبر اظهار تركيا مستفيدة من الخسائر الأوربية المتعلقة باثار العقوبات على روسيا تارة ومحاولة ربط أوروبا بالغاز الروسي عبر تركيا فقط وليس عبر الطريق المعتادة والمؤهلة من خلال أوكرانيا تارة أخرى.¹⁸⁶

ان دوافع روسيا الجيوبوليتيكية لا تقل اهمية عن الاهداف الاقتصادية، اد ان ربط المصالح التركية في مجالات استراتيجية كالفضاء والطاقة الاحفورية والطاقة النووية والاقتصاد والشركات ورجال الاعمال والسياحة بروابط وثيقة جدا سوف يخلق اعتمادا تركيا اقتصاديا واستراتيجيا على روسيا بحيث يصعب التخلي عنه لاحقا بسهولة وقد تخلق هذه الاتفاقيات على المدى البعيد جماعات ضغط وعامل تاثير روسي داخل السياسة التركية، ولعل روسيا تعول على ديمقراطية تركيا من حيث تاثير اصحاب رؤوس الاموال والفواعل

المدنية والاقتصادية واصحاب المصالح في قرارات الحكومة، وفي التأثير في العملية الانتخابية لمصلحة الاحزاب، وحتى الاشخاص داخل هذه الاحزاب والتي تعمل وفق تلك المصالح.

لقد نجح هذا النهج الروسي حتى مع المانيا نسبيا، فقد عملت روسيا طوال العقدين الماضيين على فتح السوق الروسية امام الشركات الألمانية، حتى غدى تأثير العقوبات في روسيا ينعكس على المانيا، كما أصبحت الشركات الالمانية عاملا مؤثرا في سياسة المانيا نحو روسيا، والتي تميل الى التهدئة والبحث عن حل للازمة الاوكرانية وتقادي الصدام وعدم تصعيد العقوبات، لذا لايستبعد استعادة روسيا من الدروس التاريخية لسياسة الاحتواء الغربية اتجاهها، فاتخذت اتجاها جيوبوليتيكا معاكسا لافشال تكرار هذه السياسة عبر تقويض الإجماع الغربي ضدها مجددا، والذي ربما بدا مع المانيا منذ التسعينيات من القرن الماضي وتشهده حاليا مع تركيا¹⁸⁷.

3/ التأثير في سياسات تركيا الإقليمية

قد يؤدي تعاضم مصالح روسيا مع تركيا ايضا الى التأثير في السياسة الخارجية التركية في القضايا التي تتعلق بروسيا ونفوذها، فمثلا تؤثر الروابط الغربية في سياسة تركيا الشرق اوسطية، بوصفها ذرعا للناو وقوة مركزية تعمل وتنسق مع الولايات المتحدة في هذه المنطقة، فإن الترابط الإستراتيجي الذي تنسجه روسيا مع تركيا عبر اختراق البنية المعرفية والتقنية والاقتصادية والطاقة وجعلها معتمدة الى درجة كبيرة على هذه العلاقات قد تؤثر بالضرورة في سياساتها الخارجية، ومثما اثرت هذه العلاقات فعليا في موقف تركيا في ازمة اوكرانيا مع تجاهلها الخطر الذي قد تشكله هيمنة روسيا على البحر الأسود بعد ضم القرم وتجاهلها العقوبات الغربية، فقد أثرت أيضا في تجاهل موقف روسيا المناقض لسياستها في سوريا ومضت في تطوير العلاقات الثنائية معها.

الفرع الثاني: تركيا

تسعى تركيا من خلال تطوير شراكتها الحالية مع روسيا الى تحقيق اهداف إستراتيجية على عدة أصعدة دولية إقليمية ومحلية:

187 نفس المرجع السابق، ص-ص، 40-41

1/تصحيح الخلل في التوازن الإقليمي

تعول تركيا على الشراكة مع روسيا لإحداث تحول إستراتيجي في مكانتها بعد ان اختل توازن القوى الاقليمي غير التقليدي لمصلحة ايران واسرائيل في المجال النووي وتقنيات الفضاء، هذا تعد روسيا مصدرا مهما ومتاحا لتمكينها من تسريع بناء مشاريع الطاقة النووية والأقمار الإصطناعية لتجسير هذه الفجوة ما أمكن، فقد أتاحت الاتفاقيات بينهما في عام 2010 في مجال الطاقة النووية والتكنولوجية المتقدمة المرتبطة بها بناء محطة اق قويو للطاقة النووية وتشغيلها في محطة مرسين التركية، واكدت الاتفاقيات الموقعة في ديسمبر 2014 على استمرار هذا المشروع الذي تبلغ تكلفته نحو 20 مليار دولار، والذي ساهم في خلق نواة جيل من العلماء والفنيين الأتراك في مجال الطاقة النووية بعد أن أرسلت تركيا اكثر من مئتي طالب الى روسيا لتلقى التعليم في هذا المجال منذ عام 2011، أما في مجال الفضاء فقد تم إطلاق اول قمر صناعي تركي للاتصالات على متن صاروخ روسي في فيفري 2014 واكدت الاتفاقيات الاخيرة على عزم البلدين اطلاق القمر الثاني في عام 2015¹⁸⁸.

2/مركز إقليمي للطاقة

تطمح تركيا في ان تصبح المركز الإقليمي الرئيسي لنقل النفط والغاز الطبيعي من الدول النفطية الأساسية في الشرق الى أوروبا فبعد اتفاقها مع انريجان على نقل الغاز الطبيعي من حقل شاه دينيز الضخم عبر خط أنابيب الغاز العابر للأناضول ابتداء من عام 2018، واتفاقها مع الحكومة العراقية واقليم كردستان العراق على نقل النفط والغاز عبر ميناء جيهان التركي، واحتمال ان تصبح منفدا للغاز الإيراني الى أوروبا بعد توقيع الاتفاق النووي مع القوى الكبرى، حيث حصلت تركيا على صفقة روسية ضخمة تصبح بموجبها الناقل الوحيد للغاز الروسي الى أوروبا، فقد اوضح سابقا الكسي ميللر الرئيس التنفيذي لشركة غازبروم، ان روسيا تخطط الى ان يصبح مشروع "خط التيار التركي" **Turk Stream** الطريق الوحيدة لإمدادات الغاز الروسية البالغة 63 مليار متر مكعب الى أوروبا والتي تنقل عبر أوكرانيا، وقد أعلنت شركة غازبروم الشركاء الأوروبيين بضرورة تهيئة بناهم التحتية المتعلقة بنقل الغاز على هذا الأساس وخلق البنية التحتية المتعلقة بنقل الغاز على هذا الأساس وخلق البنية التحتية التي تنقله من الحدود التركية-اليونانية إلى داخل أوروبا، ولا تقتصر اهمية روسيا في مجال الطاقة على هذا المشروع الضخم بل تتجاوز ذلك بوصفها مصدر

188 نفس المرجع السابق، ص -ص، 41-42

ثلثي احتياجات تركيا من الغاز الطبيعي، إذ وصلت كمية وارداتها الى 26.6 مليار متر مكعب ومن المتوقع ان تتجاوز ذلك¹⁸⁹.

3/ المكانة الاقتصادية العالمية

حاز حزب العدالة والتنمية كثيرا من اصوات الاترك في الانتخابات المتتالية على اساس التنمية الاقتصادية وتحقيق اهداف الاستراتيجية المتعلقة بعام 2023 والطامحة الى وصول تركيا للمرتبة العاشرة عالميا، بحيث يصبح حجم اقتصادها تريليوني دولار، وصادراتها 500 مليار دولار، ودخل الفرد فيها 25 الف دولار، وفي هذا السياق تعد روسيا خيارا أمثل لتلبية متطلبات هذا الهدف، نظرا لحجم اقتصادها الضخم والمشروعات الواعدة التي تم الاتفاق عليها مؤخرا، إذ سيرتفع التبادل التجاري بين البلدين من نحو 32.7 مليار دولار في عام 2013 الى 100 مليار دولار في عام 2023 وفضلا عن ذلك تمثل السوق الروسية فرصة كبيرة للمنتجين الاترك لزيادة حجم صادراتهم من اللحوم والالبان والاسماك والخضراوات والفواكه لتغطية العجز من اوربا، اذ ستبلغ صادرات الغذاء التركية الى روسيا ثلاثة مليارات دولار، اما السياحة الروسية فيعد الحفاظ على مستواها البالغ 4,3 مليون سائح ضروريا لاستمرار انتعاش هذا القطاع المهم الذي يستفيد منه عدد كبير من رجال الأعمال والمواطنين الاترك، ومن المتوقع أن تساهم الاتفاقيات الجديدة في زيادة هذا العدد الى اكثر من خمسة ملايين سائح وبخاصة في ظل انخفاض الفرص الاقتصادية المتاحة أمام الروس في اوربا في ظل العقوبات¹⁹⁰.

4/ تعزيز الأهمية الغربية لتركيا

تساهم العلاقة التركية الاستراتيجية الراهنة مع روسيا في تحقيق عدة اهداف على صعيد سياستها الغربية.

5/ الترابط مع العالم التركي مجددا

استطاعت روسيا في التسعينات وهي في قمة ضعفها تقويض مساعي تركيا لبناء اي شكل من اشكال التعاون والترابط الاستراتيجي مع العالم التركي، ومع ان تركيا تراجعت مؤقتا عن خططها الطموحة تلك فانها لم تلغها مطلقا، إذ تظل هذه الدائرة إحدى دوائر اهتمامها وأولوياتها الخارجية ومع استعادة روسيا قوتها وزخمها الاستراتيجي يصعب على تركيا النفاذ مجددا الى المنطقة الى عبر التقاهم والتوافق مع روسيا،

¹⁸⁹ نفس المرجع السابق، ص -ص، 41-42

¹⁹⁰ نفس المرجع السابق، ص 43

وتأمل تركيا ان يؤدي تطور العلاقات الثنائية وتشابك مصالحها مع روسيا الى السماح لها بتعزيز علاقاتها بتلك الجمهوريات او غض الطرف عن نشاطاتها الثقافية فيها، وقد بدأت اثار هذا النشاط تظهر عبر انتشار المدارس والمعاهد والجامعات التركية في اسيا الوسطى، ولعلها تعول على تطور هذا الجهد الى ترابط سياسي واقتصادي مستقبلا، وبخاصة مع ظهور نخبة جديدة في تلك المنطقة ترتبط بها وجدانيا وثقافيا¹⁹¹.

لم تلغ المقاربة الثنائية الروسية-التركية الجديدة الخلافات التاريخية بين البلدين بالضرورة، ولم تساهم حتى الان في تقليص الخلافات التاريخية بين البلدين بالضرورة، ولم تساهم حتى الان في تقليص الخلافات في محيطهما الاقليمي ولا تنافسهما على النفوذ، لقد اظهر الربيع العربي وتطوراته مدى التباين في المواقف الروسية -التركية المتناقضة، وهو ما يثير التساؤل حول مدى انعكاس هذه الخلافات على العلاقات الثنائية بينهما في المستقبل.

¹⁹¹ نفس المرجع السابق، ص 43

تسعى كل من روسيا وتركيا في إطار خططهما لتحقيق الأمن الطاقوي الى تنفيذ استراتيجية تمكنهما من تحقيق مصالحهما في منطقة حوض البحر الأسود، سواء تعلق الأمر بحماية خطوط الامدادات، أو ضمان حصة من الاكتشافات الحديثة والسعي لتحقيق مزيد من الإكتشافات خاصة من الجانب التركي والذي يحتاج لموارد طاوقية كبيرة لتحقيق امنه الطاقوي، الا ان السمة البارزة في العلاقات التركية الروسية في مجال الطاقة في منطقة حوض البحر الأسود يغلب عليها التعاون والتكامل بدل التنافس خاصة وان البلدان يكملان بعضهما في مجال الطاقة (بلد منتج ومصدر للطاقة ويحتاج لتصريف منتوجه عبر خطوط انابيب وهي روسيا، واخر مستهلك وممر عبور لامدادات الطاقة ويسعى لان يكون حلقة الوصل في هذه الإمدادات- تركيا) على عكس ذلك ما نلاحظه في مناطق اخرى حيث أدى التنافس التقليدي في منطقة حوض بحر قزوين ومنطقة القوقاز واقليم البلقان الى تكرار مشهد التنافس، و لتمتد بذلك ملامح هذا التنافس الى جنوبي المتوسط المتمثل في شمال افريقيا. وقد تحولت أنظار المتنافسين على موارد الطاقة خاصة روسيا وتركيا نحو حوض المتوسط وشمال افريقيا، الذي أدت الاكتشافات الجديدة لموارد الطاقة في الجهة الشرقية منه الى اكسابها الفضاء أهمية أكبر على المستوى الاقليمي والدولي، مما أدى الى توسيع رقعة المنافسة بين الوحدات الدولية في إطار تحقيق أمنها الطاقوي وضمان حصة من اكتشافات الغاز والنفط في المنطقة وتسعى روسيا بتوجهها الواقعي في تحقيق المصلحة الوطنية والأمن القومي في إطار هذه المنافسة الى التوسع وبسط نفوذها في المياه الدافئة، الى جانب السيطرة على أسواق الطاقة واستغلال تركيا لموقعها الإستراتيجي كذلك باعتبارها حلقة وصل ومنطقة عبور دولي، إن طبيعة العلاقات الروسية-التركية يغلب عليها الطابع المميز لمسار العلاقات الدولية، ذلك المسار الذي يتراوح ما بين التقارب والتباعد على مدار التاريخ وإن رجحت كفة إحداها على الأخر لتصبح الطابع الغالب في مسار علاقات البلدين، فتارة تكون الطبيعة التقاربية هي السمة الغالبة، وتارة أخرى تكون الطبيعة التنافسية هي السمة المميزة، في حين يظل التقارب والتباعد في العلاقات التنافسية بين البلدين صفة مميزة.

خاتمة

حاولت هذه الدراسة الاجابة عن تساؤل محوري مفاده ماهي مظاهر التنافس التركي-الروسي على الطاقة في حوض البحر الأسود؟ وكإجابة على التساؤل موضوع الدراسة، فإن حوض البحر الاسود يمثل منطقة جيواستراتيجية مهمة لكل من روسيا وتركيا، حيث تسعى كل منهما لبسط نفوذها الاستراتيجي على المنطقة إلا أنه لا يمثل فضاءا للتنافس الطاقوي بين البلدين بل إنه يمثل منطقة للتعاون والتكامل بينهما في مجال الطاقة نظرا لاحتياج كل بلد للآخر، بل ان التنافس الطاقوي تجلى في مناطق اخرى كحوض البحر الأبيض المتوسط وبحر قزوين، كما تجلى التنافس بينهما في القضايا الأمنية في حوض البحر الأسود، وتخلص الدراسة الى جملة من النتائج تتلخص فيما يلي:

- تعتبر ظاهرة التنافس في العلاقات الدولية ظاهرة حيوية ومستمرة ومرتبطة بتحقيق المصلحة العليا للدولة في مختلف المجالات، يرجع ذلك الى أنّ علاقات الدول فيما بينها مبنية بالأساس على تضارب المصالح وسعي كل منها لتحقيق أهداف معينة قد تتقاطع مع بعضها البعض، مما يدفعها الى التنافس من أجل تحقيق هذه الأهداف.
- تعتبر منطقة حوض البحر الاسود منطقة جيواستراتيجية أكثر منها طاقوية خاصة وأنها من المناطق التي تطل عليها مجموعة كبيرة من الدول، حيث تعتبر بوابة لروسيا من اجل بلوغ المياه الدافئة في البحر الابيض المتوسط والدليل على هذه الأهمية الإستراتيجية قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم من أوكرانيا، اما تركيا فهي تسعى لان تصبح مركز اقليمي للطاقة عن طريق محاولتها جعل مشروع "خط التيار التركي" الطريق الوحيدة لإمدادات الغاز الروسية البالغة 63 مليار متر مكعب الى أوروبا.
- تكتسب موارد الطاقة أهمية استراتيجية في تشكيل أنماط العلاقات بين الفواعل الدولية التي تسيطر عليها معادلة المصلحة، وتجعل من المناطق بهذه الموارد ذات أهمية على الصعيد الجيوبوليتيكي، لتكون الطاقة بذلك محور التنافس في القرن الحادي والعشرين في ظل الاقتصاديات المتنامية بسرعة وصعود أقطاب اقتصادية جديدة توسّع حلبة المنافسة بين الفواعل الدولية والإقليمية على حد سواء حول تأمين موارد الطاقة. وهو ما يؤدي الى تزايد الاهتمام بالبحر الاسود بعد اكتشافات الطاقة الجديدة جنوبي المنطقة، لتؤكد الدراسة صحة الفرضية والتي مفادها أنه في ظل الاقتصاد المتنامي في النظام الدولي، فأنه كلما زاد الطلب على الموارد الطاقوية، كلما زاد التنافس عليها لضمان أمن الطاقة.

- امن الطاقة يتجاوز بعد تأمين الموارد الطاقوية فحسب، بل يشمل أيضاً الحفاظ على الأسواق والطلب لهذه الموارد الحيوية كما هو الحال بالنسبة لروسيا وسعيها للحفاظ على السوق الأوروبية بالدرجة الأولى في إطار استراتيجية الابقاء على الحلفاء التقليديين.
- شكلت موارد حوض البحر الأسود منفذاً بالنسبة لتركيا للتخفيف من تبعيتها للغاز الروسي، وضمان حصة كافية لتغطية احتياجاتها من الغاز بشكل كبير.
- تستغل تركيا وضعها الجيوبوليتيكي كأداة للانفتاح على العالم، لتحويل التأثير الاقليمي الى تأثير دولي. وتعمل تركيا على احياء مكانتها ليس فقط من خلال الحضور السياسي، بل والاقتصادي أيضاً، لتأكيد الدراسة صحة الفرضية الثانية بتعزيز تركيا لسيطرتها واحتكارها لخطوط أنابيب نقل الطاقة، لتكون المركز الاقليمي الطاقوي من جهة أخرى تم تأكيد صحة الفرضية الثالثة فإنّ تبعيّة أوروبا للغاز الروسي تشكّل مفتاحاً لتعزيز نفوذها، وقد كانت مشاريع مد خطوط الإمدادات من مناطق اخرى مجاورة كبحر قزوين ومنطقة القوقاز مغرية لدخول روسيا طرفاً في هذه المشاريع وسعيها لتكون شريكة فيها للحيلولة دون انشاء خطوط جديدة تكون بدائل محتملة للغاز والنفط الروسي.
- يغلب أسلوب التعاون على طبيعة العلاقات الطاقوية الروسية-التركية في حوض البحر الاسود خاصة وأن روسيا بلد طاقوي في حين ان تركيا بلد يحتاج لموارد الطاقة، كما ان روسيا تحتاج لنقل مواردها الطاقوية إلى العالم عبر أنابيب ومسارات الطاقة التي تمر عبر الاراضي التركية خاصة بعض غلق مسارات الطاقة التي تمر عبر اكرانيا عقب الازمة الاخيرة بين روسيا واكرانيا وتفجير السيل الشمالي، اضافة الى امتلاك تركيا لممرات ومضائق مائية تساعد على نقل وتسهيل نقل هذه الموارد.

قائمة المراجع

فئة الموسوعات

- عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، جامعة القاهرة

فئة الكتب

- ألكسندر دوغين، الخلاص من الغرب الأوراسية: الحضارات الأرضية مقابل الحضارات البحرية والأطلسية، ترجمة على بدر، مكتبة دار ألكا، بغداد، 2021
- ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: عماد حاتم، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، طرابلس، 2004
- احمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي لتركيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط2، قطر، سنة 2011
- جون بيلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، سنة 2004
- جيمس دورتي، وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، سنة 1985
- خولي معمر فيصل، العلاقات التركية-الروسية: من إرث الماضي إلى أفاق المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، قطر، سنة 2014
- زواوي محمد سليمان، بحر النار: تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2015
- عبد العاطي عمرو، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، قطر، 2014
- مايكل كلير، الحروب على الموارد، ترجمة: عدنان حسن، ندار مركز الكتاب العربي، بيروت، سنة 2002

- مروان اسكندر، **الدب ينقلب نمرًا، روسيا: الولادة الجديدة**، مكتبة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2011

فئة المقالات

- أبو حنيفة الوليد، **الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، مصر، 2017
- أيمن طلال يوسف، **روسيا البوتينية بين الأتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتيكية الخارجية (2000-2008)**، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2008
- إسلام أحمد مدحت، **الطاقة ومصادرها المختلفة**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1995
- الأمانة مضر جري، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية وتأثيرها على سياستها إتجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ما بين 1990-2003**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، الإمارات، سنة 2005
- القرني أحمد بن ضيف الله، **أوكرانيا في الجيوبولتيك الروسي**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، 2022
- الختلان صالح محمد، **الصراع على قزوين**، دراسات معاصرة، العدد 5، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، سنة 2000
- السيد محمد علي، **الاتحاد الأوروبي وتحديات الأمن المرتبط بالطاقة: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، قراءات استراتيجية، العدد 11، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، نوفمبر / 2007
- الشمري ناصر عبد الحسين حسن، **أثر الطاقة في استعادة المكانة الدولية لروسيا الإتحادية**، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 106، المجلد 26، سنة 2020

- الشيخ نورهان، روسيا والإتحاد الأوروبي: صراع الطاقة والمكان الدولية، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006
- الندائي خضير عباس، توتر العلاقات الروسية التركية: التداعيات والتوتر الاقليمي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، سنة 2016
- باكير علي حسين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج:المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، سنة 2010
- بن مشيرح أسماء، جيوبوليتيك التنافس الدولي في البحر الأسود: الجغرافيا وإعادة توزيع القوة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 7 العدد 12، سنة 2022
- جفري مانكوف، أمن الطاقة الأوراسية، دراسات عالمية، العدد 89، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، سنة 2010
- حداد أسماء، الرهانات الروسية الطاقوية وتأثيرها على مكانتها الجيوسياسية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2017
- حمدي محمد نذير، ظاهرة التنافس في العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2013
- ديارى مجيد صالح، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، سنة 2010
- ريسار دافور موسويكس، ألمانيا ... دور عالمي جديد؟، حالة العالم، العدد 4، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، يناير 2014
- رشيد محمد، أثر الموقع التركي في التحكم بخطوط الطاقة الواصلة إلى أوروبا، مجلة ATAD، العدد 6، تركيا، سنة 2022
- رشاد سوزي، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 14، العدد 13: مصر، سنة 2022

- زالتا سيرجيفا، إمري هاتييوغلو، **الافاق في روسيا**، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، المملكة العربية السعودية، سنة 2021
- سلطان أحمد، **تأثير تحديات أمن الطاقة في العلاقات الدولية**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر 2022
- سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان أمن النفط**، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، سنة 2011
- شفيعة حداد، ونور الصباح عنكوش، **الجغرافيا السياسية للمتوسط وأهميتها في الإستراتيجية الأمريكية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 1، الجزائر، سنة 2021
- صيوح لؤي، عبود ذو الفقار، أبو حسين لؤي، **التنافس الدولي على الغاز-حرب الأنابيب والإمداد**، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 43، العدد 5، سنة 2021
- عرنوس سليمان خليل، **الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011
- عرفة محمد خديجة، **أمن الطاقة واثاره الإستراتيجية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، سنة 2014
- عرفة أمين خديجة، **امن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة**، جامعة القاهرة، سنة 2012
- علوي سيف مصطفى، **خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية**، السياسة الدولية، العدد 204، القاهرة، أفريل/ 2016
- عليوة محمود محمد، **مستقبل العلاقات الروسية-التركية في ضوء الازمة الأوكرانية (1991-2022)**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر، سنة 2023
- فابريس دوبريز، ترجمة حميد العربي، **تركيا وأوكرانيا صداقة مصلحة تحت ظلال روسيا**، مجلة أوربان 21، سنة 2020

- قلاتي نور الإيمان، جديد خميس، العلاقات الروسية-التركية بين التقارب الحذر والتنافس الجيواستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 02، سنة 2021
- كريم الماجري، شبه جزيرة البلقان: بوابة لعودة روسيا الى الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، سنة 2013
- ملوكي سفيان، الأمن الطاقوي التركي في شرق المتوسط، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، نوفمبر 2021
- مقلد حسين طلال، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، سنة 2011
- مبيض خلد، العلاقات الروسية الفرنسية خلال العقد الماضي (1998-2007)، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 36، العدد 3، بيروت، سنة 2009
- مجدان محمد، سياسة روسيا الخارجية اليوم، البحث عن دور عالمي مؤثر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 48، مارس 2016
- يونس وليد، المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الجديدة واستراتيجية المواجهة، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 11، العدد 02، سنة 2019
- لادمي محمد عربي، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة: المحددات والأبعاد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر، سنة 2016
- نزار اسماعيل عبد اللطيف، التنافس الروسي - التركي على اقليم البلقان بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، العدد 37، سنة 2016
- سياسات تركيا في مجال أمن الطاقة: كيف تسعى تركيا لتصبح مركزا عالميا لتخزين الغاز وتصديره، مؤسسة إدراك للدراسات والاستشارات، أبريل 2021

فئة الرسائل الجامعية

- أبو حمدي أكرم نصر، أثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، عمادة الدراسات العليا -جامعة مؤتة، الأردن، سنة 2007)
- العضايبة عودة عبد الله فلاح، التنافس في اسيا الوسطى، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط: 2011)
- بوزيدي عبد الرزاق، التنافس الأمريكي-الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010/2014، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة: 2014/2015)
- حجاب عبد الله، السياسة الإقليمية لإيران في اسيا الوسطى والخليج (1979-2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: 2011/2012)
- دندن عبد القادر، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: أسيا الوسطى -جنوب أسيا-شرق وجنوب شرق أسيا، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2012-2013)
- شمالل وليد، دور المتغير الطاقوي في التنافس بين القوى الكبرى بحوض بحر قزوين لفترة ما بعد الحرب الباردة، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: 2013/2014)
- هاجر سي ناصر، دور السياسات الطاقوية والتكنولوجية الحديثة في تأمين الإمدادات الطاقوية ضمن متطلبات التنمية المستدامة، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة سطيف: سنة 2014)

المؤتمرات

- سعدي وصاف، سياسة أمن الامدادات النفطية وانعكاساتها، مداخلة في مؤتمر علمي دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف 2008
- قسايسة إلياس، الأمن الطاقوي العربي من معضلة أمن الأسواق إلى التهديدات اللاتماثلية، مداخلة في الملتقى الوطني للأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات، جامعة قالمة، 25-26 أكتوبر

2016

- ملكاوي عصام فاعور، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي بعنوان: الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، سنة 2013

فئة المواقع الإلكترونية

- متحصل عليه من الموقع: <https://mawdoo3.com/>، بتاريخ 2022/03/22
- محمد ممدوح، البحر الأسود صراع قديم متجدد وأهمية إستراتيجية متزايدة، مجلة إضاءات، متحصل عليه من الموقع <https://www.ida2at.com/black-sea-a-renewed-old>
- متحصل عليه من الموقع <https://www.britannica.com/place/Black-Sea> بتاريخ 2022/12/02
- متحصل عليه من الموقع: <https://www.marefa.org/> بتاريخ 2022/12/03
- متحصل عليه من الموقع: <https://www.aljazeera.net/> بتاريخ 2022/05/17
- متحصل عليه من الموقع: [https://www.researchgate.net/figure/General-map-](https://www.researchgate.net/figure/General-map-of-the-Black-Sea-2022-02-17) بتاريخ 2022 /02/17 of-the-Black-Sea-
- متحصل عليه من الموقع: <https://www.europarabct.com/> بتاريخ 2022/05/17
- لعبة خطوط الغاز تركيا تتحول الى نقطة ضعف لأمن الطاقة الأوروبي، صحيفة الاستقلال (2019/02/20) نقل بتاريخ 2022/08/22 من الموقع: <http://www.alestiklal.net/>
- متحصل عليه من الموقع: <https://sitainstitute.com/> بتاريخ 2022/04/12
- مستخرج من الموقع <https://attaqa.net/> بتاريخ 2022/04/07
- متحصل عليه من الموقع: <https://www.sciencedirect.com/> بتاريخ 2022/08/12
- حسن عز الدين، أمن الطاقة في أوروبا ... بين الواقع والطموح الاستراتيجي، متاح على الموقع الاتي:

<http://araa.sa/index.php?view=article&id>

- إكرام يوسف، أمن الطاقة ... ولعبة القط والفار بين روسيا وأوروبا عندما تحدثت غازبروم، متاح على الرابط الاتي:

- http://www.gn4me.com/alalamalyoum/inner.jsp?edition_id=1390&

- متحصل عليه من الموقع: المضايق+والممرات+الطاقوية+التركية بتاريخ 2022/08/12

- قلصت اعتمادها الخارجي، هل تحقق تركيا استقلالية الطاقة، مستخرج من الموقع:

2023/05/22 بتاريخ /<https://www.aljazeera.net>

- تركيا تعتزم التنقيب عن النفط والغاز في البحرين الأسود والأبيض، مقال منشور على موقع

تركيا بوست 09 مارس 2017، تم تصفح الموقع يوم: 29/04/2022، 191753-

<http://www.turkey-post.net/>

- عبد النور بوخمخ، تركيا والغاز الجزائري بين الارتهان الروسي والمبادرة الأوروبية، تركيا

بوست، تم تصفح الموقع يوم: 2022/08/17 <http://www.turkpress.co/node/14894>

- زهير حمداني، روسيا تطوّر علاقاتها المغربية من بوابة الاقتصاد والسلاح، الجزيرة،

2021/10/13 بتاريخ <http://www.aljazeera.net>: تم تصفح الموقع: 29/04/2017

فئة المراجع باللغة الأجنبية

- jean marie chevalier, sphiemeritet :politique de l'énergie

<http://wp.meritet.net/uploaded/1319360762.pdf>

-International Energy Security: Common Concept for Energy Producing, Consuming and Transit Countries, Energy Charter Secretariat", (March 2015).

- Daniel Yerg in, "Ensuring Energy Security", foreign affairs, (Cambridge: March/April 2006)

- Florian Baumann, energy Security as multidimensional concept, center for Applied policy research, C.A.P, policy Analysis, N°1, March 2008

-Richard youngs, energy Security: Europe's New foreign policy challenges, Routledge advances in European politics, 1st edition, 2009

- Pascu, I. M. Now the EU must awaken to Black Sea Security. Europes world,(2006).

- http://www.blacksea-commission.org/_socio-economy.asp.

- Stern, J. The future of Russian gas and Gazprom. Oxford University Press,Oxford, UK.p,(2005).

- Eser Özdil, “To Realize Its Gas Hub Dreams, Turkey Needs to Follow Liberal Market Principles,” TURKEYSource, Atlantic Council, December 20, 2022.
- lotus aris, heartland and rimland theory, (25/01/2022), in: <https://bit.ly/3TgeJqq>.
- Bulent Gokay, The Background : History and Political Change, in Bulent Gokay, The Politics of Caspian Oil, Palgrave, New York, 2001
- Kishore Mahbubani The Case Against the West , ForeignAffairs ,May - June 2012.
- Ariel Cohen, Crossing the Mountain, Caspian Crossroad Magazine, Vol.5, No.3, 2001.
- Vladlen Martynov, Russia and Turkey horizons Policy,VOL.XXV,No.3-4,2000
- 90 Sarah Vogler and Eric V. Thomson, "Gas discoveries in the Eastern Mediteranean: Implications for regional maritime security”, (The German Marshall fund of the united states: March 2015).

فهرس الجداول والخرائط

الجدول

- الجدول رقم (1): يوضح أهم المؤشرات الجغرافية لتركيا.....73
- الخرائط
- خريطة رقم (1): الموقع الجغرافي للبحر الأسود39
- خريطة رقم (2): خريطة عامة للبحر الأسود توضح توزيع المواقع تحت الماء ، وقياسات الأعماق المبسطة وحدود المناطق الاقتصادية الخالصة لكل دولة41
- خريطة رقم (3): مسار أنابيب النفط في منطقة البحر الأسود نحو آسيا وأوروبا.....42
- خريطة رقم (4): حقل سكاريا اهم حقول الغاز في حوض البحر الأسود.....43
- خريطة رقم (5): منطقة البحر الأسود ضمن قلب الأرض حسب نظرية ماكيندر 1919م.....44
- خريطة رقم (6): طرق نقل القمح من منطقة البحر الأسود نحو اسيا.....46
- خريطة رقم (7): الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية.....52
- خريطة رقم (8): نقل الغاز الروسي نحو أوروبا.....54
- خريطة رقم (9): الموقع الجغرافي لتركيا.....74
- خريطة رقم (10): أهم المضائق التركية.....76
- خريطة رقم (11): خطوط الانابيب في تركيا وجنوب شرق أوروبا.....95
- خريطة رقم (12): السيل التركي نقطة التحول في طاقة تركيا.....96
- خريطة رقم (13): توضح مسار خط السيل الأزرق.....97
- خريطة رقم (14): خطوط أنابيب النفط والغاز في القوقاز.....100
- خريطة رقم (15): حقول الغاز في شرق المتوسط.....104

فهرس المحتويات

شكر وعرّفان

إهداء

ملخص الدراسة

خطة الدراسة

02..... مقدمة

23..... الفصل الأول: ماهية الامن الطاقوي وجيوسياسة حوض البحر الأسود

25..... المبحث الأول: ماهية الامن الطاقوي

25..... المطلب الأول: مفهوم الامن الطاقوي

28..... المطلب الثاني: أبعاد وقضايا الامن الطاقوي

31..... المطلب الثالث: وسائل ضمان الامن الطاقوي

33..... المطلب الرابع: مهددات امن الطاقة

37..... المبحث الثاني: حوض البحر الأسود: الموقع والأهمية

37..... المطلب الأول: التحديد الجغرافي والقانوني لحوض البحر الأسود

41..... المطلب الثاني: الأهمية الطاقوية والجيوسياسية لحوض البحر الأسود

45..... المطلب الثالث: دور حوض البحر الأسود في حركة التفاعلات الدولية

49..... الفصل الثاني: مرتكزات السياسات الطاقوية الروسية-التركية

51..... المبحث الأول: السياسة الطاقوية الروسية

51..... المطلب الأول: موقع روسيا الجغرافي وقدراتها الطاقوية

55.....	المطلب الثاني: أهمية القطاع الطاقوي الروسي في بناء الدولة وضمان امن الطاقة.....
64.....	المطلب الثالث: توظيف الطاقة في سياسة روسيا الخارجية.....
72.....	المبحث الثاني: السياسة الطاقوية التركية.....
72.....	المطلب الأول: موقع تركيا الجغرافي وأهميتها الإستراتيجية.....
78.....	المطلب الثاني: السياسات الطاقوية التركية لتأمين الطاقة.....
88.....	الفصل الثالث: إمتدادات التنافس الطاقوي والأمني الروسي-التركي إقليميا ودوليا.....
89.....	المبحث الأول: تأثير متغير الطاقة في العلاقات التركية-الروسية.....
89.....	المطلب الأول: تاريخ العلاقات الروسية-التركية.....
92.....	المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الطاقوية بين تركيا وروسيا.....
93.....	المطلب الثالث: أهم المشاريع الطاقوية الروسية-التركية في حوض البحر الأسود.....
97.....	المبحث الثاني: إمتدادات التنافس الطاقوي والأمني الروسي-التركي.....
98.....	المطلب الأول: إمتدادات التنافس الطاقوي الروسي-التركي.....
106.....	المطلب الثاني: الإرتدادات الأمنية للتنافس الروسي-التركي في حوض البحر الأسود.....
110.....	المطلب الثالث: تطور العلاقات الثنائية في ظل الأزمات المتعددة.....
117.....	خاتمة.....
120.....	قائمة المراجع.....
129.....	فهرس الأشكال والخرائط.....
131.....	فهرس المحتويات.....